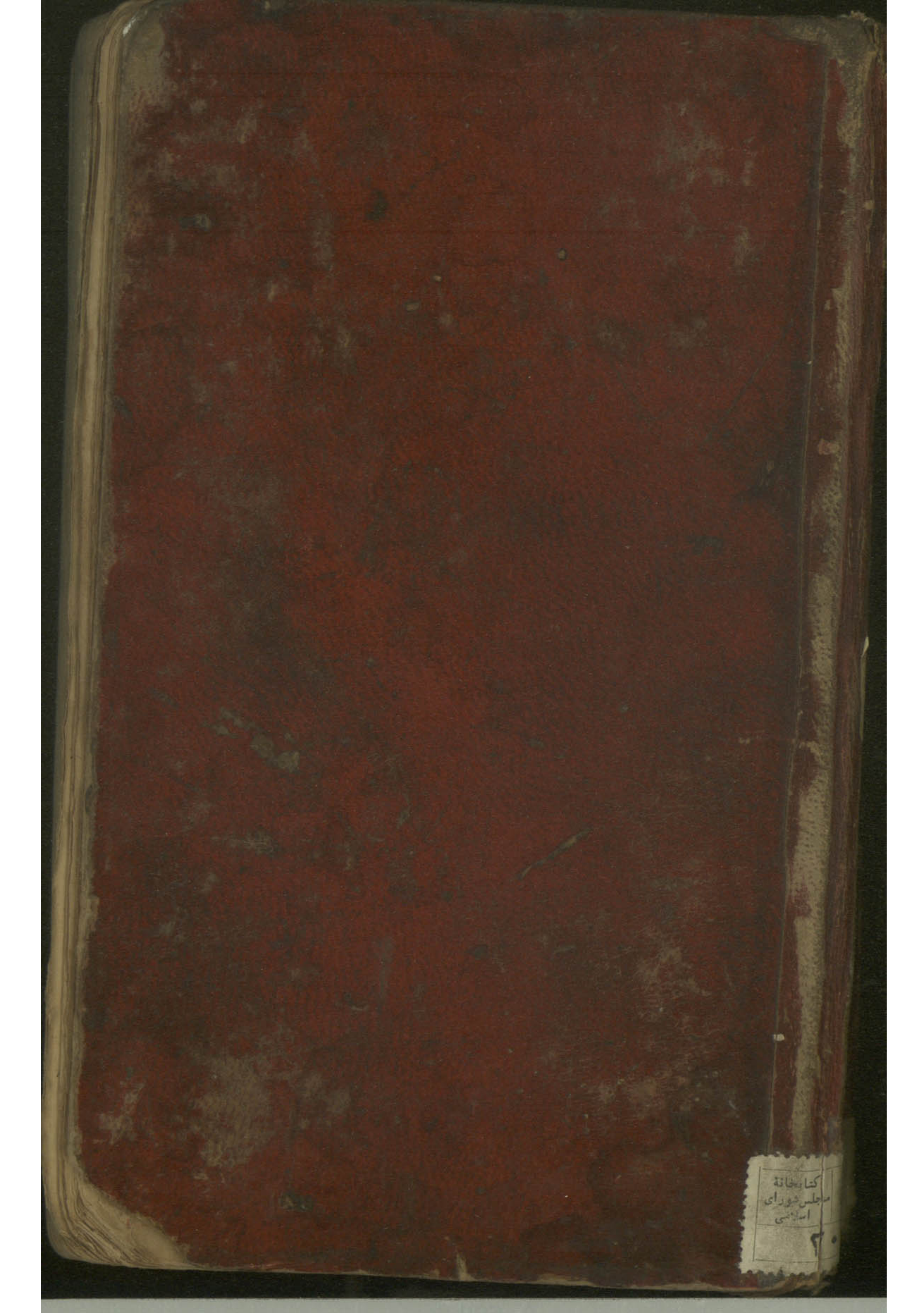
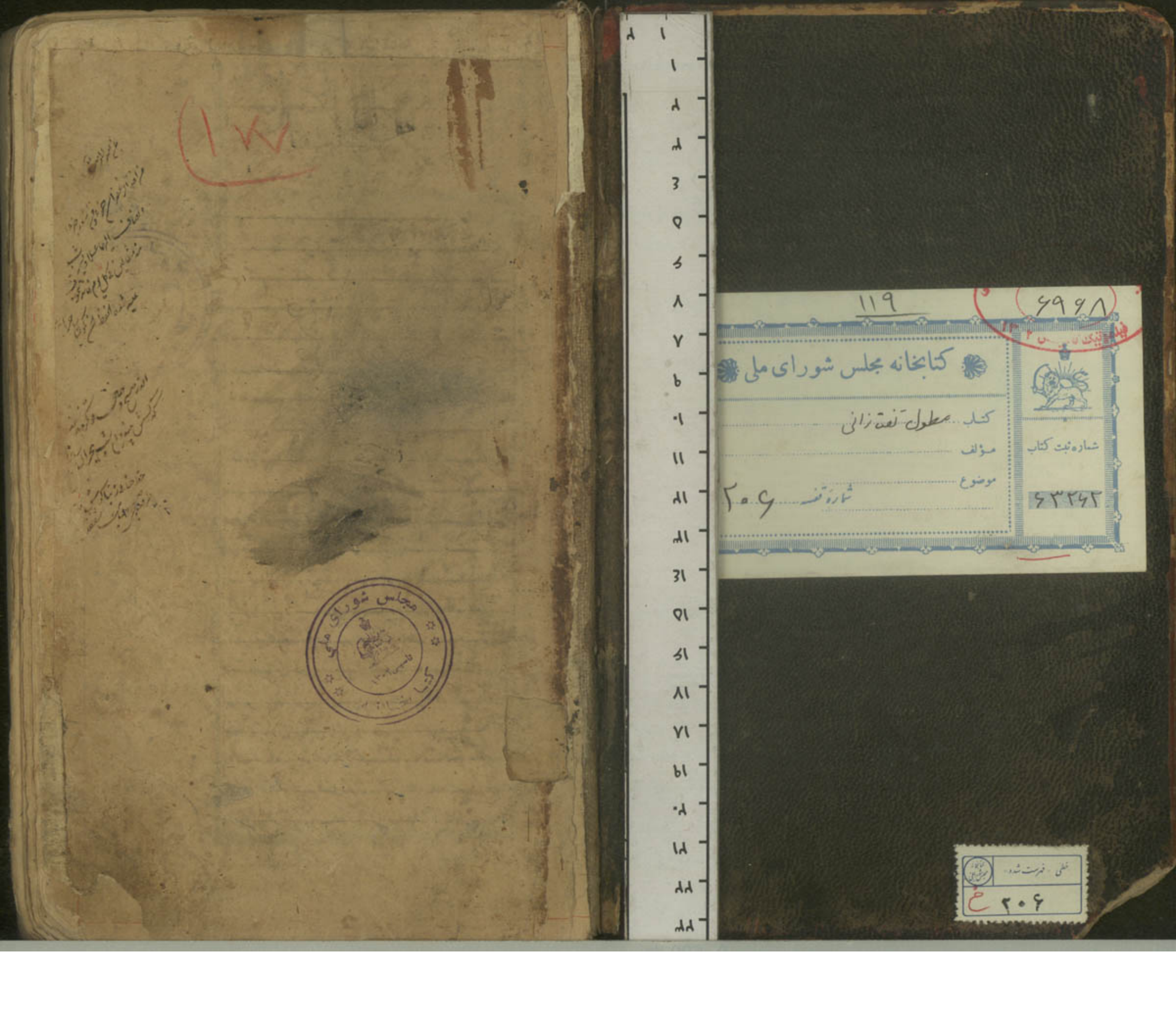
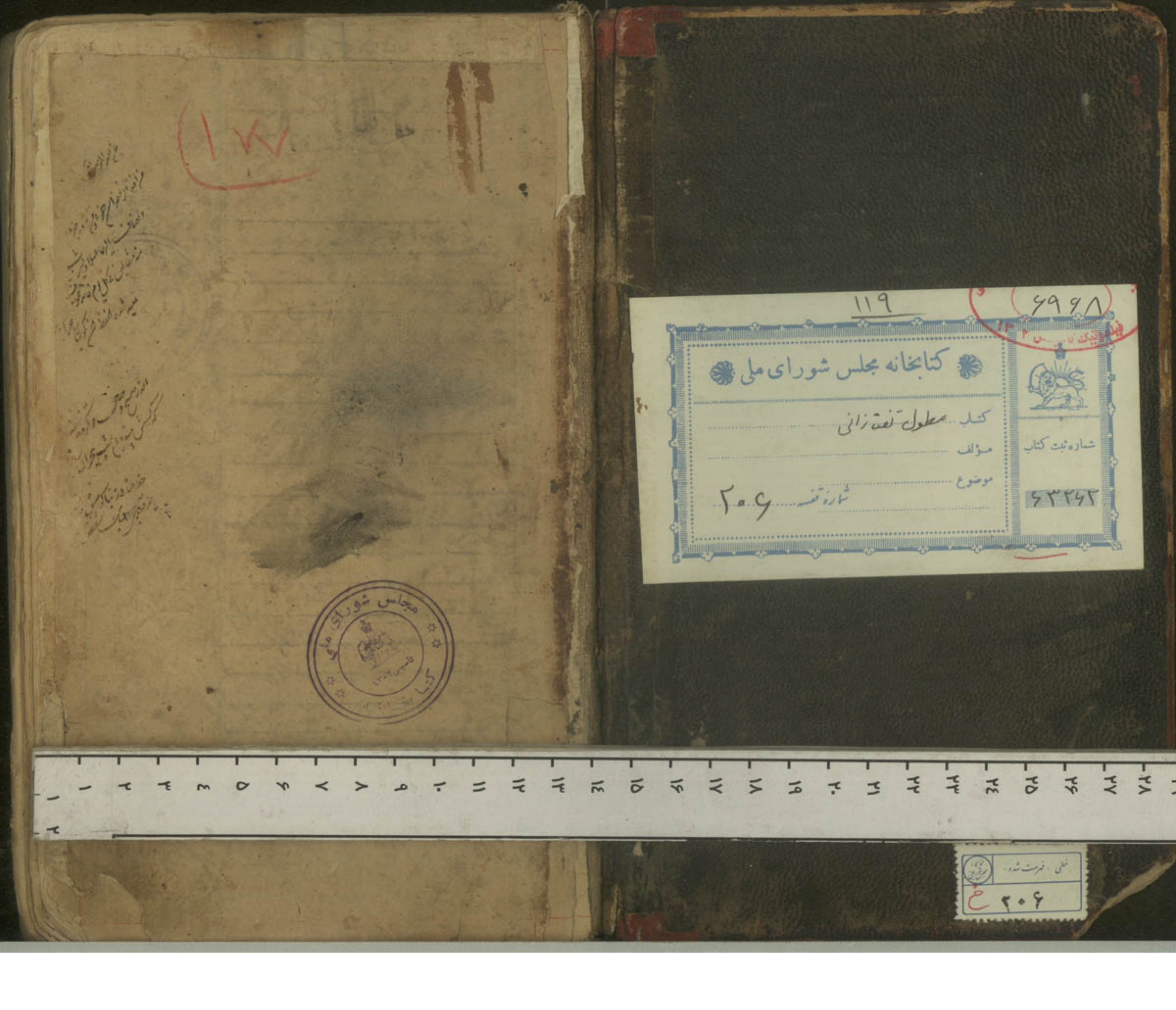




119
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول تفتازانی
مؤلف
موضوع
شماره ثبت کتاب
63262



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول تفتازانی
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۲۰۶
شماره ثبت کتاب
۶۳۲۶۲
مجلس شورای ملی



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي
وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته
فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نتج
من منتهى الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين وانمحل دجى الباطل
ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب
التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في
الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت
نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل
فايق بتبيان دلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز
وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله ومفصله تقريب
للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التنزيل
موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به تظهر لباب الافكار

تراكيبه وصفى ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفى لا يدرك الوصف
المطري خصايصه وان يك سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي
جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توفيق وتسديد
يحومون في تحريم مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير
لطايفه على ذكر المقام والحال لا يخرج بعض ربقة التقليد اعناقهم حتى
تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم
حتى ينطبع دقايق الفضل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل
صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد هيهات التنبه للرمزة الدقيقة الا ان
او التفطن للمحة الخفية امكان واني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري
وجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في
الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على
الرحلة الى جانبه خوارزم مخطط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل
صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت
عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص الاوابد
من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق
علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره و
اباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما كان
يختلج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة
الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين
محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب
الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر

اصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت مسائله وعوائده، محتويا على حقايق هي لباب
آراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن غاية
الاطناب ونهاية الايجاز، لائحا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز شعر
ففي كل لفظ منه روض من المنى، وفي كل سطر منه عقد من الدرر، وكان يعوقني
عن ذلك انى في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت
مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
حتى اشتغلت شموس الفضل على الافول، واستوطن الافاضل زوايا الخمول
يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس
احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه
ويدرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب و
تحصيله واشتداد افتقارهم الى احاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد
حرموا التوفيق الا بتداء الا ما فيه من مطلوبات الرموز والاسرار اذ لم يقع
له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه
من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا
لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل فحركت
من انشار التحصيل فرصة ما اختلج من الزمان غصصا وطفقت اقتحم
موارد التسهر خائضا في لجج الافكار، والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار،
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان، وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت
في تفحصهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب مائدة تلك صعاب
عن مصانه الابية، وسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية، واودعته

فرائد نفيسة وبحثت بها كتب القدماء شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء، وغرائب
نكت اهتديت اليها بنور التوفيق، ولطائف فقر اقتضتها من عين التحقيق و
تملكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد
عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى اكثر غوامض المفتاح و
الايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
واولات المواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت
عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير البضاعة ورفضت التاسي بجماعة حظروا
تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سننهم في تطويل الواضحات وحين
فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالارزاء
حتى، فوادي في غشاء من نبال، فصرت اذا اصابتني سهام، تكسرت
النصال على النصال، وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصائب والافراد
في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان، لاسيما
ديار بها حل الشباب تميمتي، واول ارض مس جلدي ترابها، فلقد جرد الدهر
على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكون شعر فلم يدع
من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى، ولم يبق من حزبها الا قوم يلدح
يحيى شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا، انيس ولم يسمر بمكة سامر، فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني و
بينها حجابا مستورا، وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا، والايام المشتكى من
دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني افرط
الملال وضيق البال الى ان انقطعني ارض الى ارض وتجرد من رفع الى خفض
حتى انخت بمجروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات، ففتح الله عيني منها على جنة



النعيم . بلدة طيبة ومقام كريم . لقد جمعت فيها المحاسن كلها . وحسنها الا بالامن والايمن والامن . فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية . وخمدت نيران الجهل والغواية . فظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد غور الاسلام الى رونقه . وآض روض الفضل الى مائه . وانتظم شمل الخلائق بعد اشتات . ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان . وارتعوا في رياض الامن والامان . كل ذلك ببيامن دولة سلطان الاسلام . ظل الله على الانام . مالك رقاب الامم . خليفة الله في العالم . حامي بلاد اهل الايمان . ماحي آثار الكفر والطغيان . ناصر الشريعة الغراء . سالك الطريقة المستقيمة . باسط مهاد العدل والانصاف . هادم اساس الجور والاعتساف . والي لواء الولاية في الآفاق . مالك سرير الخلافة بالاستحقاق . المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان . الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان . خالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . خليفة كالك الافاق سطوته والحق كان هداه آية سلكا . نجوم حول ذراه العالمون كما . ترى الجبيت الله معتركا . تحيي نسيم رضى منه الزمان وكم . مسكا فح بلظى من سخطه هلكا . اطار صاعقة من نصله فهنا . الى السماك لواء الشرع قد سمكا . وصار الرشد منها كل معتكف . وقد كان في ظلمات الغي منهمكا . فالدين صار قرير العين مبتسما . والملك اقبل بالاقبال مضحكا . حلا فاصبح مدعوة الورى ملكا . ورثتها فتحوا عيشا فدا ملكا . وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين . غياث الاسلام وغيث المسلمين . ابو الحسين محمد كرت . لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته و

احضان الخيرات مورقة بسحاب رافته . فهو الذي صرف عنان العناية نحو حمايات الاسلام وتشييد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام . وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام

شعر

اقامت في الرقاب له ايادي . هي الاطواق والناس الحمام

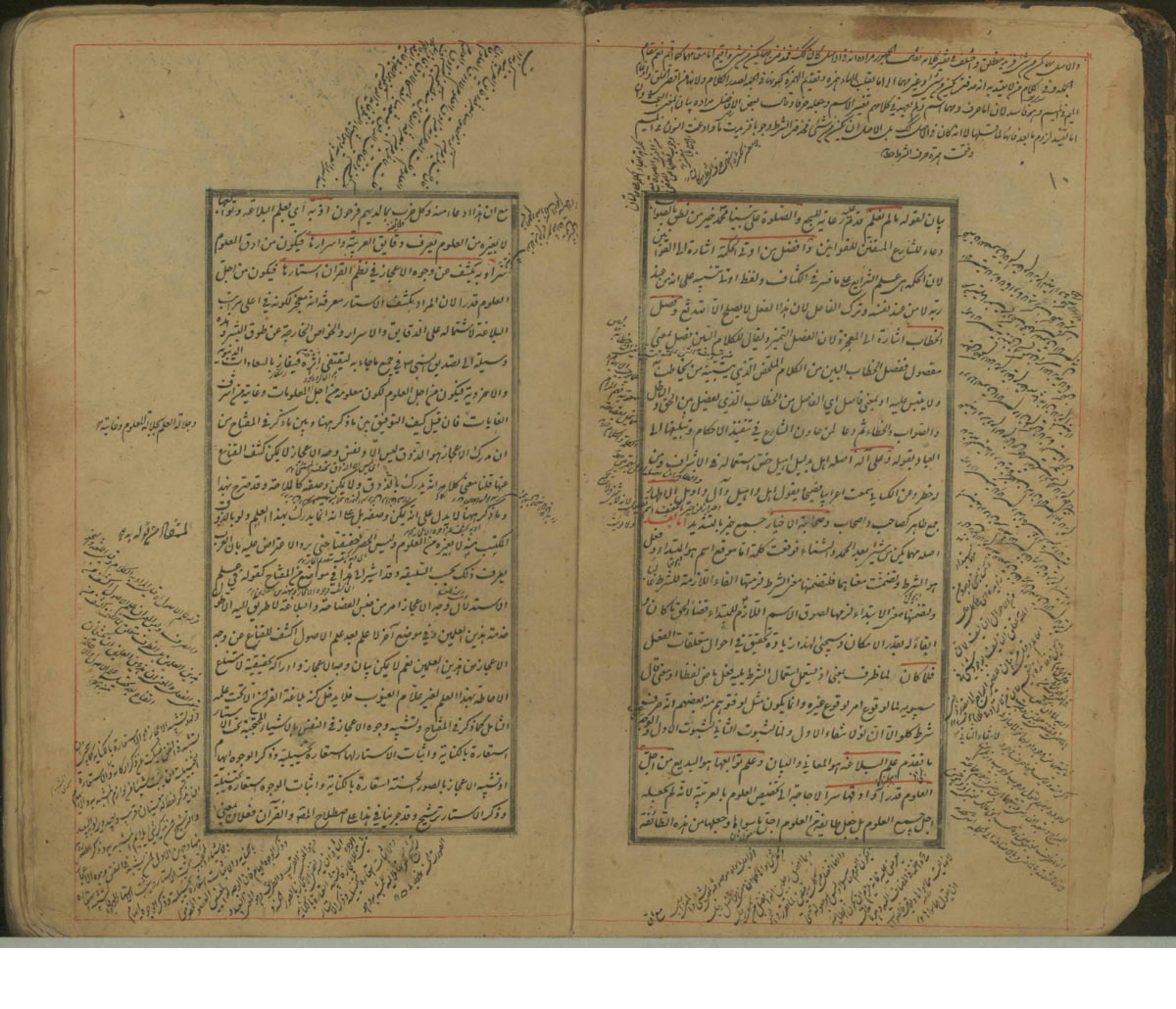
فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن . وهمت جنبات الاجنة والوطن . وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا . وبعين عنايته ملحوظا محفوظا ثم هدى الله سبحانه سواء الطريق . وافاض علي سجال التوفيق . فشد ذلك عضدي وقوى من مطلقي . حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه . واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه . وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر . وسنح بعون الله وفضله للناظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد . وبحرا مشحونا بنفايس الفرائد . فجعلته تحفة لحضرته العلية . وخدمة لسدته السنية . لا زالت ملجاء لطوائف الانام . وملاذا لهم من حوادث الايام . وحصنا حصينا للاسلام . بالنبي وآله عليه السلام . والمرجو من خلان وتقصص من اخواني . ان يشفعوني بصالح الدعاء . ويشكروا ما قاسيت في هذا التاليف من الكد والعناء . والى الله التضرع في ان ينتفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون . وعن طريق العناد ناكبون . وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين . وهو العمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام . فلقد غلب على الطبايع اللدد والعناد . وفشا الجدال والجدال بين العباد . ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجوا من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله توكلت واليه انيب قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه



او ادائى شيئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح فيه بان الحمد والدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى

التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تقدره في المعطوف عليه اعني علّم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيئ دون شيئ ولتذهب النفس كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايذانا باصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع وبيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن والاجتماع مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى المعجزات جنسا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان



بيان لقوله مالم نعلم قدم رعاية للسجع والصلوة على نبينا محمد خير من نطق بالصواب
دعاء للشارع المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين
لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند
ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا له تعالى وفصل
الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز والفاصل الكلام البين فصل بمعنى
مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل
والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى
العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن
له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل والاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء الحق ما كان
ابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل
فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال
سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف
شرط وليس كذلك الا ان لو لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه
ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل
العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله
اجل جميع العلوم بل من جملة ما هو من اجل العلوم اجلّ باسبابها وجعلها من هذه الطائفة

مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها
لا بغيره من العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل
العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه
وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من
ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا
وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق
المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب
يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم
الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا خدمة
هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لا تستطيع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه
الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار
استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح القوم والقرآن فعلان بمعنى



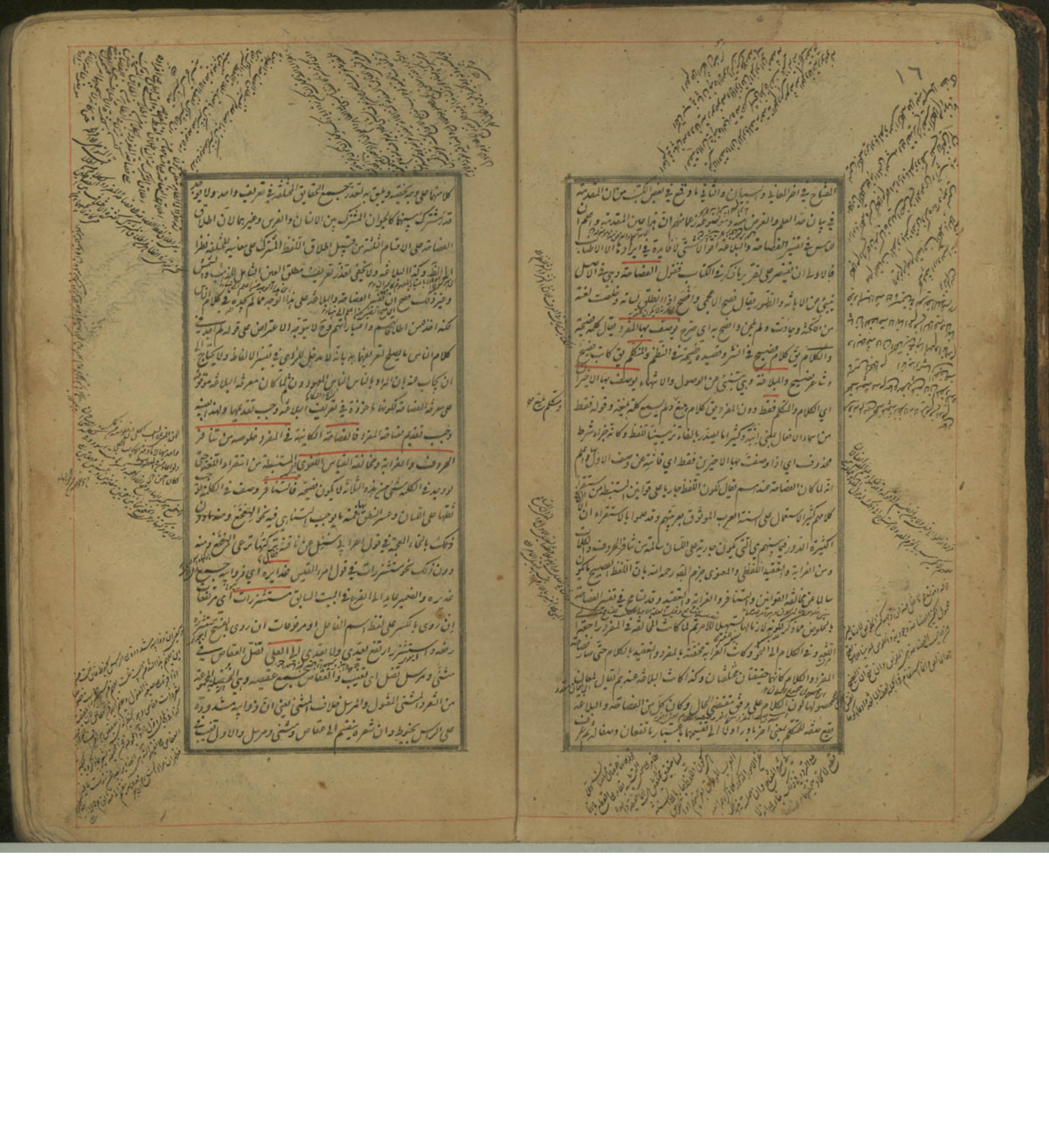
بالقبول جعل اسما للكلام المنزل على النبي ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف
نظم الحروف فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب
ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بجزالة الالفاظ والا لما كان للطائف
العلمية مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في
علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا لكونه
احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ
عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتم تحريرا
وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول جمعا والقواعد وهو متعلق
بمحذوف يفسره الظاهر وهو قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه
جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الشريف فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم
بهما رأفة ومثل هذا كثير في كلام العرب والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف

ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة
على الذهن بتحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد
عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر
يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم القي الى المنكر يجب توكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر
بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع منكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد
ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق
بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في
تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد لاخذ الشيء ليوخذ من ترتيبه
اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول وفهم
ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا لتعاطيه مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ



كأنه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه أي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه
طالبيه ولو لم يؤول المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى أن المبالغة في الاختصار لم
يكن للتقريب والتسهيل بل لأمر آخر وهذا المعنى على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن
من حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع
له خصوصا مثل إذا قيل لم يأتك القوم أجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا أمر لا يسع
إنكاره فيه ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا تصريحا أولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بأنه
مختصر سهل المأخذ أي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث وأضفت
إلى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت أي اطلعت في بعض كتب
القوم عليها أي على الفوائد وزوائد لم أظفر أي لم أفز في كلام أحد من القوم
بالتصريح بها أي بالزوائد ولا الإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتبعية وإن لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا إثباتا كبعض اعتراضات
على المفتاح وغيره ولقد أعجب في جعل ملتقطات كتب الأئمة فوائد ومخترعات خاطره
زوائد وسميته تلخيص المفتاح وأنا أسأل الله قد لا يعرف لتقديم المسند إليه ههنا وجه سوى
أنه لا يقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية
وما قيل إنه لقصد الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما في قوله تعالى لو يطيعكم
الآية من فضله حال من أن ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع بأصله وهو المفتاح أو القسم
الثالث منه إنه أي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي أي محسبي وكافي لا أسأل
غيره فعلى هذا كان الأنسب أن يقول والله أسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل
عطف إما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من
عطف الجملة الفعلية الإنشائية على الاسمية الإخبارية وإما على حسبي أي وهو نعم

الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد
نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وإن صح باعتبار تضمين المفرد معنى الفعل كما في
قوله تعالى فالق الإصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الإنشاء على
الإخبار وهذا أوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون
لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أو لا الثاني المقدمة
والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الأول
وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني وإلا
فهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء
وقيل رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لأن الشيء إن توقف عليه المقصود
فمقدمة وإلا فخاتمة والحق أن الخاتمة إنما هي من الفن الثالث كما نبين هناك
إن شاء الله ولما انجر كلامه في آخر المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة
صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فإنه لم يقع منه ذكرها ولا إشارة إليها
فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة أي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
ينساق إليه الكلام وحاصلها أن تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة
ووجه الاحتياج إليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط له
بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أو لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمر احتياج إلى التقصي عنها إلا بالتكلف حتى
بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر صاحب

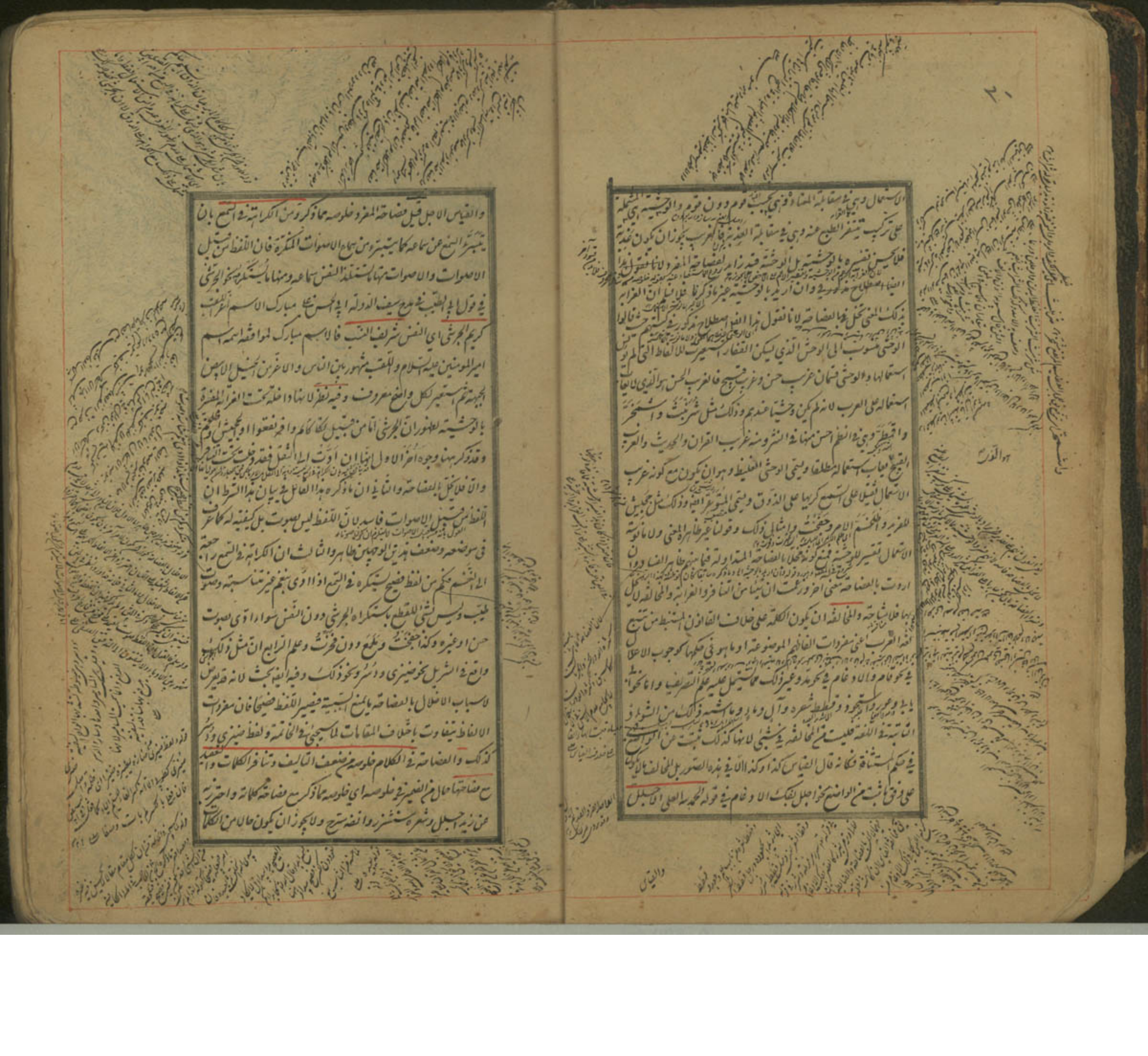




الا جزين والعرش بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة
الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير
متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي الشرل الم اعهد وفي البعيد ما هو بخلافه
كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله
من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي
فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج
او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لحقيقته وبيان سببه
لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان اتصاف
وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اتصاف وصف الكل وهذا غلط
فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاكثر

الاغلب

الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا تخرج
السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى
عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا
مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب
اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار
واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي
اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه
قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم
يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم
علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه
يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة
وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا
اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من
قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما
لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا هو لذا استمدنا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه
القياس باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه
وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة



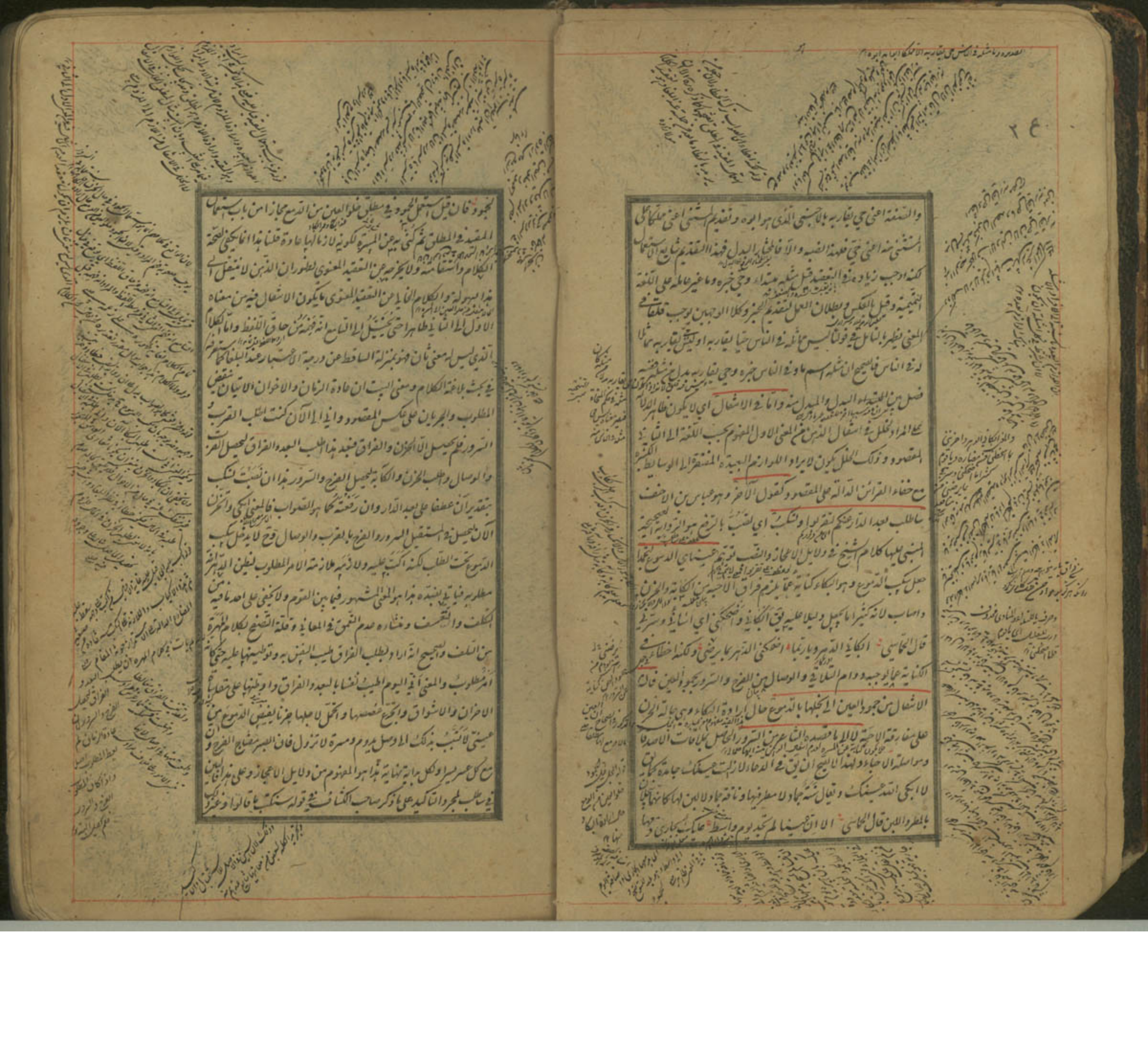
الاستعمال وهي في مقابلة المتداولة وهي تختلف بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة
على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون غير
فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد لانا نقول هذا
انما هو اصطلاح هذا لم يوجد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة
بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش
للفريد واطلخم الامر وجفخت واشباه ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل
بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع
لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو آل
وابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع
في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون
على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل

والقياس الاجلّ قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان
يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسمه اسم
امير المؤمنين عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض
الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا واجحيش وقد
وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر
والا فلا تخل بالفصاحة والثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان
اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف
في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر والثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت
منكر وليس كلمة الجرشى للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك
واقع في التنزيل نحو ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات لما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر
كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به
عن زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات



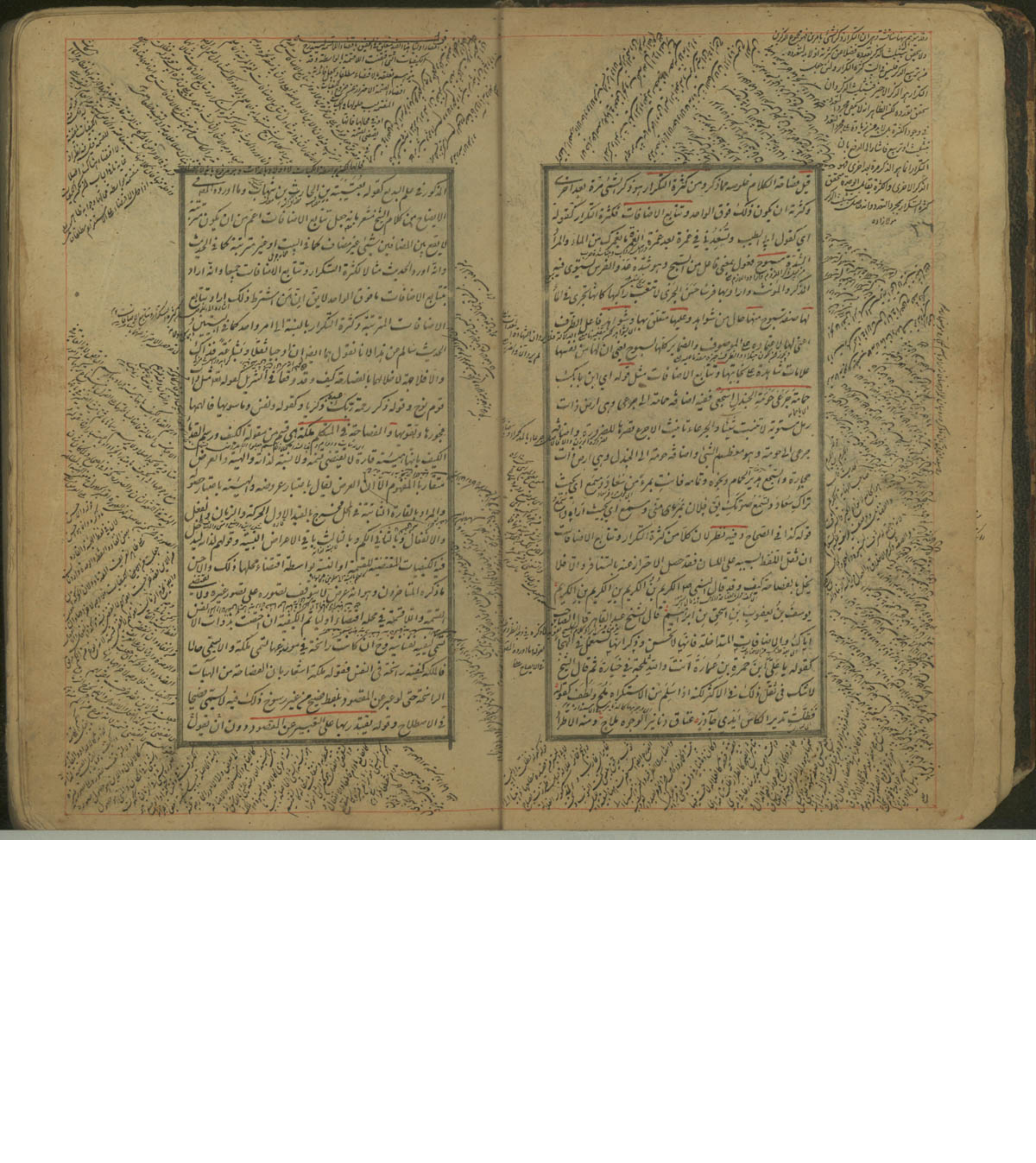
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كانت او لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة
فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي
المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل
بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة
على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر
وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله
اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون
الملامة وفيه استعمال اذا والفعل الماضي مما اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت
الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم
او الهجاء مما عابه الصاحب قال الصاحب فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من
القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع

في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه
المؤمن وقد صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال
هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا
لكان اولى وبين الثاني فرق آخر وهو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع
اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو
وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار
او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على
القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال
في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكن مع اعتبار الجميع
يكون اشد واقوى فذكر الخلل ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم
بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه
يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا
اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو
ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام
ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف



والنسمة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على
المستثنى منه اعني حي فهذا النصب والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتداء وحي خبره وما غير عاملة على اللغة
التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في
المعنى فيظهر بالتامل يعني وما مثله في الناس حي يقاربه او ليس مثله يقاربه مماثلا
له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه
فصل بين المبتدا او البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة
على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني
المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة
مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الصحيح
المنبي عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن
واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر واضحكني اي اساءني وسرني
قال الحماسي: ابكاني الدهر ويا ربما * اضحكني الدهر بما يرضي * ولكنه اخطأ في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن
على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاحبة
ومواصلة الاحباء ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان
بالمطر واللبن قال الحماسي: الا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بجاري دمعها

لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يخل بفصاحة
الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى
هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه
الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام
الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض
المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب و
السرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت لتسكب
بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن
الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب
الدموع تحت الطلب لكنه اكتب عليه ولا ذهب ملازمته الامر المطلوب لتطيب النفس اذا هو
مطلوب فياتي تنبيه هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من
التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة
من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من
عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج وان
مع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين
في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا ونحو ذلك



قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى
وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله
اي كقول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد
الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه
المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء
لها منه سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك
حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا والجرعاء تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهو معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات
حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع
قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء
كقوله يا علي ابن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله
فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد

المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده في
الايضاح من ان كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة
لا يقع بين المضاف فيه شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يتأتى اين من اشتراط ذلك اراد وتتابع
الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين و
الحديث سالم من هذا الا انا نقول ان الفصاحة اوجبا ثقلا وتنافرا فذاك
والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب
قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء
الكيف بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض
متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله
والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل
فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن
ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الا
نفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا
فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات
الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا
في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول



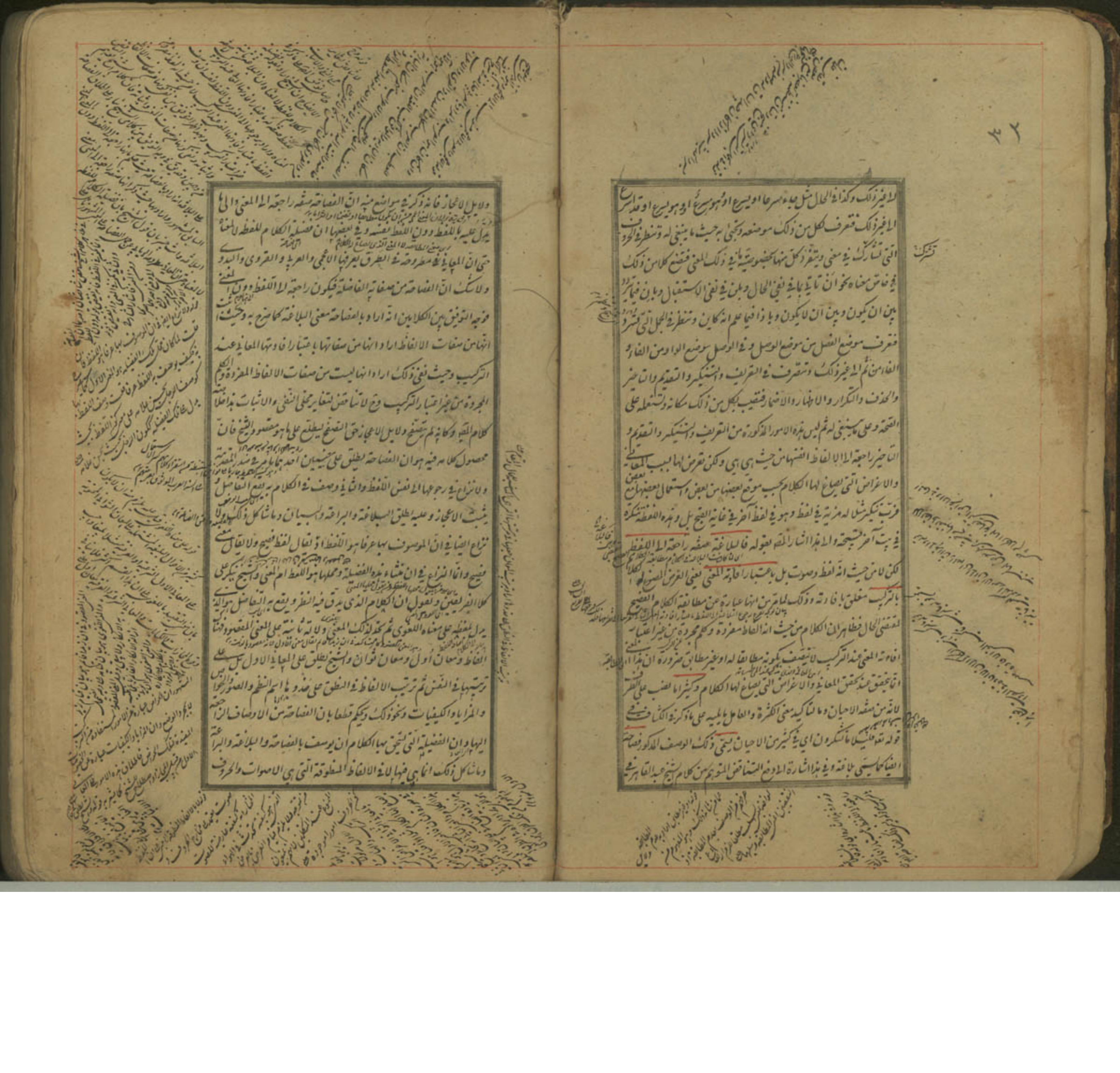
يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا في حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو
قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة فهذا يجب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق
اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم
ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ ليعم المفرد سهو ظاهر
فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف
عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد
الاقرب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في
الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هي مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان
عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره
ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات
الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متغاير بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان
الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما

وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر فيه اضافته الى المقتضي
فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال
حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار
اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان
ذلك ان مقتضى الحال كما يسمى اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون
مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول
فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا
او وجوبا بتاكيد واحد او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متبوعا بشيء من التوابع او غير متبوع مقدما او
موخرا مقصورا على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او
ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير مقيد على ما ستفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او
فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة
في بابه وهذا الحديث اجمالي لتفصيله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير
اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بموكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ومقام تقديم المسند اليه
او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام



خلافه اي خلاف كل منهما وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذلك لكل كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذا اريد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها والفعل له مع المسند الفعلي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك فهذا مبني على ان يتصور هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته

للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقته الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اولا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما قد ذكرناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسيسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فصل هناك مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما ونظيره وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج



الا غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء مسرعا او يسرع او وهو يسرع او وهو يسرع او وقد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف
التي تشارك في معنى ويتفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك
في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد
بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء و
الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على
الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم و
التاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة بتنكيره
في بيت آخر فصيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف
لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره الكشاف في
قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في

دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما
يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى
ووجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة
كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان
محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة
ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل و
يثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا
نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى
فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على
كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي
يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك
الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص
والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة
اليها وان الفضيلة التي يستحق بها الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف



ولا في المعاني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت
انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان
يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي
جعلت مطروحة في الطريق وسوّي فيها بين الخاصة والعامة وليت انا احمل
كلامه على هذا بل يصرح به حيث قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ في
النطق ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا
عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على
المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول
المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية
التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه
بالابصار فلما كان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون
ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك
الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل
هو مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير
وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز
بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في
معناه ثم لم يعلموا ان معنى الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في
النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب و

الخطاء

الخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون لمذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب
الثقل وتوكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل
والعمدة وبالجملة وقد تمّ في هذا لشبهة انه لم يسمع من عاقل يقول معنى فصيح والجواب
ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون
في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه
دل على الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله
اي لبلاغة الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة وهو حد الاعجاز وهو ان
يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان
قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل
باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي
بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف
بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية
الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم
فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثير من مهرة هذا الفن
تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه
ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي تنتهي اليه البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية
او توهميا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير
البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية



وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فمبني على انهم من التفطن مع ان البحث في بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يخلو عن الفساد على ان
الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة البلاغة ودرجته هي الاعجاز وان ما ثم
بحاله البيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز و
بعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وتمام البحث بين الوهم والتفطن الى قوله وما يقرب
عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف
الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما
يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده
كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة
في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما
هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى
مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من
اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم
البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة

وجعلها

وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة
كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم
البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه
تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني
والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل
بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا على ما سبق
ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها
وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق
الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به تحققها وتحصلها الى الاحتراز عن الخطاء
في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون
بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض
منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما
صرح به الامام المقبول المعنى الا ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
واضح وكذلك ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان
غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد بهذين الامرين او تتوقف عليهما ولم
يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق فالحاصل ان البلاغة مرجعها الى



فهذين الامرين وان قدر عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يحتمل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم
جعلا لا الا مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرا[بة]
وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وبهذا يجمع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم
من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكأتم ومسرجا
بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع كتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المأنوسة علم ان ما عدا ما هما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة او بنفسه
يتبين في الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فافهم
ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان
اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في
علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في
هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين
ما يبين في هذه العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز عنها فما يجب ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز
السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التكلف للتعقيد فمست الحاجة الى

علم يحترز به عن الخطأ وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي
المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى الاول اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التادية علم المعاني والمراد بالاول
اول الامرين السابقين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل
للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع
ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة
والله اعلم **الفن الاول** علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد
من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد
رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم
على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا
ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة
باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة
وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه
فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب



تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات
اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما
جهتي ادراك الا يرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة
في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من
استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها
ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال ولهذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة
الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض
فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد
رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال

من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم
البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان
كان من احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد التشبيه
او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد
والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى
الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف
او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس
مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى
الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق
مقتضى الحال وان مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام ذكر فيه المسند
اليه او حذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام
الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق
الكلي على الجزئي مثلا يصدق على انّ زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام
ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر
ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة
او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت
لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني



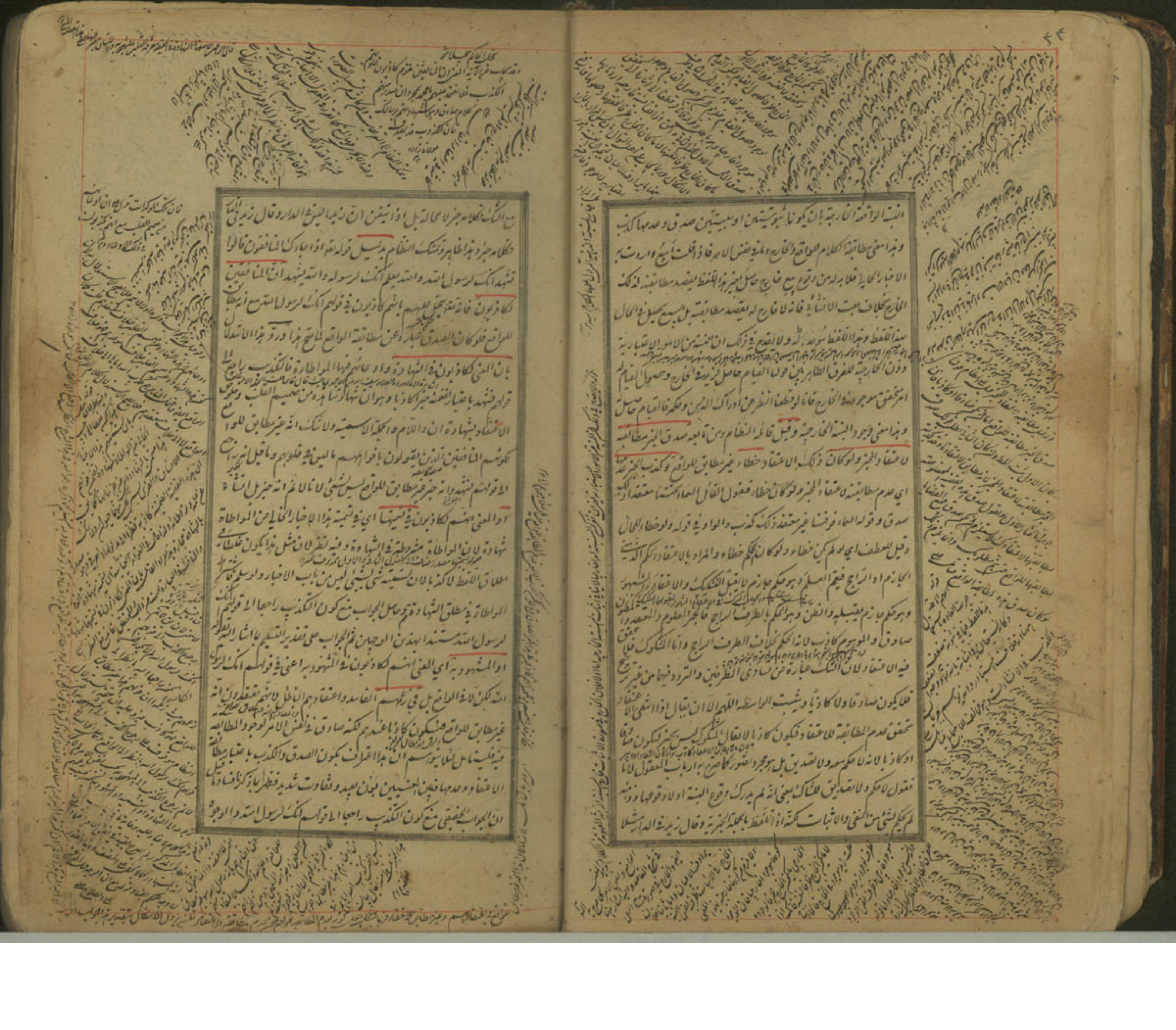
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز
بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وفيه نظر لان
التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني
انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال اعني تراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة
بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن
الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم
تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب
ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني
بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها
تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور
اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص
تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية
الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا تخلص من قوله بتوفية خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان
المخاطب شاكا او منكرا و والله انه لقائم فيما اذا كان منكرا وزيدا لقائم فيما

اذا كان المخاطب حاكما متوجها بالصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم
ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى
غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه
معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد
كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات
البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المحقق
وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف
بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق
عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم انه وقع في تعريف علم المعاني انه علم تعرف
به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في
ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم
المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
بما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول
احوال الاسناد الخبري والثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند
الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع
الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان
الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس
المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء



هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي
الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في
الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما
ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاخير لتخصيصه بالخبر
لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا
حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال
فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان
جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة
او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد كل من هذه الاحوال
بما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او
مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال
بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد تكلف ما هو اكثر
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاخير
والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة

ابوابا ثلثة ثم ميز الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بالذكر بابا خامسا وكذا
احوال الجملة ما له مزيد شرف واهم بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا
ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه**
وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان
الخبر كلام لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام
المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار
كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به وليس بسبيل التعريف فلا دور والغا
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام
يعني مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم
فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وعدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن
من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا
ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة التي حصلت في الذهن المفهومة من الكلام لتلك



النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به
الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام
امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك
صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال
وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان الحكم خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني
الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا تحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا
نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولكنه
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مشتملا

مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل او نقيض ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى
قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد وشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع
الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء
او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة
شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا لا يكون غلطا في
اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فالتكذيب
المواطاة في مطلق الشهادة وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول
الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه
غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل
ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه



الثالثة لبيان السند واعلم ان ههنا نكتة وهنا اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال
كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل
فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وآله فدعاني فحدثته فارسل رسول الله
صلى الله عليه وآله الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول
الله صلى الله عليه وآله وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال
لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار
الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او مع اعتقاد انه غير مطابق او بدون
الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي
ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في
الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون
الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر
في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر [illegible]

هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك
ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم
الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمنه اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وانسب
ولانه لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به
يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان
كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق فليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان
المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان
المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس
قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى
اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت لا
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتبر
به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر



لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقسيم نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا نم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم
او الساهي زيد قائم ليس كلاما بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في
المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا
كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا او تصورا كما في قولنا
يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا
او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب
ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فيظهر الفرق وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف كما ان علمه بها
في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو لا يخرجه عن عدم الاحتمال من
حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو وبالجملة الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة
الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام
مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى
بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى

من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان
المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه
اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات
العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او
زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما
يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما
يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى
حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى
لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا
على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام
تفجع وتحزن وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده
بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي
المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا



وقوع النسبة مثلا لا انتفاعها لظهور ان ليس مقصد المخبر افادة انه اوقع النسبة
او انه عالم بانه او نحوها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان
يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو الحكم
بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه
والا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي
اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك المعنى ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه
الضرب مثلا لم يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولم يتحقق الكذب اصلا
ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت شيء
لا يستلزم ثبوته في الواقع ... اراد وانه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل
عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه
انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول
سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم
جميع القضايا متحققا واما فلم يصح ... بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض
لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله
لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث
هو هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم
الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي
لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع كما هو
حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان اللازم

بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي
الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد كونه عالما به
من غير عكس كما في حفظ التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح
ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هو استفادته منه ان المخبر
عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه
يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني
وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل
او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم في ذهنه ضرورة وان
لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر
اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول
الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول
الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان
يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع تحصيل الحاصل كما نعلم
بكونه حافظا للتورية ومع يكون تسميه هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا
صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما
جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن
ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه



وهذا تحقق بضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما يفيد في تفسير
المقصود عن الثاني لان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده او استحضره لا يقال
انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني
دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به
لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم
ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري
في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على موجب العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما هو يريد به كتاب
لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب
العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة
الخبر وغيره ينزل منزل الجاهل بها لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشراء لما تنقعوا منه اي ليس لهم علم به فلا ينتفعون وهذا
هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاجمال او على قوله ولقد علموا
الاية جزالعلي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم و
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر فان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في

الشياع ثم اشار الى زيادة التعميم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو
واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم
ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا
ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان
فقط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية
الجملة وتكريرها ونونا التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان
كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ
في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون
للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه
يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب
اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا محال قائل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكما زاد
في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا
في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان



انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوا هم الى الاسلام على وجه ظنوا بهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم لا تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الثانية الا ولا هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما وسمى الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وسمي اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعل المنكر كغير المنكر وترك التاكيد الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه

في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما لا جنس الخبر حتى ان التقطي والفهم المتسارع لكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوص الخبر وخصوصية وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا له على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وتسليم ثم الحكم بعد ذلك لمسبوق مؤكدا بان واللام







تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه بني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف
كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال اللفظ
المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة
والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو
ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف
المعنى له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن تبقى خارجا عنه ما لا
يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط
صحة حمله عليه والا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد
كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت
الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه اسناد خلق الافعال الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن و

ما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم
انه لم يجيء دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين
احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني
ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم حقيقة لا في
والا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل يجب ان
الا ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم
بانه لم يجيء يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند
المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا او جرا
مع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان
الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروج
عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق
الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر وان اعتذر عنه بانه انما ترك مع كونه
مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز قلنا لا يلتفت اليه في
التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام
المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته
على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر وللقائل ان يقول تعريف المص غير





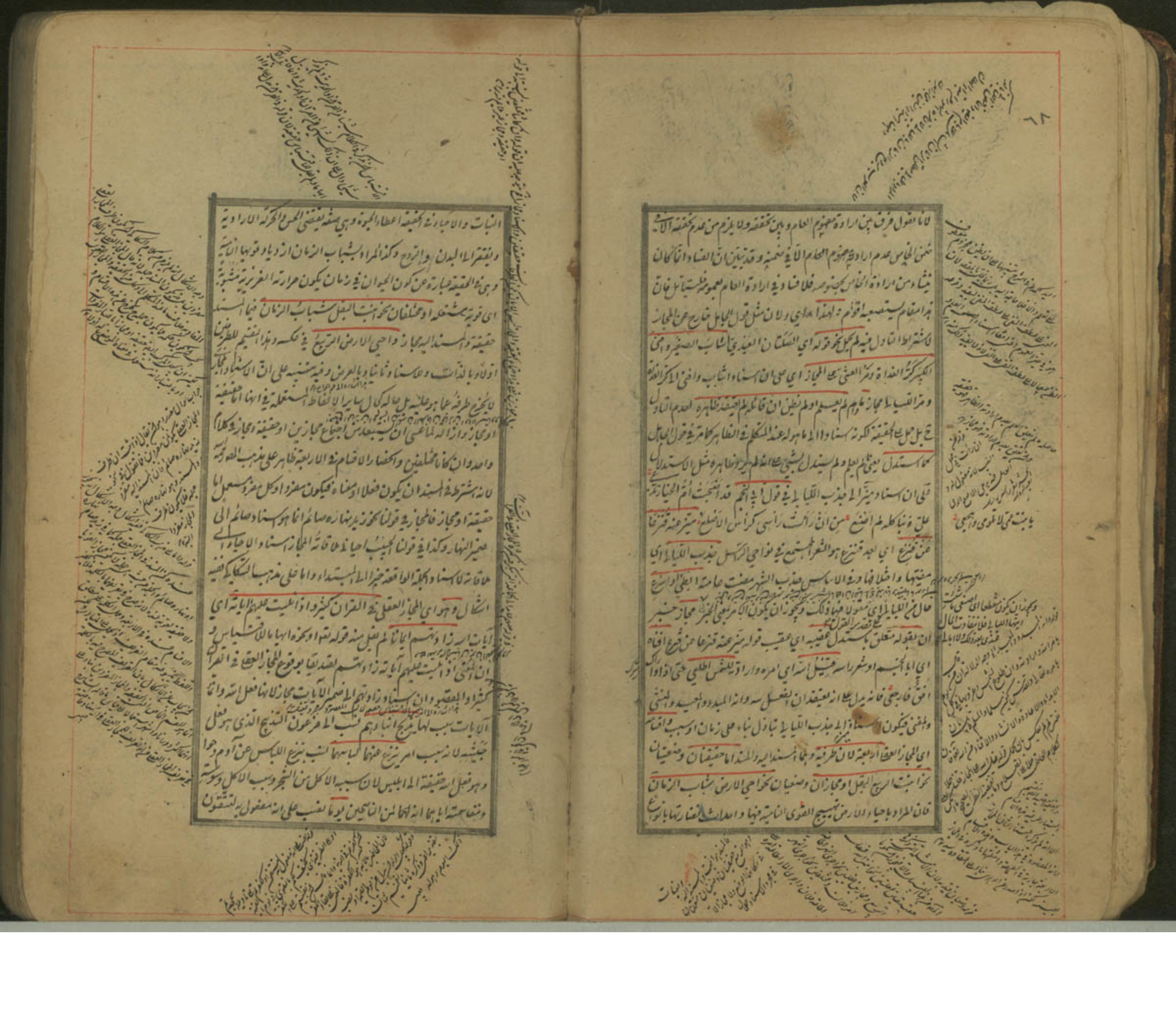
حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا تبيه ما بلبس فرفع بها الاسم ونصب الخبر
فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجعله راعوا في اعطاء ما حكم ليس في
العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية
وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند
الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان مع لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التاليف والنظم فيكون من قبيل عيشة
راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ
الشي الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من
ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان
ونهر جار في المكان وبني الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب في
السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لا جله وقد خرج من تعريفه للاسناد
المجازي لزان احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي
اقبال وادبار بمعنى ما قر واثانى وصف الشي بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل اشارت الكتاب وكلامه
ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون ملابسا له
ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب
فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس ملابسا له
ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا لما انه ليس بحقيقة
الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور

قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد والسم في ضلاله وعذابه
فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره
والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال
المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شي يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل
الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة
اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسبة
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز كذا الحاق
مع غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه
جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل
عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين
شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا في
جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى او لنك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز
في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا
كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث
جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والقوم وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر



من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع وهذا الاسناد وان كان
الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
لانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته
في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام
المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا
بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ان اقول خلاف ما عند العقل ليلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب
من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بان لا نم بطلان طرده
بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر فان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار الى
ههنا ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو
قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده بقولنا نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان
مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان
تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا
اولا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة
مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فلا مزيد نحو قول الجاهل يكفي ان يسند الكل الى قوله ما عند المتكلم

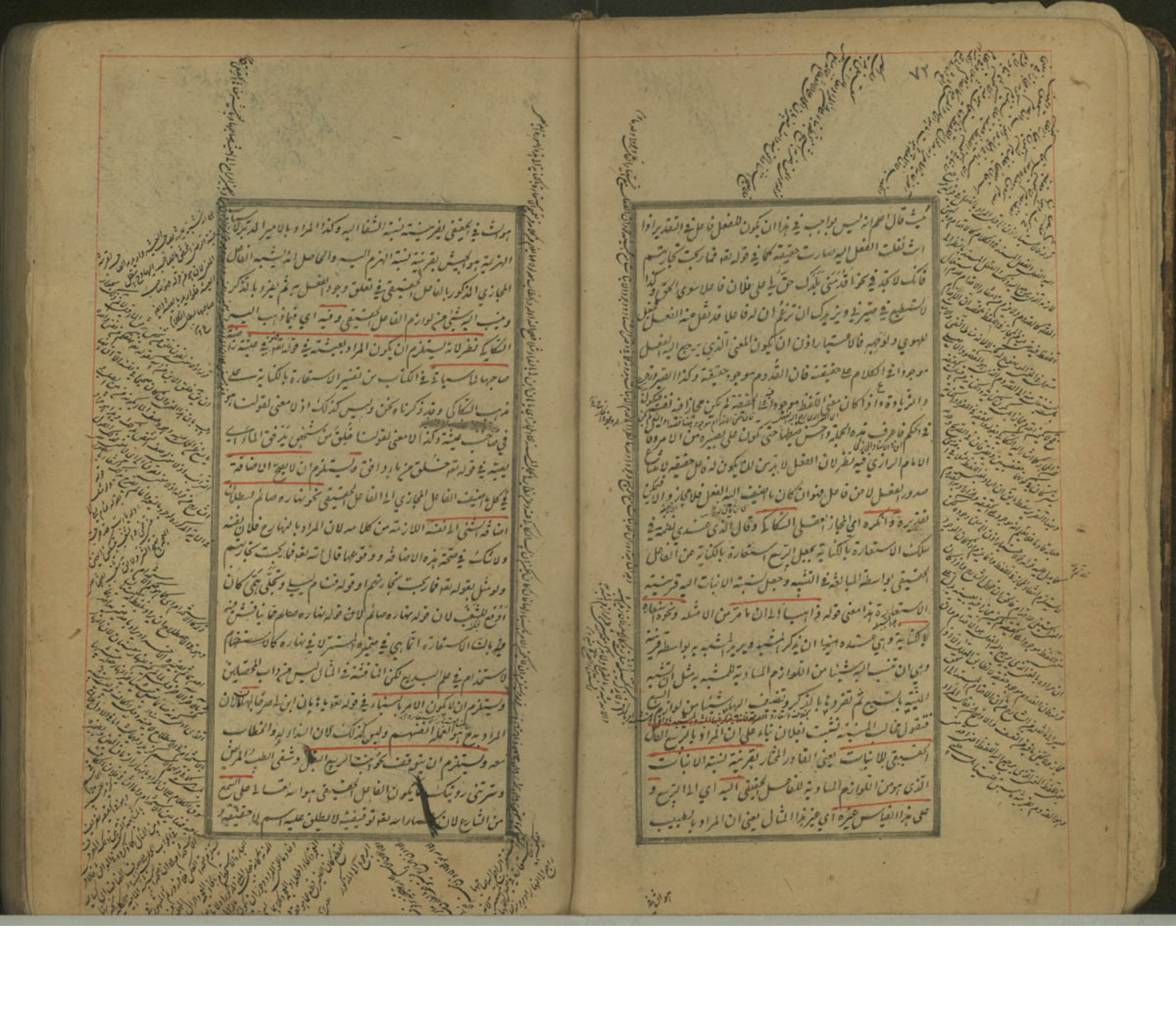
ولضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود
بالنفي في اخراج الكواذب وبهذا كان الانسب ان يقال يخرج نحو قول الجاهل بما كان
قوله ليسلم طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب
المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير الكلام المص رحمه الله يشعر بان مراده بغير ما هو له
عند العقل وفي نفس الامر فيرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما
انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها وقول اتباع الكافر بتاويل وقصد
الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير
ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن التعريف امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل وان تراك الكاذبة بقوله عند
المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول لغوا او لاخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح
يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول
وبقي التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير
ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من
الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند
المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف
يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر





اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو سبب والله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه
لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة
وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال
الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما
من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله و
ابليس سبب وشبهه فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور [الفعل او الترك]
عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان مما اشرنا اليه وكذا انبت النهر جار و
اسلوبك تاركك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني
يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من
ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد و[نحو ذلك]
وموت وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام من الموحد
فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بالقائم بالمذكور وان كان الدهري

المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير وافنى الكبير مر العشي فمثل هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه
الا ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير
من ذوي العقول وما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته
يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده
الى ما هو له نحو الفاعل او المفعول الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل اسناده الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من
موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا
في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني
رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان
اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي
جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي
لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو انه
يضرب المثل بي في الهلاك في محبتك فمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض



حيث قال انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا
انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا
لا تستطيع في سرتني رؤيتك ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
للهوى ولو جهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل
موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا السرور
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه
في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن
تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
الاستعارة هذا معنى قوله فذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة
بالكناية وهي عنده ان يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة
وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع
فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع و
على هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب

هو انه

هو انه في الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب
الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر
وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية
صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على
مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو
في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي
ليشبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق وانه يستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم السلطان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان
اوقع للشغب لان قوله نهاره صائم لان قوله نهاره صائم خارج عما نحن فيه
من باب الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام
الاستخدام في علم البديع لكن الاضافة في المثال ليس من دأب المحصلين
ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان
المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لم حقيقة و



لا مجازا لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح
شايع ذايع في كلام من يسمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها
منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة
وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد به الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا
للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه تدعي اسم المنية
اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهذا ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع ويكون المراد بعيشة صاحبها باعتبار
الصاحب لها المصاحبة لها وبالنهار القائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة
حتى تفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر باسناد البناء لهامان
كما ان الاسناد اليه لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس البناة لفرط
الملابسة ولا يكون الربيع مطلقا على انه فاعل حقيقة حتى
يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر فيما يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء
الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله
قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام

على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان
اسدا او لقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا
كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد
او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين وعلى
ان المشبه به هنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من
غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على
مراد السكاكي في الاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والعيش فهو في عيشة
مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار القائم مطلقا فيكون
من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى
الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذي
هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر
بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ
هامان هو الباني حقيقة كما فهمه لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا
ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس
قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن جوز اطلاق
الاسم على المسمى من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف
انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب
على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام من يسمع من غير توقيف



احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولا بالتقديم **اما حذفه** قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحوادث عن عدمه والحذف يفتقر الا امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد التفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال **فللاحتراز عن العبث اذ القرينة** دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر واما هو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الا ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك **او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ** يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بخلاف اللفظ فانه يفتقر الا العقل فاذا حذفت خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الا الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد فيه دلالة للفظ بالعقل ولا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل **كقوله قال لي كيف انت قلت عليل** لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين **او اختبار تنبه السامع عند القرينة** هل يتنبه ام لا **او** اختبار **مقدار تنبهه** هل يتنبه بالقراين الخفية او ايهام صونه اي المسند اليه **عن لسانك** تعظيما له **او** ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له **او عكسه** اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له **او تاتيه** اي تيسر **الانكار** لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل غيره **او تعينه** او ادعاء التعين **او نحو ذلك** كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظايره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الا المفعول ولا يفتقر هذا الا القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الا مجرد الغرض الداعي الا الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بقاتله وانما المقصود ان يقتل ليومن شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الا حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لك لا تسال عنه اما لانه يتحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره **المتكلم** واما لانك لا تقتدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره **اي ذكر المسند اليه فلكونه** اي الذكر الاصل



ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة
بالهدى فهي ثابتة لهم بالهدى للفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن
غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
نحو هي عصاي اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا
اطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث اختصار الزمان وقد يكون بسط
الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة
كما تقول من سئلك فيقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية
او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض الخصم عليه
بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واراده تخصيصه بمعين وحده
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر اخر كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفضيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام
النسبة نحو خالق كل شيء يفهم ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم ترد
تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نفي بالقرينة

سوى ما يدل على المراد وقيل براده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي لا يكون
مرجحا لا موجبا فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي
اعم من الموجب والمرجح ولا تتم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به
الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم
فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو
ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم
بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في
الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما
ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته اتم فائدة
يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان
تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السموات
والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون
في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه
متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام
للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان
يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد
يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب



على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بها اي
بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتاتى منه الرؤية فله
مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤيته حالهم مخاطب او
بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى
غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة
الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية
اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله
فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله
لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب
معين لارادة العموم ثم ذكر لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على
بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي
بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به
عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو زيد راكب باسم مختص به اي بالمسند
اليه بحيث لا يطلق بذلك على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب
واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره

بعينه ابتداء لكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يقع
به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن
المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة
تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة تقدم العلم بالصلة لانا نقول
هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله مختص به باسم وبعد التسليم والتقييد يكون احترازا
عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين
انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره
بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان
ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها لكنه
واما افادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في
الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى
على المنصف ان الوجه على ما ذكرناه او لا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان
يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته



لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة و
ايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه
او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود
الذي يعبد بالحق تقدس وتعالى او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة
للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها
كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور
واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم
الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الا
ان هذا اللزوم انما هو بحسب وضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني
العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وهذا يدل على ان الكناية انما هي بهذا
الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب
او زيدا او عمروا او غير ذلك لانك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى
ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل
هاهنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه
الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما
ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام

او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل و
التطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام
وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم
عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا
صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك
اتيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك
فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص الصلة فيكون معرفة
بها فهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث
الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة
كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او
كليهما علم بغير الصلة نحو ان الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم او لقلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة
التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها



عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب
وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة
العزيز او زليخا لان كونه في بيتها موطأ لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل
المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء و
قيل معناه زيادة تقرير المسند اليه لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من
فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك
في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة
معينة مشخصة وفيها تعسف ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام
في غير المسند اليه بيت السقط اعبّاد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق
المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله و
المشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال
لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد
زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير فافهم او التفخيم
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت
مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت
ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب
على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين
ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا

او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة
الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا
صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان
الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة
ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه نحو عملت هذا العمل على وجه
علمك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة
كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس العقاب
والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء
الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه
اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء اي رفع السماء
بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد اعز واطول من دعائم
كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من
جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه
تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم
او لشان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه
ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب

قوله ومن الناس من اقتفى اثره اي اراد به العلامة الترمذي وقد نبهناك في اوايل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا ا بالعكس حتى يرده انه لا يظهر بمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا المحل توجيه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يتمسك بعض من الناس باثبات غيره في مثل هذا الكلام فانه بناء الاشاعة بحيث كان يستغرب ان لا يدوم في القفى بعض من الانسان لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح

وهو قطا وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه فقد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا وان الذين تردتهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلية والسببية كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا او كذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين تردتهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلية لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المتقن وقد يقصد بالموصول الحث التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبي اولاده ونهب

امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا يكاد ينضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة ان يشار بها الى شاهد محسوس قرب او بعد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك اباي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقرب وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد عن اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقرب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشي يوجب تصوره ايا ما كان ولو

لم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار بقوله
او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به القرب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة منزلته منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه
غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي
هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر
وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن
هكذا لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على
عقيب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني
بالباء فتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان
المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل
الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب
المشار اليهم وهم الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده باسم الاشارة تنبيها على
ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز

بالفلاح

بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى
احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت
فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى
التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره
كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان
يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما
كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم
المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك
لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في
وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المرأة ومنه الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته

بحث تعريف المسند اليه باللام

قوله او لنحو ذلك مثل ان لا يعرف المتكلم او السامع اسمه ... تعين ... لان المسند اليه ... في مسئلة ... بحث ...



والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بمعين
بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف
كما سنذكره عن قريب وان كان موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا
يعامل معاملة المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم
لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني غير
المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا
اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز
قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان المعنى من استعمال الكلمة في
المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها
وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكور على الواحد فانما اردت به الحقيقة
ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع
له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة و قد تفيد المعرف باللام المشار بها الى
الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم تقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم
يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف
حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول
كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد

وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من
حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل
السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا والحقيقة
انه موضوع للحقيقة في الذهن المتحدة وانما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان
الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة
ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على
اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد
فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا
النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني انه
باعتبار القرينة وان كان اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا
ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان [illegible] قوله وقد ياتي المعرف باللام
فيعبر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة
النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومنه الشرك مثل
الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال

الجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس و
الحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين
او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا
الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها من بعض الا في تعريف الحقيقة فانه لو قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي هي لم تتميز من اسماء الاجناس التي فيها دلالة على الحقيقة
والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار
حضورها في الذهن لم تتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده
صاحب المفتاح في هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على
هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة
فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى
غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب و
الشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم
المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنى على
مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل في صورة الاسم والدليل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث
من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيهما حرف

التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير
موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او
الموصول اليه يشير الاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب
القائمين الا عمرا او نحو ذلك واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد والمثنى انما
يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح
اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص
في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان فان نوع تحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب
ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم
شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في
الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني رجل او لا رجل في الدار بل رجلان
والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه والقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق
يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء
وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وما
من الظالمين حبيب وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك والله اعلم بلا خلاف نحو جاء في



القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع ذلك في جاءني كل جماعة من العلماء
الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل لفظ المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع
لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من
جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو
سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد و
الاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
في الحكم للجميع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او
فردين منه فهو تمحل ليس هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب الكشاف والمفتاح
في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول
الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد في صحة
اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من
العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانه لا نسلم صحة قولنا وهنت
العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره في الكشاف وهو ان
الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه
لم يهن منه بعض عظامه بل كلها حتى لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان الذي
اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهو المعنى غير مناسب للمقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث
لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن
بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا

منافاة

منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو الكل او البعض
بقي خارجا كالواحد والاثنين ونحوهما وهذا التوهم هو سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو و
كلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما
اي لا تخاصم عن خائن قط او في قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد
فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد
وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة
لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه
لو لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بالمفرد وكيف يكون العالمين متناولا
لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس
مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيناسبها
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها العقل ولا النقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره
الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف
بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس



وان يراد به بعضه لا الا الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في
تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما ركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب
وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان
الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنس من الجموع قلت
هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف بمعنى كل جماعة جماعة
واورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير
مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من
مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول
الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على
وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف
يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف
الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم
المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على
التعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض واما نحو قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف الثوب
او بصفة مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته

الى شيء من المعارف اما لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه
ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن و
الحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض
جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق
المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر او لتضمنها اي الاضافة تعظيما لشأن
المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي
الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن
المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند
اليه المضاف وغير ما اضيف المسند اليه وهو المراد بقوله وغيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما
نحو ولد الحجام جليس زيد او نحو ذلك وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر
نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن
التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كآبة السامع او المخاطب
نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها
عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم
لمجنون او اعتبار لطيف مجازي وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة





نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا يحصل التنكير على ما يفيده التنوين كالتعظيم
والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل
الاشكال الذي يورد على هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من
متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر
نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة لما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا
ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما غره الا الشيب اغترارا
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا انما يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث
التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة
وعدم التعيين قوله او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران
وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدب
اي بعد وبرزق خيولك وفرسانك وشمي اليه سير من فتيان جودك وعطائك
واعلم انه كما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض
كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد به محمدا صلى الله عليه وآله ففي
هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض
النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس
والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه
اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر

قوله كقولك الجسم الطويل العريض اه قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول
ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض
انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول
في تعريف الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت
امتداداته الثلث جسما فتامل

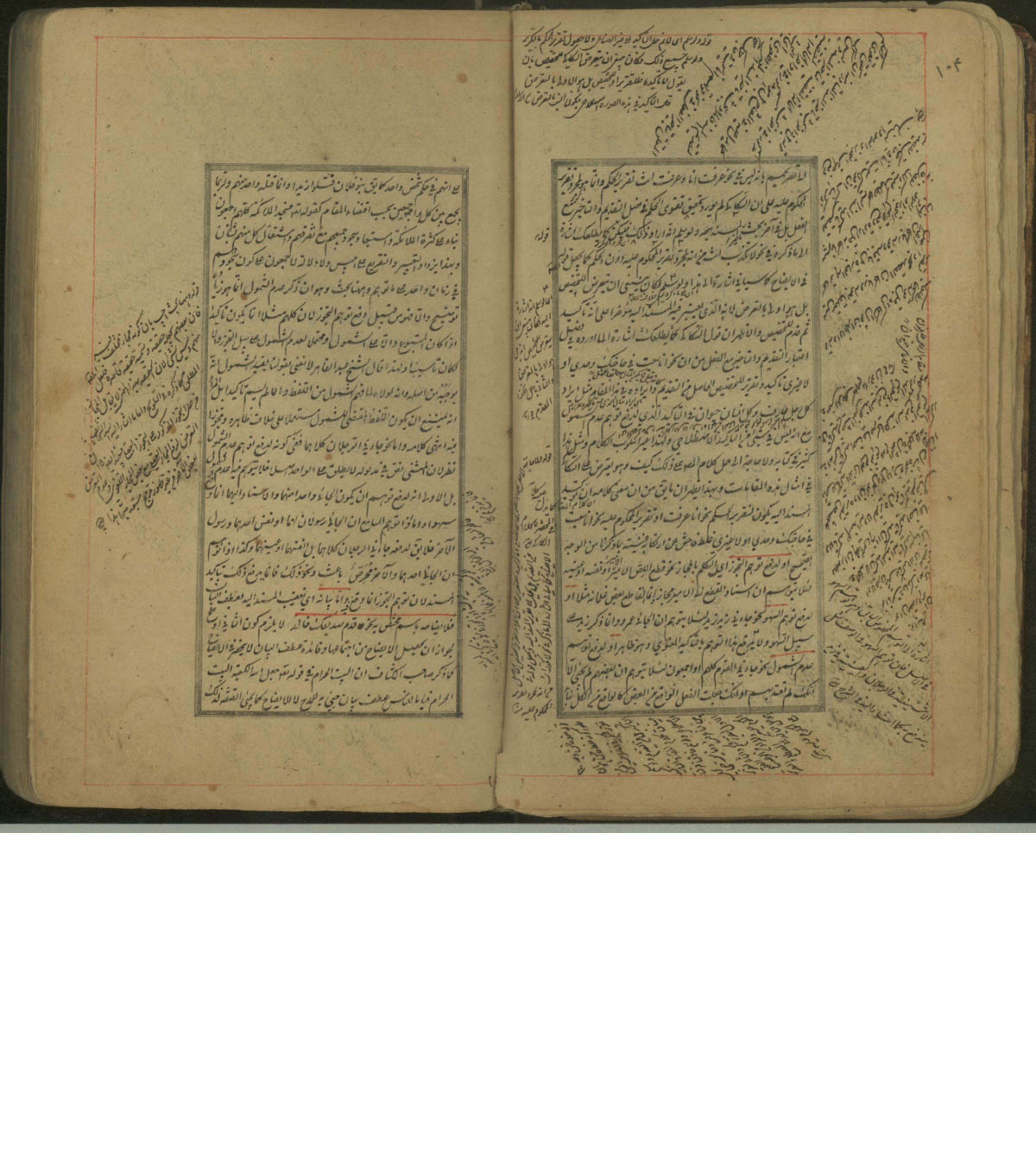
التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا
من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من
التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع
المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما
الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له
اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ
يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في
كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا قوله ان الذي جمع
السماحة والنجدة والبر والتقوى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان
قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب
صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا
تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن
وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت
ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر
جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع
عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وفي
اصطلاح النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه
كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من افراده المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر



وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر
الوصف والتعيين اما بان لا يكون شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف ويشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا
او اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف كخواص الدابر كان يوما عظيما
فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما
سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة
وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع
المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة
والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية
كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم معلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما
يكون بتقدير القول فان قيل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من فلنا ما حوله
ولم يرد تقدير القول قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب ولذا يقع في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والا فانشاء

انما

انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرط
خبرية بخلاف الشرط فان قيل وفي كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو
في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصتها معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك
بان سمعوا اوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة
ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة
التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في
سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب
ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم
قد علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند
اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا ثابتا محققا بحيث لا يظن به
غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او
عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق
بين القصد لمجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان
المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد ان التاكيد
الاصطلاحي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير
الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقريره هو التكرير بل التقديم الا ترى



الا انه يتم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع
الفعل بل في آخر بحث المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن ان يكون في كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحصل من ليس
في الايضاح كونه مسيا في اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او
لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد
كل جمل طارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول
مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا
كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو لم يتعرض الا للتأكيد
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يتوهم من ان معنى كلامه ان تأكيد
المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش من ارتكابه فينبه بما ذكرنا من الوجه
الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او
لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على
سبيل السهو ولا يرفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا
انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء

على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما
يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان
وبهذا يزداد التعبير والتقريع على ابليس ولا لانه لا اجمعون على كون سجودهم
في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح وان هذا من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا
اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا
لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه
يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد
انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فمعنى كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما وانما اسند اليهما اما
سهوا واما لانه توهم السامع ان الجائي رسولاهما او نفس احدهما ورسول
الآخر فلا يليق لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني
لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح
كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك



وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته
وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم
امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان
ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير
ان الطير عطف بيان وكذلك كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني
الفاضل الكامل زيد فان حق ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من الايضاح
الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه خلافا في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان
والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما البحث
في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان
يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد
على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح
والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك
ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول
النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلهة لا عن اتخاذ جنس الآلهة وفي الثاني اثبات
الواحد من الآلهة لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد
الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما

يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد اصطلاحي
صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد
الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة
مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير صفة لطائر ليدل على ان القصد
الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان
في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله
واحد لبيان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه لبيان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على
ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في
شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان قولهم الصفة تابع يدل على معنى
في متبوعه انه تابع يذكر ليدل على معنى في متبوعه على النقل عن ابن الحاجب و
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى
احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول
ان اريد انه لم يذكرا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف
على شيء من الصفة لانها انما يكون للتخصيص او للتأكيد او مدح او نحو ذلك



وان اريد انه ذكر البدل على هذا المعنى ويكون الغرض من ذلك امر ولا تريد به شيئا
آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما
ان الدابر ذكر البدل على معنى التدبر والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك
عند التحقيق الا ترى ان الكلام جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فقط لانه لا يقوم
مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام
المبدل منه الا يرى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه
لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال
منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا انما يظهر
على الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند
اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل
منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا
من مفهومه فهو العينين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان
ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العينين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا

له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في
فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي للزيادة التي هي التقرير والنكتة
فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد تبعية
بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظ
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به
التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه
فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل الغلط لا بدل الاشتمال على
ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح وتبيين
لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل
الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة
على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع
من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني



زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل
هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن
الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني
زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو
او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة
ان الفاء يدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان
تبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فيه انه يعتبر في الذهن
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان
قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى تشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان
الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات و
جملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه
ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وبعد مجيء زيد بلا مهلة حتى
كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون
العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء

عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بلا مهلة او متراخيا
فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الذي يأكل
فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف
المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه
يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك
دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد
الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع
بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع
وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئك كزيد بناء على ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا ايضا
في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا
بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم
للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ان
المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع



قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشعر كلامهم
في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم
مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في
المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال
فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد
لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى ان يذكر بدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض
المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع
في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين او التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان
التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع اتفاقا
لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومساعدة السكاكي في عد بعض حروف
العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها
تفسير للضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل
يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير
الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق انه فائدة
ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه

فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى
قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال
في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره
على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث لا يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت
نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد
الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته من
بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا يرى ان
قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل
كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا
ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها
الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف اورده الشيخ في دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وتفسيره مثل قولك
هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك
بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك



وطرفيه طرفيه قولك بل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا
كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا لمعنى التعريف وفائدته
لا لمعنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي
الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما
يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلنا التقديم ضربان تقديم على
نية التاخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له
التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم
المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه
تارة على الفعل فتجعله مبتداء نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد
وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب
الاول وكلامه انما يكون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره
اي ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في

التقديم

التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه
ولاجل هذا اشار الى التفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه
الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في اللفظ ايضا
ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك
الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم
المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي
تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا
تشويقا اليه ومن هذا حق الكلام تطويل الكلام في المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة
يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني
تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا يتبين
ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان
موسى ولا التعرض على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة
والمساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل
فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار



الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا للزيادة التخصيص
نوع خفاء قال الشيخ عبد القاهر قد اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم العموم التخصيص بالخبر الفعلي اي
قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح
وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت
علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي
بلا فصل نحو قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الحكم عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول
لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية
هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير
وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته
انا ولا احد غيري اللهم اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني
انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا
قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه

ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد
الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب ولا انه على انه يصدر الفعل
عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا
كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر
الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس
الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان
اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي
في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا
بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة
على الاستمرار بل انما دل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله
لكان وجها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم
سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم
خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف
بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير لشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض المصنف
بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت
في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما
انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل
وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله وتارة



وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف ما هنا قولك ما انا بنيت
هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه تقتضي ان يكون
انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في
المفعول فيجب ان يثبت لغيره والمص على وجه العموم لما تقدم كم قال المص لان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي تفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان
المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من
افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية
الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر بعضهم عنه بوجهين احدهما ان يبنى
على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك
رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا اسم بمعنى الجمع
ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد
من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من
النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وتقدم ان هذه الاحكام في كل نكرة
منفية فيدل على ان هذا ليس بشيء على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض
وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو بمعنى الواحد ان احدا
اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى

ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا
كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال
المذكور وكلاهما فاسد اما اولا فلان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة
على ما يجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد واما ثانيا فيجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة عن
الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى
ما انا رايت جمعا من الناس لا جميع الناس والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على
كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم تقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة
اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عدم صدقه عليه لا تقتضي ان يكون
قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي مرتفع بالايجاب
الجزئي لا يرتفع السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد
منفية ويتم ما ذكره المص الا انا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما انا
ضربت زيدا لان نفي الضرب عن زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم
به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول
في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون
معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد فقد تقدم ان الخطأ في
هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع
على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا



فحاس اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يمكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه
واعترض عليه بعض المحققين بان الخطاء لعدم تعيين الفاعل ههنا هو سلب الكلي اعني
عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انا ما رايت احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركه
الغير فبقيت وتحيرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس
اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يمكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات
الدايرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشاءها انهم لم يحافظوا على تحصيل
كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على
الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله
في انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة
للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي
فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطاء في
فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير كما ان قولك انا سعيت في
حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي
سعى فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما
يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت مشاركه الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه
الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطاء في فاعله الذي
سعى فزعم انه انت وحدك او انت مشاركه الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا

على الوجه الذي ذكرته في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء
ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خطاء من القول ان
تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل ورأى
كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان
انا لم تقل شعرا قط او لم تاكل اليوم شيئا او لم تر احدا من الناس و
اصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير
فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا المعنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم تقل شعرا انا
الذي لم اكل اليوم شيئا انا الذي لم ار احدا من الناس لان اللازم من
هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي ان يكون قد قال شعرا
واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان تقول ما انا قلت شعرا ما انا
اكلت شيئا ما انا رايت احدا الا انه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكرته في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب
في نفي الفعل واخطاء فيمن نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو مشاركه
المذكور كما اذا تقدم المسند اليه على المسند الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب
فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه
المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه الغير فليتامل

ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب
كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك

لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث قالوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا او العموم
الضمير وايلائه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما
ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجراه
انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون النزاع
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع
الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان يكون انت الفاعل
لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد واثبت قرينة
وتعينت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك البتة وهذا
تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان يستفي عنه الفعل
المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه بعين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما
ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الا الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب مجهولا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة
في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد
مضروبا له بهذا الضرب الذي تنوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له
اصلا لانا نقول المستفض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في فاعله ولا يلزم ان يكون فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وعندي

ان

ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه
فيقال ان النقض متوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو
المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الا...
ودون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا
زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا واثبت ذلك الانسان فنفيت
ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل النظر
اثر ما في قولنا ما انا قرات القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص
لجواز ان يكون احد قد قرا كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم ممتنع هذا
لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لان هذا محال او الا عطف
على ان ولي اي حرف النفي والمعنى ان وليه المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يلي حرف النفي
بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على ا
والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله
وقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور
به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في
حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه
فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غير
مثل لا زيد ولا عمرو لا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل
منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد
دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك
وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول





ام رجلان والقصد انه رجلان ولفظ دلايل الاعجاز مفصح على انه رجل بمعنى
تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو
للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على
المعرف بل اشار في موضع من دلايل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس او الواحد كانه للتخصيص ولعل المراد
كلامه هذا تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص ولكن خالفه في شرائط وتفصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا او مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر رحمه الله لانه قائل
بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع
كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا
فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في
كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا التخميل ثم قدم
وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والله الهادي
بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما الاول بقوله
ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا

نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان
كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي
وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء
جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر
او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا الحكم ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك لو قلت جاءني رجل فهو
فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد
قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب
واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله
جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا
الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه اي التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال
شرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او
لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر



لا يكون الا شرا او ظهور الخير للمكلب لا يهره ولا ينفر عنه واما على التقدير الثاني
اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان
المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه و
قولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير
للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع فيكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مختصة بالوصف المقدر لاستغنائه
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوجيه
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك
الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان
يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا
ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير
كونه مؤخرا ويدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضرب الا اكبر
اخوتك وهو في معنى ما ضرب اخاك الا الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي
وارتضى به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء

في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل يمتنع
تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمل
على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا
فاما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم
والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض مثله كما نعتبر في جرد قطيفة
فلنعتبر في زيد قائم فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتوكيد في قوله
بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك
الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان
يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني
وساكنه قبر تجاورا وقبر على قيده فان قوله وساكنه عطف على قبر فجوزنا واثبت
وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند
السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي
قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله
المؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع
ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال من احد لامتناع تقديم البدل فمنع
هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا
بعينه واما قوله محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل
ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان



قوله وذلك اشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا
يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم التابع على المتبوع فقط والمطلوب
جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد او البدل او النعت على المتبوع والعامل جميعا
فمما لم يقل به احد ثم لا يلزم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي
في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك
مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لائق التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه كما لا نا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف
يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر
التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد لكن الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة
او لا رجلان ثم لا يلزم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا
ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي
لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال
انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب

والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا
معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد يخفف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على
انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان
قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو
في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها
اي الجملة في البناء وحيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم و
الحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى
فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد
قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند
الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد
الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله
في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه
اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او

مثبتا او مجموعا ولعله سهوا ولا حاصل في هذا الكلام وتمام يرى تقديمه على المسند
كاللازم لفظة مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود ومعنى انك لا تبخل وانت تجود ونحو الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فاللازم
كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه
اذا اثبت الفعل لمن سد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه اريد ان
من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان
يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
وانما في كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه
في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان
الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير قصد
الى انسان معين ما سوى المتكلم يتصف بالانخداع لا احد في الجملة لزم سلب
الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه
لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري
جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عنده
بهذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة التعريض بغير المخاطب بان يراد
بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال
كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة
التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من ذنب كان فيه ولك
غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية و
يلزم فيه من غير تنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على

المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم والاثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات
الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير الا ان لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال
الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل
اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى محالا لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما او قدمت الفعل
كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت
اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه وقيل وقد يقدم المسند
اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم
اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم
فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر
نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد
عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك
اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم
ترجيح التاكيد وهو ان يكون لافادة معنى آخر لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله
لتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله
يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل
الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان
استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا



ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن البعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وانه حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى ابانة فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس مع انه يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا ثم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس

لانه اقوى لان وضع الكلام للافادة وكان هذا القائل تمسك في هذا الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المحمول المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان وهو اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا تقدر وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد وثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس مع انه يجب

قلنا

لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم
يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء
آخر ليكون كل تقوية له ولما كان للقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى
التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى
التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا ادخلت كل على انسان
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة
لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس
ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان
لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين
حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت كل يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه
يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال ولانه

قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان
عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
توكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في
قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن الجملة تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم
على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي
الحكم عن الجملة اما بان يكون منتفيا عن كل فرد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن
كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد
على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره
هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا
يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد
الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر
ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما
انه لا سور فيها فمم اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد
للبيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور
السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم



فهو سور الكلية كقولنا طرا او اجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا
يجوز ان يكون بقية القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه
سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال
الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في
لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى
لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء
كانت معمولا لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء
حاصلا او ما صح على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا
على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت
معمولة وكلا ما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي
شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه اما الاول فظ واما الثاني
فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء
كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي وان
جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن
تعسف وانما وقع فيه بتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي
بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا المعنى كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه
فانه متاخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يحمل عطفا
على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة

النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة الفعل المنفي اما فاعلا لفظيا
او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا
اصل فيه نحو ما جاءني القوم كلهم او مفعولا كذلك متاخرا عنه نحو لم اخذ كل الدراهم
او الدراهم كلها او متقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك
مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله
عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت
بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى
الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد اي الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض مما اضيف كل اليه ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل
عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم
ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى
مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذت انا وما آخذ انا كل الدراهم
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي
لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث
لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل
كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي وان اي وان
لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل



النفي عمّ النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت
يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه
اي وعلى عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المص المعتمد في اثبات المط الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا
على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله صلعم كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي
انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه
انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما
يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرءة فلو كان
النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب
الشايع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول
انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا
اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم
ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث

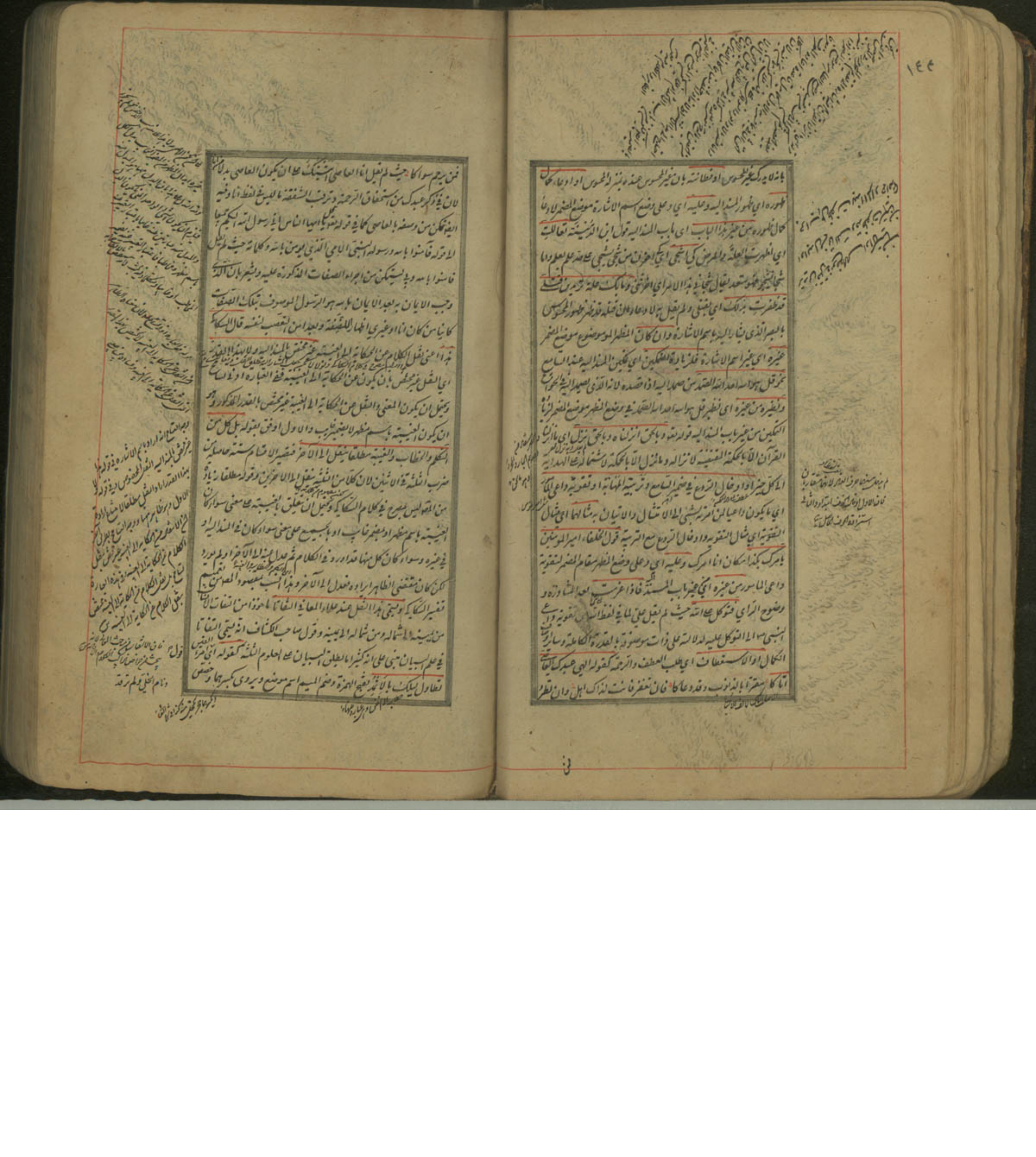
كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر
السعة لا لضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه
ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز
لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان يستعمل
تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره ولان معناها افادة الشمول والاحاطة في
اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدمة مذكورا او في حكم
الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها
فلذلك يبق ان الامر كله سه بالرفع والنصب ولا يبق الامران كله سه خبرا كلا
واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف
والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله على مقتضى الظاهر
من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال
اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة
تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في
نعم الرجل ليحصل بها الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح
العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس
المتعقل في الذهن ويكون نحو اللفظ بالتمييز بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في نحو نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل
في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل
نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص مبتدأ
ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان



يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا فإن قلت لو كان كذلك لكان الأمر
لوجب أن يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الإبهام
المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة أولا معنى قلت قد تقرر في
هذا الباب بخواص فيجوز أن يكون من خواصه الالتزام كون ضميره مستترا أي
غير بارز سواء كان لمفرد أو مثنى أو مجموع لمشابهة الأسماء الجامدة في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم أنه اسم وأما الإبهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير
المخصوص في اللفظ إلا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز أيضا أن يكون
التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا كما قال تعالى في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما في قولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو
فالاعتبار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام
مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فإنها لا تعمى الأبصار قصدا إلى المطابقة لا لرجوعه
إلى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الأمير غرفته وهي زيد عالم وإن كان
القياس يقتضي جوازه وأما لم يعرض من المصنف نحو فوقهم بالله رجلا ويا لها قصة في
رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سماوات لأنه ليس من باب المسند إليه ليتمكن تعليل
وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه أي يعقب ذلك الضمير أي يجيء على عقبه في
ذهن السامع لأنه أي السامع إذا لم يفهم منه أي من الضمير معنى انتظره أي انتظر
السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبلت عليه النفوس من التشوق إلى معرفة
ما قصد إبهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز
ومعاناة الطلب لذة القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط
أن يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا
وهذا أعني قصد الإبهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام

تقديم

تقديم ضمير الشأن وهو تقتضي تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الأخطل
أبو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى أن ما ذكره من أن
السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره إنما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم
إذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فقليل وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره
ووضوح أمره كقوله تعالى إنا أنزلناه أي القرآن أو لادعاء أن ذهن عظيم شأنه متعقل
الأذهان نحو هي التي البانية أو لاعتقادنا أن الذهن لا يلتفت إلا إليه كقوله في المطلع
زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس أي يوضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر
الموضوع موضع المضمر اسم الإشارة فلكمال العناية بتمييزه أي تمييز المسند إليه لاختصاصه
بحكم بديع كقوله أي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الأول يعني
كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل أي رجل أي كامل في الرجولية أعيت
أي أعيته بمعنى أعجزته أو أعيت عليه وصعبت مذاهبه أي طرق معاشه وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر
الأمور علما أتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك
فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة
والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه في معرض المحسوس كأنه يري
السامعين أن هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع و
فدقيق? أن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند إليه بحكم بديع أنه جعل عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغي
ولا يخفى ما فيه من التعسف أو التهكم عطف على كمال العناية أي أو للتهكم بالسامع
والسخرية كما إذا كان فاقد البصر أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلا أو النداء على كمال بلادة





هذا الشان من بين ائمة البلاغة كما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب
والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح
بان في قوله تطاول ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم و
الخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح
وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات انما هو
انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه
المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في
هذا التفسير اشياء ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم
رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها
نحو يا زيد قم ويا رجلا ليبصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين و
اهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان
كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو
يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من
يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك
لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى
ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم ووجداننا بعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى

بعض

بعض الاوهام من ان يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم
غلط لا يشتبه على احد وكذا ما قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول
سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه
وكان الخبر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامن
من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا آخر هو
ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا
فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان
قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتماته وهذا اي
الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني
وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار
وعائر اي غمصة بعض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه
لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من
الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهبه موافق لمذهب السكاكي فان قيل لا يجوز
ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
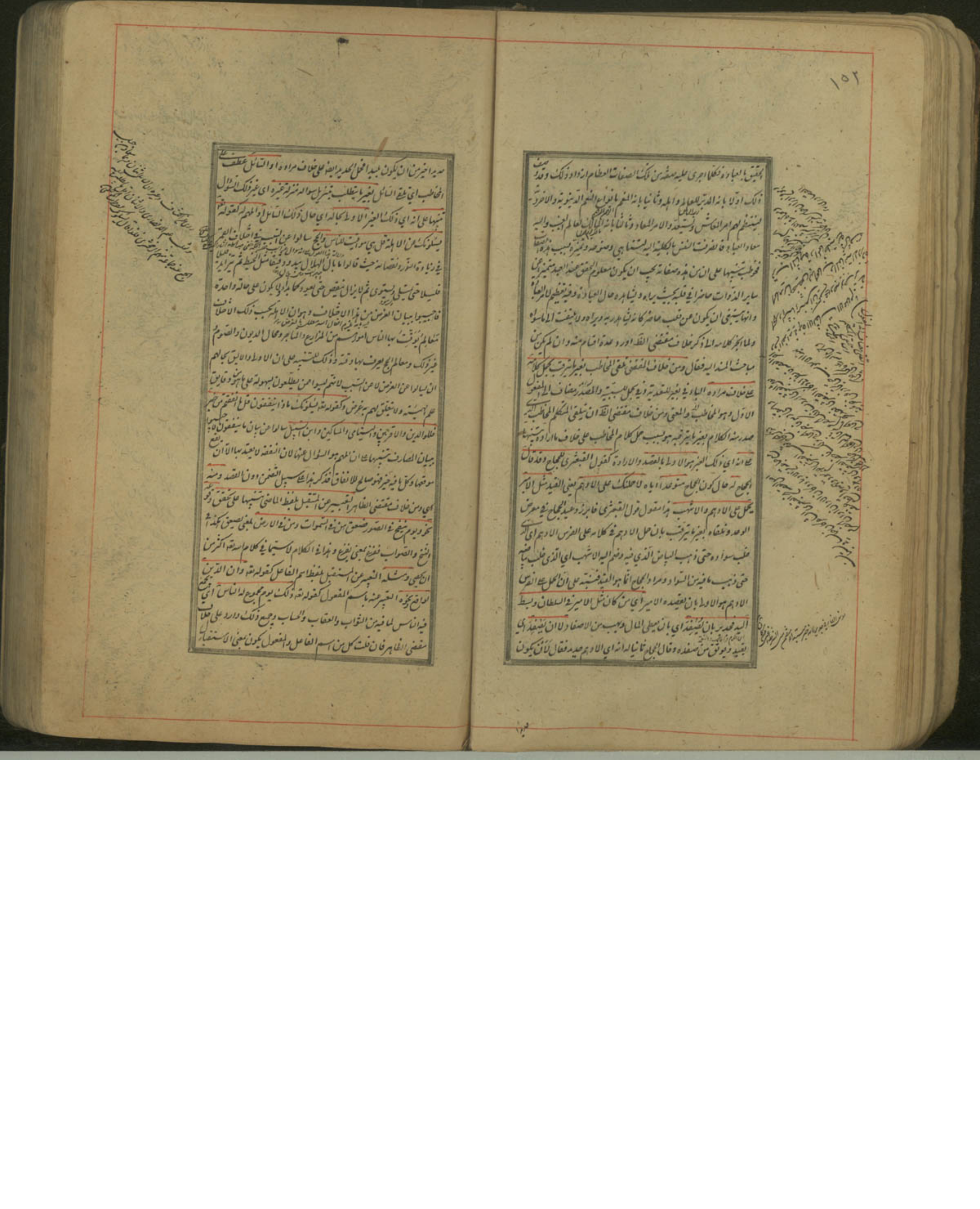


والثالث في جاوزيا باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث
التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما
يكون من شيئي حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب
في ليلك الى الغيبة في بات قد انحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاوزيا الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم
ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن
يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث
لم يقل ذلكم وكما في قوله هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوكث
حيث لم يقل اولاكم وقوله بكر اصاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير
حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم لكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيئ فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قيل
يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم
في قوله من بناوحا وذي وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باختياره فيه عند غير السكاكي
وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاوزيا في الآية والبيت عند السكاكي وغيره التفات
فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند
غير السكاكي ايضا فلا يخص اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى

الظاهر وان مثل ترجعون وجاوزيا من خلاف المقتضى على ما حققنا والى الغيبة نحو
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع
تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المحدثين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو تعظيما للمخاطب ونحو استعمال المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة
طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب
اي حين ولى الشباب وكاد حان مشيب اي زمان قرب الشيب و
اقبال عصر حان مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث
لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك
القلب ليلى والطابسي بوصلها ويروى باتناء الفوقانية على انه مسند الى ليلى و
المفعول محذوف اي شدايد فراقها او على خطاب للقلب فيه التفات آخر
من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا
الا ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى اياك نعبد فانه ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به اللفظ انه من حيث



مموّه فيه المخاطب به لان ذلك يجري بين العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير
نفى بانه ليس له شريك ومن شعر الخليفة الحجاج اغشمشم يا فداك ابي وامي بنيت
منك الكمه ونوار تناج فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت
الاول المرأة وبالثاني طلب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا احسن من تفسير الجمهور وقول
ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه
التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك
وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من
قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك
اش وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة
متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر
ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح
سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي
البشام والثاني ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج في شيء فتلتفت الى كلام
يزيل اختلاجه ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس
راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع
به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا
من طرية الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام
وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام
لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا

ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على
ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين
المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك
الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وا
يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بالدال على تخصيصه بان العبادة
وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من
غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد بالاستعانة
على اداء العبادة ويكون ايضا بيانا للعرفية لتلائم الكلام ويكون العبادة له
لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها
هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح
وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم
بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز
فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف به فكان تعليق
العبادة به تعليقا بلفظ التمييز يشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان زيادة ذكر لوازم
وخواصه يوجب ازدياده ونموه وتميزه والعلم به ولما ذكر انه توجه النفس الى الذات



١٥٢



كما يكون بمعنى الماضي والحال وقد يكون معنى قوله لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع ومن تأمل
الفرق بين قوة الاثبات ودلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض
فيما نحن فيه اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من
الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله ان
الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع
له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع فهذا الكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ
عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف
الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه
ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه
ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة
والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى
بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان
امك ام حمار اي ذهب التودد من الناس واتصفوا بالصفات اللئام لو لقوا على
هذا الوصف حتى لا يبالي الانسان بهم اجمعينا كان ام غيرهم فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى

فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل الكلام
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود
فوجوده كعدمه فالمقيس الذكر بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع
بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر
من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ لكان
هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في
رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام
والمعنى أظبيا كان امك ام حمار لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان
يكون حمارا وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا
غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه
اي مفازة مغبرة اي مشتملة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا
كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي
لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه
وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة
الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا
رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي
يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن
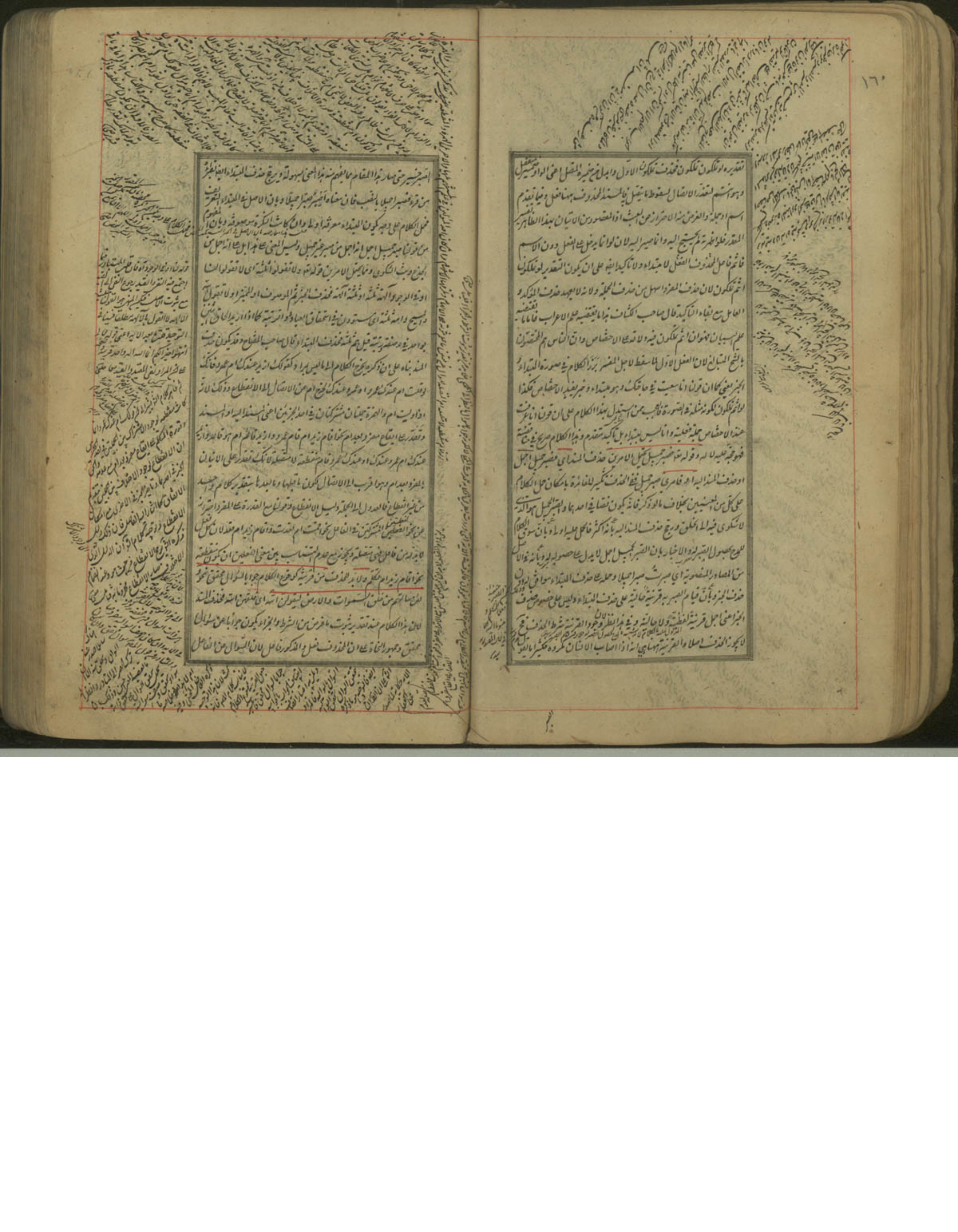


أي القصر الشاسع أي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
وجواب لما قوله بعده: أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا
وللقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة
الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن والثاني أن يتضمن
ما يوهم عكس المقصود فيكون أدخل في الرد كقوله: ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب
جذع البصيرة قارح الإقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الإقدام على أنه حال من الضمير
في انصرفت ولم أصب بمعنى لم أجرح وذلك لأن الجذع وهو حداثة السن والقروح
قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الإقدام
والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال إقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب
اعتبار لطيف بل فيه إيهام لعكس المقصود وأجيب بأنه ليس من باب القلب لأن قوله جذع
البصيرة حال من الضمير في لم أصب لأنه أقرب ومعناه لم ألف من أصبته أي الشيء
الغيبة ووجدته أي لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم أجرح لأن ما قبله من الأبيات تدل على أنه جرح وتحذر في الدم
لأن محوى كلامه الدلالة على أنه جرح ولم يمت إعلاما بأن الإقدام ليس بعلة للحمام
وحثا على ترك الفكرة في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الإيضاح
وفيه بحث لأن قوله وقد أصبت أي جرحت يصلح قرينة على أن لم أصب بمعنى لم أجرح
وأما جعله بمعنى لم ألف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تنافر النظم ودلالة الكلام على
إثبات الجرح له لا ينافيه وذلك لأنه إذا جعل جذع البصيرة حالا من لم أصب صار المعنى
لم أجرح في هذا الحال بل جرحت جذع الإقدام قارح البصيرة على أنه لما جعله بمعنى
لم ألف فالأنسب أن يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لأنه أحسن تأدية

تأدية للمقصود

تأدية للمقصود والجواب المرضي ما أشار إليه الإمام المرزوقي وهو أن جذع البصيرة حال
من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة على ما نص عليه عن أنه على البصيرة التي كان
عليها أولا لم يعرض لها تبدل في الاقتحام ولم يتطرق إليه تقاعد عن الإقدام
وقروح الإقدام عبارة عن أنه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لأنه قال المعنى
ثم انصرفت وقد نلت ما أردت من الأعداء ولم ينالوا ما أرادوا مني وأنا
على بصيرتي الأولى لم يبد لي ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق و
الانحراف بل قد صار إقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر مباشرتي
أحوال المسند أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه وإنما قال في المسند إليه
حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي أن المسند إليه أقوى ركن في الكلام وأعظمه
والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به لفرط
الاحتياج إليه ثم أسقط لغرض بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله أي قول ضابئ بن الحارث البرجمي شعر
ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب في الأساس الرحل المأوى رحله
أي منزله ومأواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة فحذف المسند من الثاني والمعنى إني لغريب وقيار أيضا غريب
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة
الوزن ولا يجوز أن يكون لغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل
اسم إن قبل مضي الخبر نحو إن زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان
أحدهما العطف على محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي
الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في إن زيدا وعمرو ذاهبان لأن
لكل منهما خبرا آخر والثاني أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف





تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به والمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم
اسم او جملة والغرض هنا الاحتراز عن العبث او المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو ظهرت لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم
فانتم فاعل المحذوف الفعل لا مبتداء ولا تاكيد انه على ان يكون التقدير لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد و
العامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء و
الخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص فكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته
فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل
او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي
لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل
من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون
حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف
الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فمع
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول

الصبر فصبر جميل حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتداء ايضا بتعرض
من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من
الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الله
او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله
والمسيح وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة او في الرتبة كما اذا ازيد الخادم
هو واحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتداء وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك
لو قلت ام عندك عمرو او عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه
اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند
وتقدر في الايقاع مفرد وبعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد
عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد
من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل
لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل





الفراق كتيل سيفه وطلع نجمه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ثم لان القرينة انما
تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه بظاهر واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد
قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي
بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه
مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي
بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او
يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل
مع عدم قصد التقوي كما شعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة ثم لان
عدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي وجب لصاحب المفتاح بان نحو
انا سعيت في حاجتك عند التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد
لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة
المفتاح حيث عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد هو الحكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه
عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند
السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد
لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا
غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد
الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة

فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم المنطلق ابوه لزيد يعني انه ثبت له هذا الوصف وهو
منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل
حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا
فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وما ذكره
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان
اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف
زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة
ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والحق ان مراد السكاكي ان المسند في
زيد منطلق ابوه ليس فعليا كما انه ليس سببيا والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي
مثالا من هذا القبيل لانه اخفى واولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق
ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من
المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم آباؤه وصف سببي وعلى هذا كان
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة
اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو [illegible]
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض
عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل
التقوي لان خالد في الدار مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء
واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف
مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله



اي تقديره استقر او حصل لانه لو قدر استقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب
وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي الفعل المتغير ومفردا
كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما
مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل بمثالهما مثالا ولذا ذكر المسند الفعلي ويدل على
ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند
فلو قصد انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه في
مثل ضابطة الافراد وذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفاريعها
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتداء بعائد
بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد
ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتداء ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان
العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فمعنى هذا المسند السببي هو مجموع
الجملة التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند محكوما
عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه
مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او كون
المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع
اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق

فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتداه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات
وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج
من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان نحو اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا
كالشيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على ثبوته يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذ كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا
اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب
ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في
موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله او اذا
كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب
ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا
الى مبتداء ويمكن ان يتكلف في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير
هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي
يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او يجعل كون
المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا واما كونه
اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعني الزمان الماضي
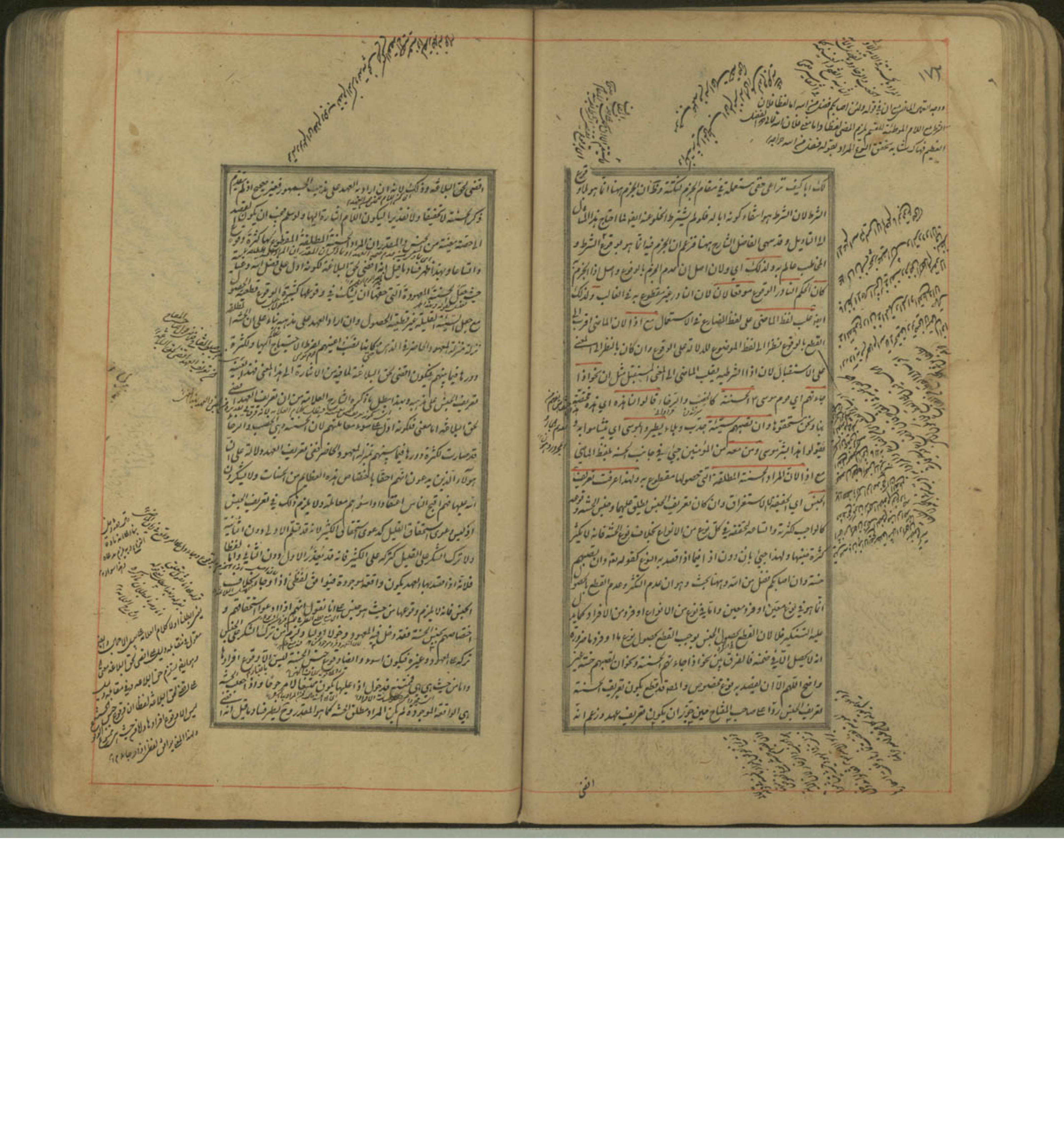


وهو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة
في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم فانه يحتاج الى نحو
امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء
مفهومه فهو يفيده بصيغته مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي
هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان
الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم
او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر
بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا
فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية مني وردوا
علي الكامل بامرهم فاما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح
والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك
الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء
للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من
اثبات الانطلاق فعلا له كما في نحو زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه

التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله
ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه مخبر كزيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير
ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال و
هو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد بدون الخبر لكون الخبر تتمة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد
في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل
زيد منطلق وفيه ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي والبعيد وشيخ الباب لتقرير الفاعل على صفته اي جعله وتثبيته على
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني
تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول
والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالمعنى المتصف بالصيرورة اي
الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان
في هذا المثال حكم الافعال لانه الحال التي اشتمل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه
الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية
الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم ان يحتاج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير
ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم
فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني



او ان تكرمني اكرمك فللاعتبارات وما لا يختص تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما يعني
او دونه اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع
اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني
اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للكذب والصدق بناء على انه في بحث تقييد المسند
الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك وما
ماذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله
في نفسها فتعسف منه وتغليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال
الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا اذا كان الشمس طالعة
ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وعندي رفعه جزاء بالشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولك
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له

ومفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس والظاهر ان الجزاء باق
على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار حين وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو
الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان
طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين
هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه
عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار موجود
في كل وقت طلوع الشمس فظهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان
ولو واذا الكثرة مباحثها الشرطية المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على
طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان
قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض
له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في
كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم
الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم المتكلم اتكرمه ام لا
فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع وكذا قال الثانية نحو ان لم اكن



لك ايا كيف ترى الى حتى مستعملة في مقام الجزم لنكتة وقد ان الجزم ههنا انما هو لما وقع
الشرط لان الشرط هو اشتغاله كونه اياه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا الى ال
الا التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط و
المخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم
كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك
اية غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى
القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى
على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا
جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به و
يقولوا انما اصابنا بشوم موسى ومن معه من المؤمنين جي في جانب الحسنة بلفظ الماضي
مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف
الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه
كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة مثلها ولهذا جي بان دون اذا اتيانا اذا قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة وان اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول
انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل
عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما وفرد ما ضرورة
انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير
واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمعنى قد قطع بكون تعريف الحسنة
تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه

اقضى

اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم وجب ان يكون القصد
الى حسنة معينة من جنس الحسنة والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة ووقوعا
واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته
حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول
مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة
نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن لكونها نصب اعينهم اعظم لاحتياجهم اليها ولكثرة
دورها فيما بينهم فيكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه
تعريف الجنس على مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى
لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود والحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان
هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون
الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس
اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يتسلم الاول دون الثاني
ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا
فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف
الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم و
اختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس
تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء واقبح ووقوع جنس الحسنة ليس الا بوقوع افرادها
واما من حيث هي هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون متبعا لامر جاء واذا جعلت الحسنة
هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه ا



لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى انه امر معهود
لا يكفيهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول
بكون الحكمة المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة
عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا الظهر صحة
ما ذكره ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض
وبهذا الظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جي
جاء السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا
في السيئة منكرا في قوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وعرفا في قوله فاذا مسه الشر فذو
دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة
والتنكير المفيد للتقليل والا الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق
وارتكابه الضلالات نبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر
لشأنه حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض
المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد
يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل
خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ونقضي الليل
افعل كذا فتتجاهل توليها وتضجرا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط
منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه

مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرض
اي لفرض الشرط نحو قوله كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والمبالغة
والالزام ونحو ذلك نحو قوله افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان
كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين
مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالمفروض من
المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان
يصدر من العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او على حسب مقتضى المقام لا [illegible] يستعمل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
ان استعمال ان لما فرض انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه
والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يليق ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار لانا
نقول ان المحال في هذا المقام تنزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان لقصد التبكيت فمن هذا القبيل استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل [illegible] على سبيل الفرض والتقدير اي فان
حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره
والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به





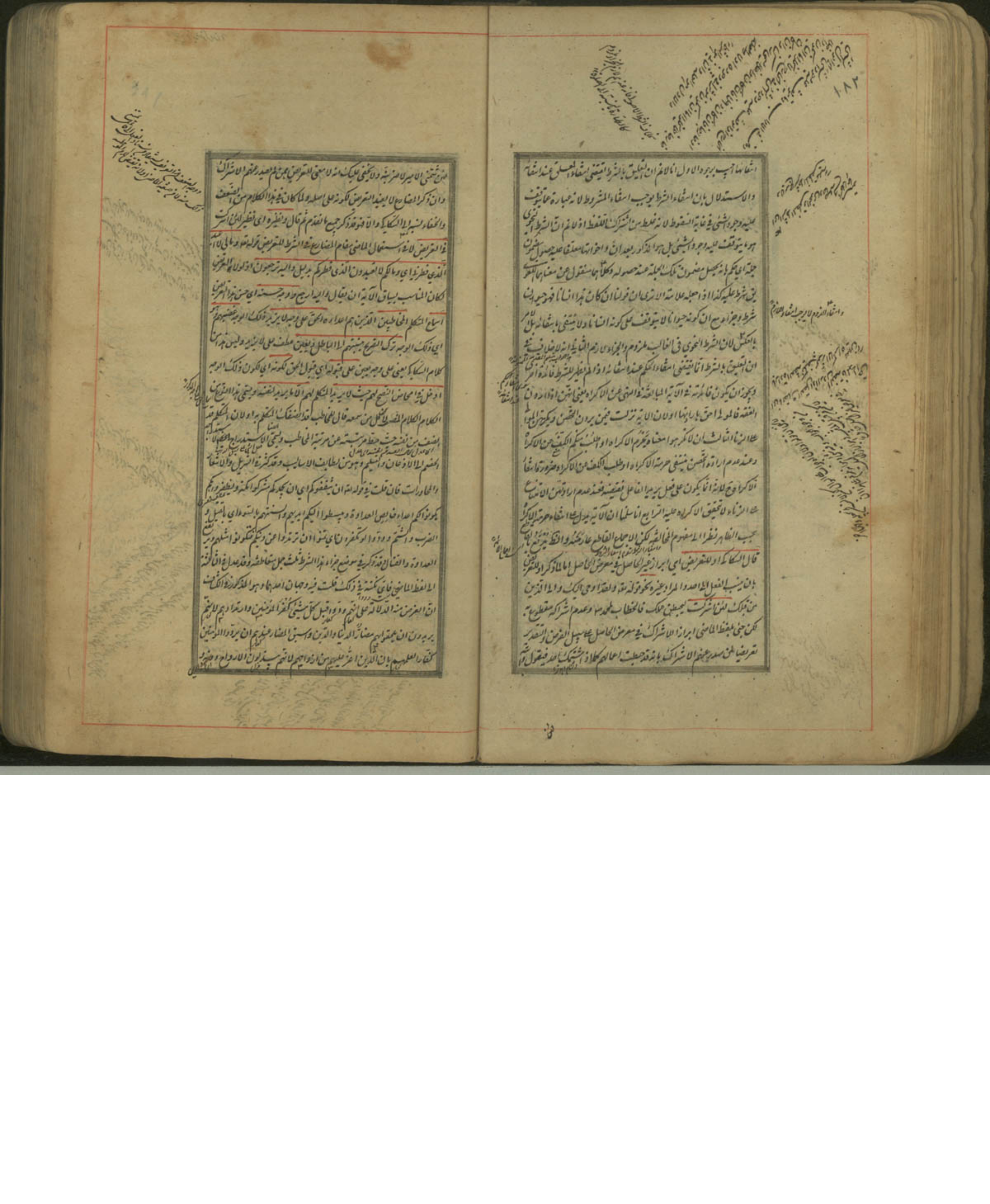
او الجنسين لا غاير وحينئذ فلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال عينان في عين
الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
ولو سلم فليكن مجازا وجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا
ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور
والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من
جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في
العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه
تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون في قراءة بتاء الخطاب والمعنى قل انت يا محمد وجميع من
سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير تغليب
التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية
وجمع قال وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اي جزاؤهم
وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم
الذين ذكروا بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص
بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على

غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على
الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا
واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس و
الانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
المعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكور بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني
الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان
الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم و
المعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى بقاءكم ويدوم
بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم
الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم
يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى
والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت

ابدا بكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا
ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم يثبت الحكم من اول الامر مطلقا فيكون له في نفس
الاستقرار لا يكون لما ذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول
مضمون الجملة الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره
على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان الحكم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا
قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان
المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا اعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية
اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في الاستقبال ويجب ان يشبه الجزاء ويجوز ان يكون طلبيا
نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل ويجوز
ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة معطيفا للفظ بالمعنى وتفاوتا بان
مخالفة تقتضي العدول من غير ان تقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين
وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال
حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد اكرامك
اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره من قبل ذلك وقس على
هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق

قال

كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك مما تقرر وكذا اذا جيء بها
في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي
العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله ايضا وان فاتك عما اخذت صدورها فقد الهبت وجه النفوس برجال
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى
واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ولكونها لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون
عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها
كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي الكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك
ان مت كان كذا هو فما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار
الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل
ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي ودلالته على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند







واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب
لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء التعدد والآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله
بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله
باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان
النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة لتكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء
لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا
في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان
وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا
يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شئت لهديتكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء
المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم

لولا امتناع الثاني لوجد الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرناه قطعا قول ابي العلاء المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت
ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب
المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما ادوات للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد
الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان
علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذ تحقق هذا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء
الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على فهموه من كلام القوم وقد غلطوا
فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه واذ يلزم
ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك
اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين

نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فهذه الامثلة اذا ادعي لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير
عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على المنفي
فان قيل بل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان
الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
الثناء المرتبط بالاكرام قلت لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام
لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلامه في لزوم شيء لشيء او ثبوته له حتى يجب ان يكون
ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه يستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ
المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء
المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان
مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط
بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نم
ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان
يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل
اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تع ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج

لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان
لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال
اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح
الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي
لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يتوهم ان
يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك
وهل تركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم
لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض
عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير
فيهم قلت لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من
اهله بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما نحو
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو
جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون
على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي ولو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا
ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت

والمضي في جملتيها ليوافق الغرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية
الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
ولو دفنت في دجلة الهام لم تفق من الجرع الا والقلوب خوالي بصيف ماشفه
مفارقته بعداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى ان دفنت لكنه جاء بلو قصدا الى
ان وضع ركايبه الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في
في حكم ما يستطيعه الاشفاء فمدخولها في المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار
عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله
في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل
الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل لقصد الاستمرار حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت
والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان
قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء
عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى
ان عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا
الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ودخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا المقصود هو الاول والثاني ايضا
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي
ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام وان التاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي

التاكيد

التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ
وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر اكثر في كلامهم ودخول لو
على لفظ المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عم او لكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو
ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي
المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمعنى الماضي المحقق فاستعمل لو واذ وهما
مختصان بالماضي ومع كان المناسب ان يقال ولو رايت ولكن عدل الى لفظ
المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل
في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته
لرايت امرا فظيعا كما ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عم ولو
للتمني فلا اشتباه ولان لو التمني يدخل على المضارع اتم كما في ربما يود الذين كفروا فانه
قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان
يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال
والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من قبيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود وتحذف لكثرة استعمال كان
بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب



شيء يود الذين كفروا بالحق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبر النظم ورب ههنا للتقليل
النسبة يعني انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق
كما نقلوا قد الى ذلك اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف
بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم
مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان الفيه سديدا حسنا وان من
زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله
لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله للتنزيل يعني صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات
كما قال الله فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك
الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما
يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو
ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول
لقد اصابتني حوادث لو تبلغ الى الآن لم يبق مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم
الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا
فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه

كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر يدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن النكرة كما اذا قال لك
قائل عندي رجل فتقول لتصديقه الذي عندك رجل او ان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم
نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد
شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا
او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله
يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم
يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
وكذا في ما اذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وخبر له واستدل بعضهم
على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة بعينه ممتنع وقد صرحوا في جميع ذلك بان
اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار
بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم حكم من احكام
شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا او النكرة المخصصة
بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان
قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير
صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة
كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به

وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد
رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة وجعل
معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة فلانه يجا الكثرة والشمول الا فقط ان النكرة
في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين
ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب
وغيره وكذا ضارب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع
من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع
باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند
اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية
بآخر مثله اي حكما على امر معلوم له بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما
للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او
يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند
بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول
بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف
المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا

والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد
فهو هو فان هو للضمير لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مستفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك
عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف
بامر آخر مثله وفيه هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر
والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من
الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق
حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد
لما يجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا ابراء
من جنايته فاني من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني
سيان بمعنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية
الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرتجى
على كل جان لم يروا ان من نصر الجاني فقد جنى جنايته حتى يبيح له التنكير والمذكور في بعض
الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان
كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر
معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد
فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
للغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين
من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة

معين كالمعرف باللام وهو بخلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما ذا الا يفتاح الاخر الى الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان
مسند اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا
لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا
وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات
به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه
وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته
للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت
اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا انتج في قولنا رايت اسودا غابها الرماح
ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط نجوم من بحرا نقعه مادة ان
مادة نقعه لان السامع يعرف له مادة وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا
وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك
المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا ساير طرق التعريف وانشائية اى حيث

تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد
الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه
اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير
زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق
وكثيرا ما يق له لام الجنس فامره ظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى تقدير
ان الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير
وعمروا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار
بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان
لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظ قلت المحمول هنا مفهوم فرد من
افراد الانسان او القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد والتغاير
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي
لا غيرها وان الامير الشجاع اي لا الجبان وان الامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش
لان الجنس ح متحد مع واحد مما يصدق الخبر عليه فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يكن

القنطار مال كثير وقيل ملاء مسك ثور المسك الجلد وقيل الف مثقال

تحقق واحد منه في كلمة من دون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في
العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا الخيال
فتأمل فان فيه دقة وبهذا ينظر ان تعريف الجنس في المحاورة يفيد قصر محمد على ان اتصاف
بكونه على بالنمر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتداء نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا
كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف
او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر
راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو
الواهب المائة الهجان المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من
الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا
سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان
القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص
وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك
الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا
ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا
انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في
جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بكليتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في
محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا
من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بكليتها مقصورة عليك ولم اتعد بالمحبة واحدة مثلك
محبابك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق
في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مع شمله في انت
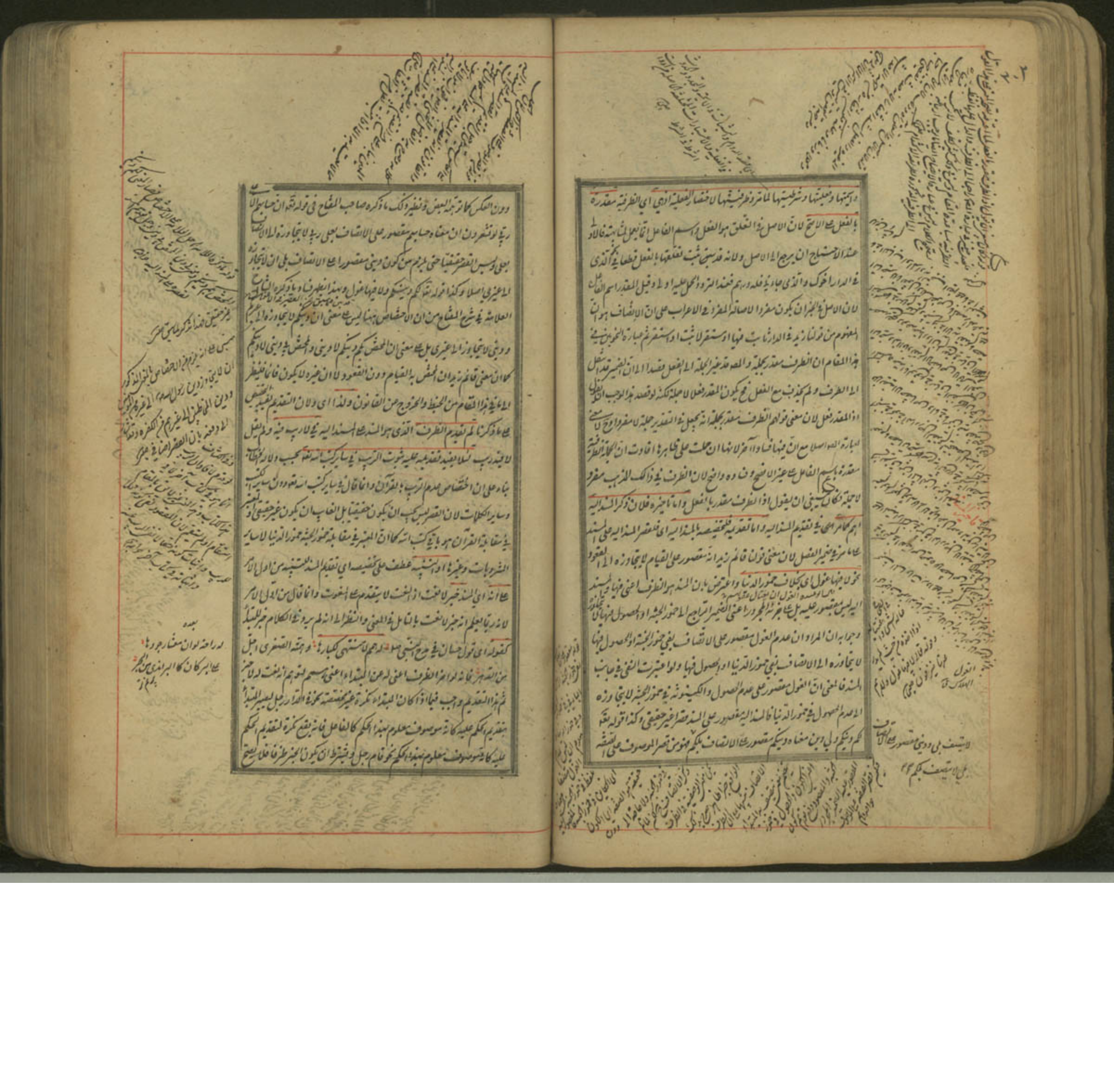
بل

الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية
اخيها صخر: اذا قبح البكاء على قتيل: رايت بكاءك الحسن الجميلا: فانها لم ترد قصر الحسن
وهو الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء
على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لا يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى
على من له دراية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من
جنس البكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط
ما قيل انه يجوز ان يكون القصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على البكاء بمعنى انه لا يتجاوزه الى
البكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتداء بالخبر
امر معروف ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان: وان سنام المجد من آل هاشم:
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد: اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا
بها كذا ذكره في دلايل الاعجاز فان قيل ان اللام ح لا يكون للجنس فلا يناسب القول بكون
اعتبار تعريف الجنس مفيد القصر وانما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس
وبقية المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص
حكم القصر باللام الجنس اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتداء والخبر فلا يصدق احدهما بدون
الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل
المضاف معهودا كما هو الاصل في وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا
به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه
مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد



المطلق او المطلق زيد بكون زيد مبتداء والمطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص
الذي له الصفة صاحب الاسم والصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا الى ما هو لا
جعل والا عاد امر سببي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم
مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما
المجهول عنده كونه هو المتصف بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى
واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة
فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة
فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر
هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في
الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا يرى ان الظرف في نحو ان زيدا و اذ ذلك هذا وحتى القتال وما اشبه ذلك خبر
مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان
تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه
غير سببي مع عدم افادة التقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو
من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق
به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوي
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا

جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها
للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فهذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى
به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل
في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امرها وكونه واحدا مستغنيا لكن
كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه
ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة
تكرر الاسناد وفيه فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو
زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتباره ما يفيد
التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انا ان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد وهذا ظاهر وما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد
التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الا التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة



واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد يتعين تعلقها بالفعل قطعا في الذي
في الدار اخوك والذي جاء في فله درهم فعند التردد يحمل عليه او الا وقيل المقدر اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو
المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في
هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الخبر قد يشتمل
الا الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول
او المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يحمل في التقدير جملة لا مفردا
العبارة الصواب مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر اي في تقديم المسند اليه واما تعريفه فلتخصيصه بالمسند اليه اي فلقصر المسند اليه على المسند
على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند
اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة او الحصول فيها
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او الحصول فيها
لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها ولو اعتبرت النفي في جانب
المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة

ودون العكس كما توهمه البعض ونظيره ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا
على ربي لو تشعرون ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف
بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دينهم مقصورا على الاتصاف بلكم ان لا يتجاوزه
الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعض
العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزه الى
وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم
كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتأمل
الا ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب
وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي و
في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر
على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر
لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ
كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلعم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل
من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ
بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم
عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح
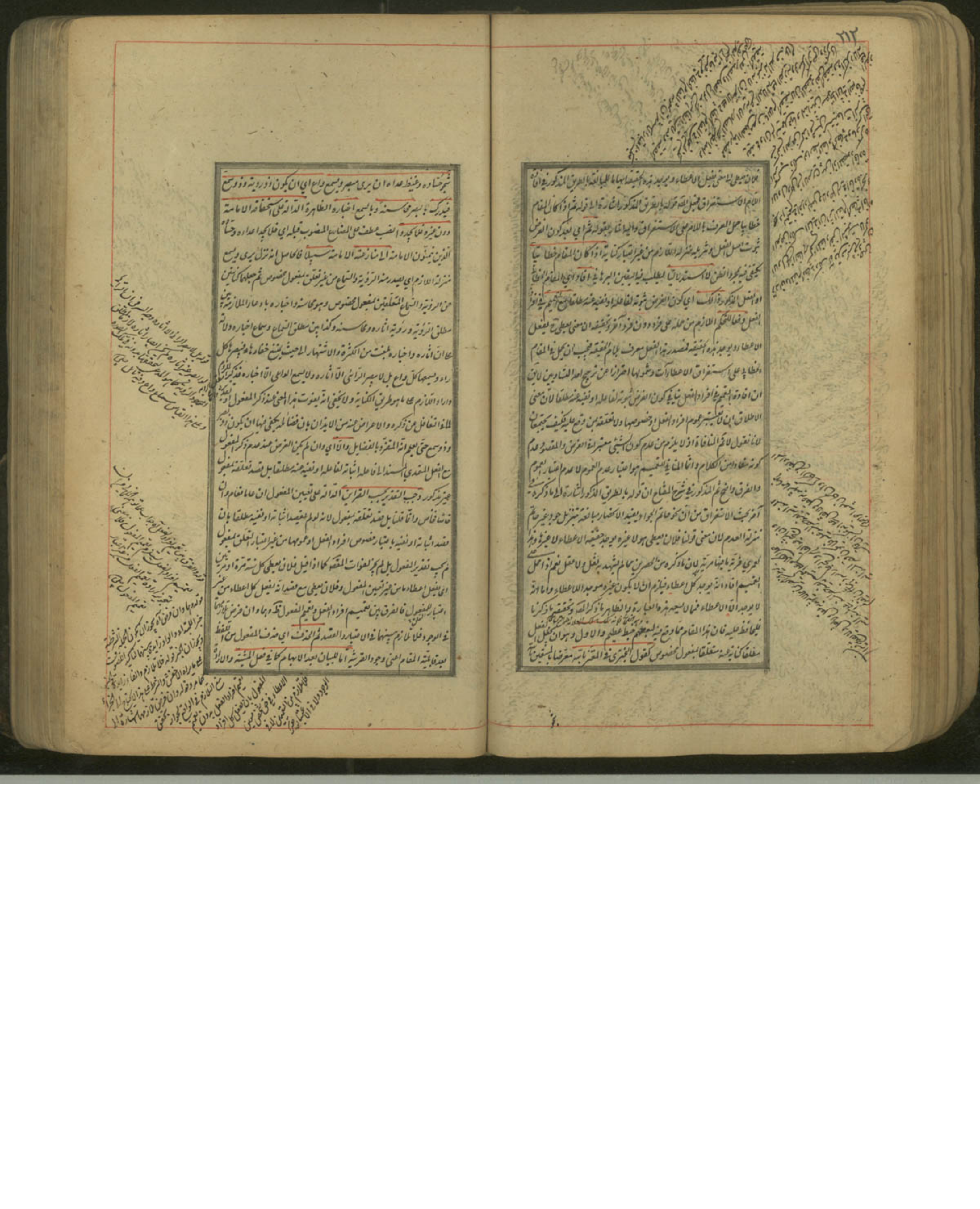






اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة
العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد
اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فلان الاسناد الى الضمير العايد الى شي لا يقتضي
الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا غلت على زيد فقام وان الاسناد
عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من
زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة
فلا وجه لجعله الثا اما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قسيما مع
ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاقسام
ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الفعل الجملة التي هي خبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل
به احد ولم يحتج اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد
في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو من اعتراف به لكنه
م كلام المعترض غير واف بتمام المقصود فما ذكره في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق
احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه عبارة عن شي آخر فالاسناد الى الضمير العايد
الى الشي اسناد الى ذلك الشي من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما او اقتصا في نحو غلت
على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقدم
الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني
من اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا او هو المراد

بقوله ملاقية المبتدا الا انفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن جزء الاسناد لان
هذا الاسناد مما يقتضيه وصف المبتدا وبعد تحقق الخبر لانه يتوقف على شي آخر بخلاف
الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يقتضي
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار ثم اذا كان
متضمنا الضمير وصرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد
بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم
وعلى الاسناد والجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاقسام
الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد
بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا وتقدم ذلك الفعل
البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هنا اسناد آخر كما في
زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقدم الفعل
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف
يعني ان اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة
التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز
ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة
الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والا ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز
عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه
لا يفيد التجدد ولما سنبه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم





فلان يعطي اي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض
ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا
يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد
الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال
ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى
الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان
لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم
كونه مفادا من الكلام وانما المنافي في التعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في
آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم
منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيره وهذا
لعمري في غاية البعد لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به النقل ولا العقل نعم اذا حمل
التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء واما انه
لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يشعر به العبارة والظاهر ما ذكرناه وتحقيق ما ذكرنا
فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة
دون غيره فلا يجدوا والنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده
الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع
منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين
عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين
مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على
ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل
راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم
واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره
لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر
وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان
خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان
قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قيل فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين
اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير
اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر واما ان فرض التلازم بينهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ
بعد قيام قرينة المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة



ونحوها اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية
بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل
لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه
بشدة الصبر والحزن عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به واما نحو
اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي
بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق
الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا
فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا
بل اراد ان يقول افنانه النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت
جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي
اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد
معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له لان البيان لا بد وان يكون عين المبين
كما اذا قلت لو شئت ان اعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا
من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان
البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل
ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على البكاء

التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدفع هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف
والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء
الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر ليحسن
يحسن ترتب النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير
المراد ابتداء او متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحمل كم هنا على النصب
المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى
العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من اول الامر
هذا الوهم وليصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم
واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي
لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى
بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك
في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت
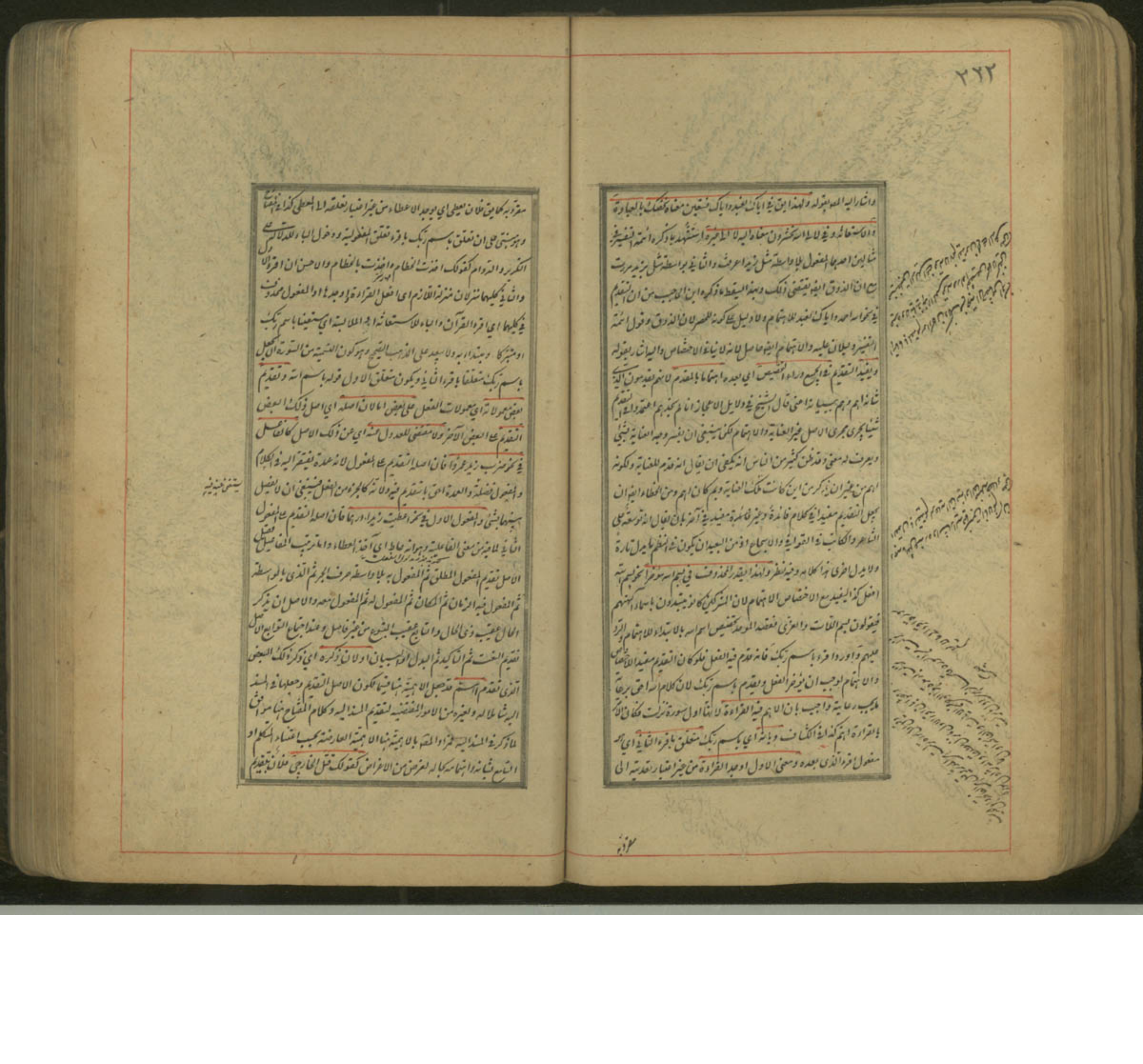


واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود
ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت
منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد
الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في
هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح فليتأمل ففيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور واستحسنوا كلامهما واما
للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما
قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال
واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور
المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره
اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رأيت منه اي من النبي صلعم ولا رأى مني اي العورة
واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف
لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو
المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء

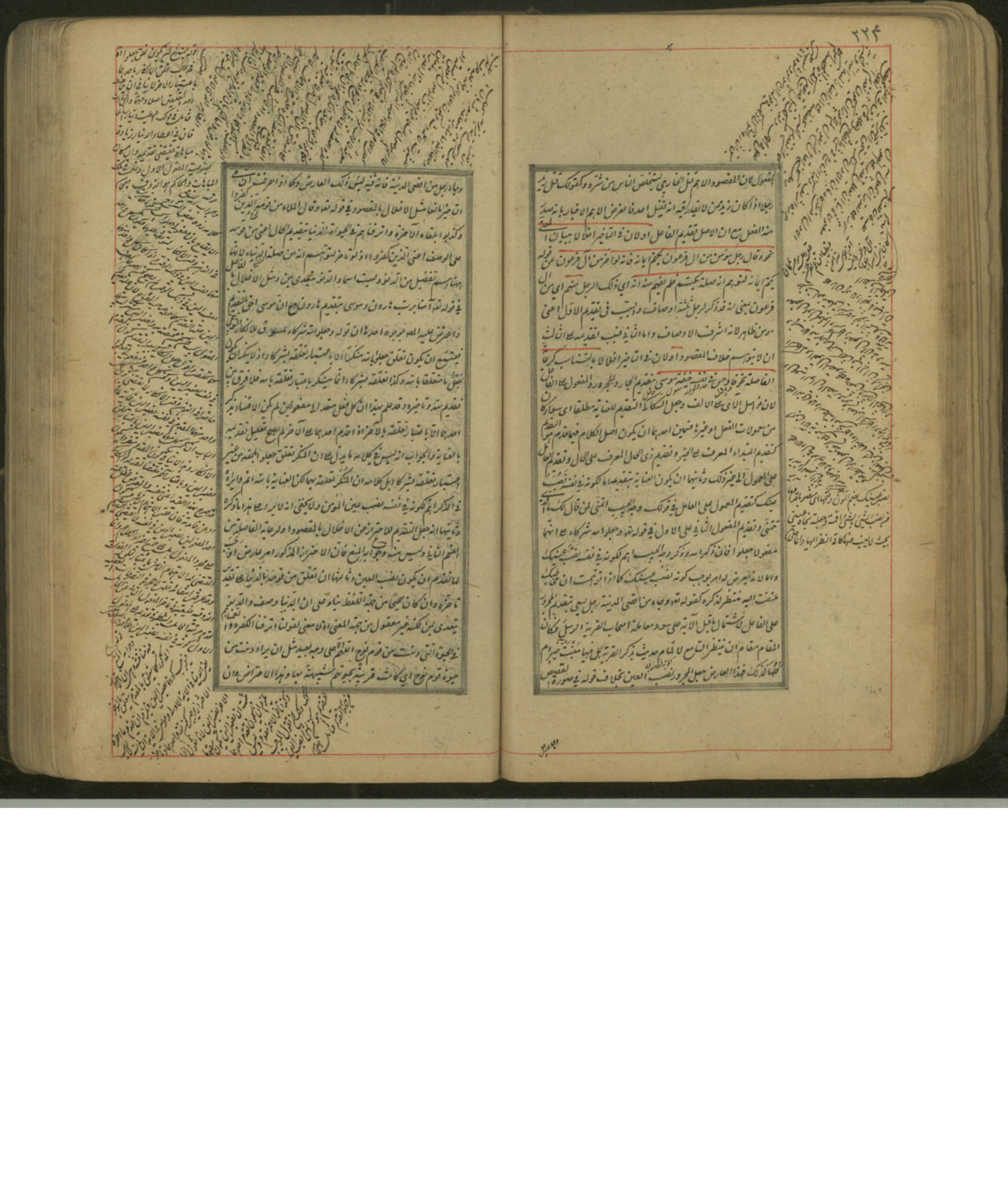
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وانت مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد
هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول في تأكيده زيدا عرفت
وحده وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة
الاختصاص ليدخل فيها القصر بانواعها الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم
في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان
التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول
فلان التقديم يفيد وقوع الفعل على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقوله لا غيره
صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا
لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على
ان الخطاء في الضرب فيرده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين
اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا
عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت
زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته
فتخصيص لان التقدير على المحذوف كالتقدير على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته
يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل يقدر بعد المنصوب فهو
ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان
ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول



صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رأيته وهو اوكد في
افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص
دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلق
تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على التقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض عنه تقديم
المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط
تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما الفاءات الثلث
فاوليها هي التي كانت في الشرط المحذوف للعطف تنبيها على سببيته عما قبله اي اذا
كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكريرا لها
او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا
التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل
بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم
بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له
لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موضع
الفاء لان موقعه صدر الجزاء ففصل التخفيف واقامة الملزوم في مقصد المتكلم اعني زيدا مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان حيزها اي ما الشرط جزء فينبغي ان يشتغل لشيء آخر وحصل الفصل بين اما والفاء بسقطة

في الكلام كما هو حقها او ان يقع الفاء السببية في اول الكلام ولذا التقدم على الفاء من
اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء لما
ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاصل عدم الا بل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع ونظير ذلك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من
زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن جازما بثبوت
اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما في تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح
وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة
ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوّ المقام عنه
على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
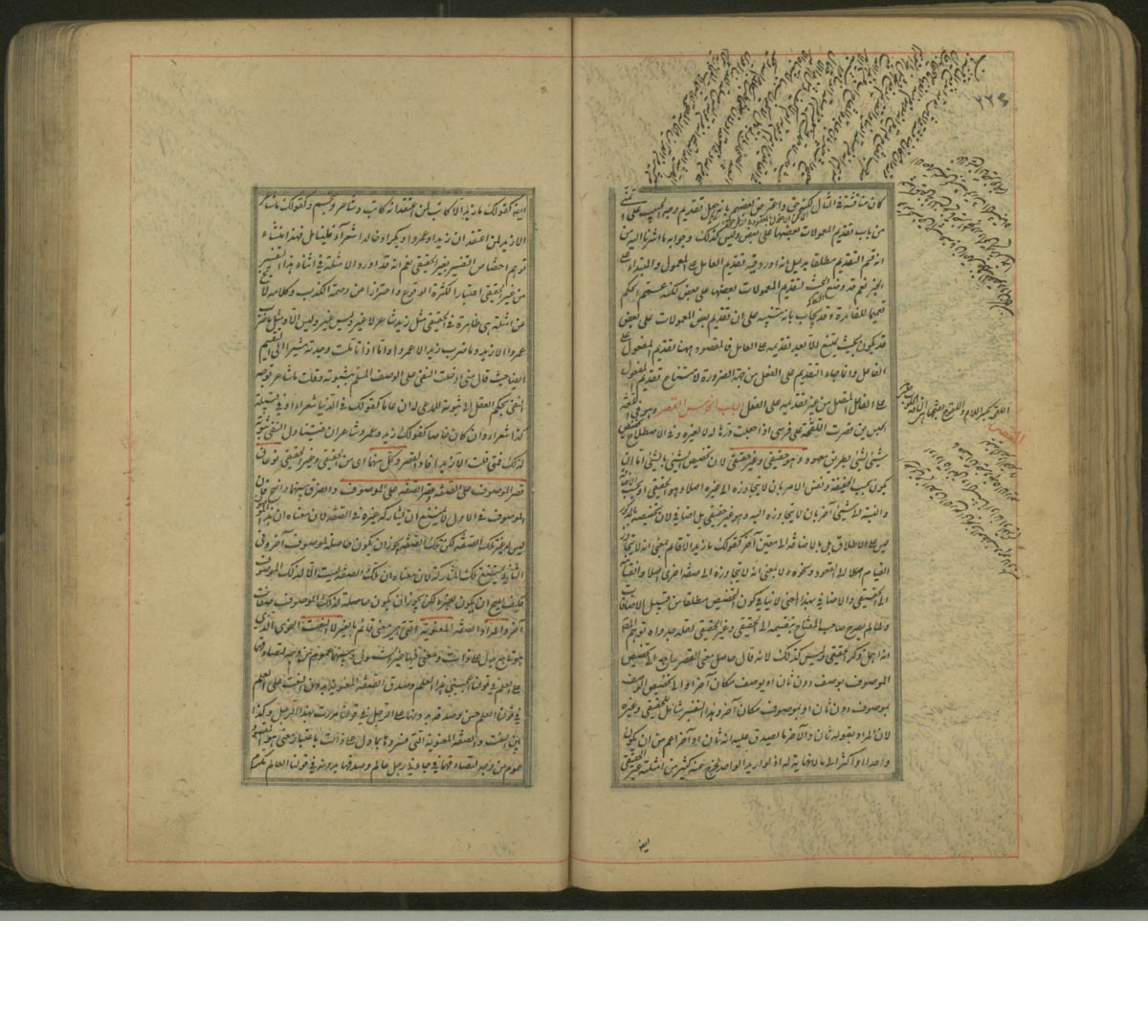




المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد
رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر عليه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر
منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا لبيان المعنى
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله
يكتم ايمانه لتوهم انه صلة يكتم فلم يفهم منه انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل
فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني
مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان
من معمولات الفعل او غيره قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقدم العامل
على المعمول المؤخر ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب
عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما
مفعولا جعلوا فان ذكر الله اهم وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان
المقام مقام ان ينتظر السامع لا تمام حديث يذكر القرية بل فيها مثبت خبر ام
كلها لذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في صورة القصص

وجاء رجل

وجاء رجل من اقصى المدينة فانه فيه ليس ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في
التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه
على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال
في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون
جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين
تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاقتصار بذكر
احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده
في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود ولرعاية الفاصلة من
القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب
لما قدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير
تاخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو
يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكفرة في
الحيوة التي دنت من قوم نوح الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان



كان منافيه في امثال ذلك كثير حتى واعترض من بعضهم بان هذا من قبيل تقديم وجه الحبيب على
من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على
الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على
الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول
على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة
الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان
يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله جعله توهم المص
انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره
لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي

ايضا

ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمروا وبكرا وخالدا شعراء وعلى هذا فهذا ابتناء
توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير
من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو
عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب
عمروا الا زيد وما ضرب زيد الا عمروا وانا اذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم
ايضا حيث قال متى اوقعت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه
النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة
كذا شعراء وان كان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فتناول النفي ثبوته
لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان
الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي
الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف
فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون حاصلة لذلك الموصوف صفات
آخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي
هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما
في العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم
في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين النعت والصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العلم حسن

وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى و
الاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير
الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من موصوف الا
وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها
بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية
نقيضا لثبوته وهو ايضا من الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان
لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
فلا يلزم ارتفاع النقيضين لكن التعذر باق والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في
الحقيقي لما سنشير وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم
المعدوم ويكون هذا القصر حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود
فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر
هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
والفرق بين القصر الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة دقيق فليتامل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى

او مكانها

او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه والظاهر او للتنويع فلا اشكال في
التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا من صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه
في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى
مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في
الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون
آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين
نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اريد به اعم
من الواحد والاثنين والجميع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر
بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام
في قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في
البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على
ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا لمن اعتقد ان جميع الناس
في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر

الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يرد و انتفى من ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل
منها اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى
وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة
بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في
الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة و
بالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او
تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب
لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ
الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى
عنده الامران اعني الاتصاف بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف
والاتصاف واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين ويسمى هذا القصر

قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر
قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان
تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته
بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه بالقعود حتى يوضع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا اجمل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف
تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المص بالاخرى احدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا الكلام في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين
بشرط عدم التعيين لان تحققها مع بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون الصفة الثابتة
هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة

وبالاخرى احد ... فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين صح

الآخر التي تجوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام فيه مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك
فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان
آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم
لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع
له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد وقصر التعيين ولا يلزم ان
يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا والتقدير وان المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان
دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام صاحب المفتاح
وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت منه من غير
قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح في اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا
شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم
هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر
لانه ان اراد به ما سبق الى البعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود وضرورة امتناع
اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر

مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد
قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم
كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا
لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من
وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد والقيام غير متحقق كقولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما
لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في
اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه
قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم و
نفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي
في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء
موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك
زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل و

تعريف المسند اليه من طرق القصر لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه
والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول
والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اشارة الى ان الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف
للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فقط كلام المفتاح والايضاح في
باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا اليه وكذلك في بحث المعطوف
العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف
مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكن يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد
اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم
الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اهمله العمل واما ليوافق اللغة العامة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة
مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق
التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم
يذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد

والكل

والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم
زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انه ينفي
عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو
انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما
جائيان وهذا المعنى بعينه قائم في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان
الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من
بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وهذا اعتبار او اطلق ولم يقيد
بنحو وحده لانه الثابت بلا العلم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه ما والا وفي
هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث
استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية انما
تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى
كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء
الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيأتي ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره

معناه ما حرم عليكم الا الميتة

ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعهما وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي ففي قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي انّ بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا اختيرت قراءة النصب بانما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة النصب قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر انّ تقديره انّ الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر انّ والتقدير انّ الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل ابو حيان عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكن القول بجعلها موصولة اسم انّ والميتة خبرها اولى ليبقى انّ عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف على الصفة نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه والتحقيق ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما

لقولك انما يقوم انا لكما يقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم انّ وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان في قوله انا الذائد دليلا على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا واشباهه لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة انّ لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة تناسب ان

يفيد معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو
لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك
لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة
فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني في اعني الاثبات الضمني
فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره
ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا لمعنى ما والا فلا يلزم اطراده حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اي ومن طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا او معمولات الفعل كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا
لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد انفراد احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل تما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد
اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت
تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض ما
اثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر
التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من
وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام يعني اذا تامل الذوق السليم
في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء
كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع لا وبل والنفي والاستثناء
وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في

الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا
المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا
لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو
فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو
التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو
ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام
والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس
ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في
هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي
والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو وليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب
بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه
لفظ اخصر منه متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف
والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح
لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص
فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما
لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني
النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع
مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي



منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تفيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد
ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما
النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت
لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة
قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها
كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم
السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك
مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يقول ...

على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجي الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد ونحو ان رسل
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما
فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد
نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او
لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما
بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد
الشيخ انه يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه
لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في
مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اخراجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك
وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك
الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل
اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له
النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم
على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله
افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا

عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسل لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين اعني ان انتم الا بشر
كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء ولكنهم
والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين
للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم
وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي
تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين الوصفين
البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم
مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي
اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة فلهذا
يصح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله
ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول
اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية
عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان
انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا

مكذبون فانك ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا ويكذبون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه
المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين وشبههم على ان قطعهم
بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر من العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر
تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه
اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا شفيقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه اخطأ فزعم انه ليس
باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي ينزل ما من شأنه ان يكون
معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية
عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل
المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية
كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تخصيص فيها
على المثبت والنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا
العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور
والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم

لا قاعدا او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا راجح اذ لا يذهب فيها الوهم
الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما
يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل
منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اوقع
ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب
ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم
ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد
الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو
ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب زيد الا
نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا
فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه
ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون
حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما
بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون
المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه
نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا
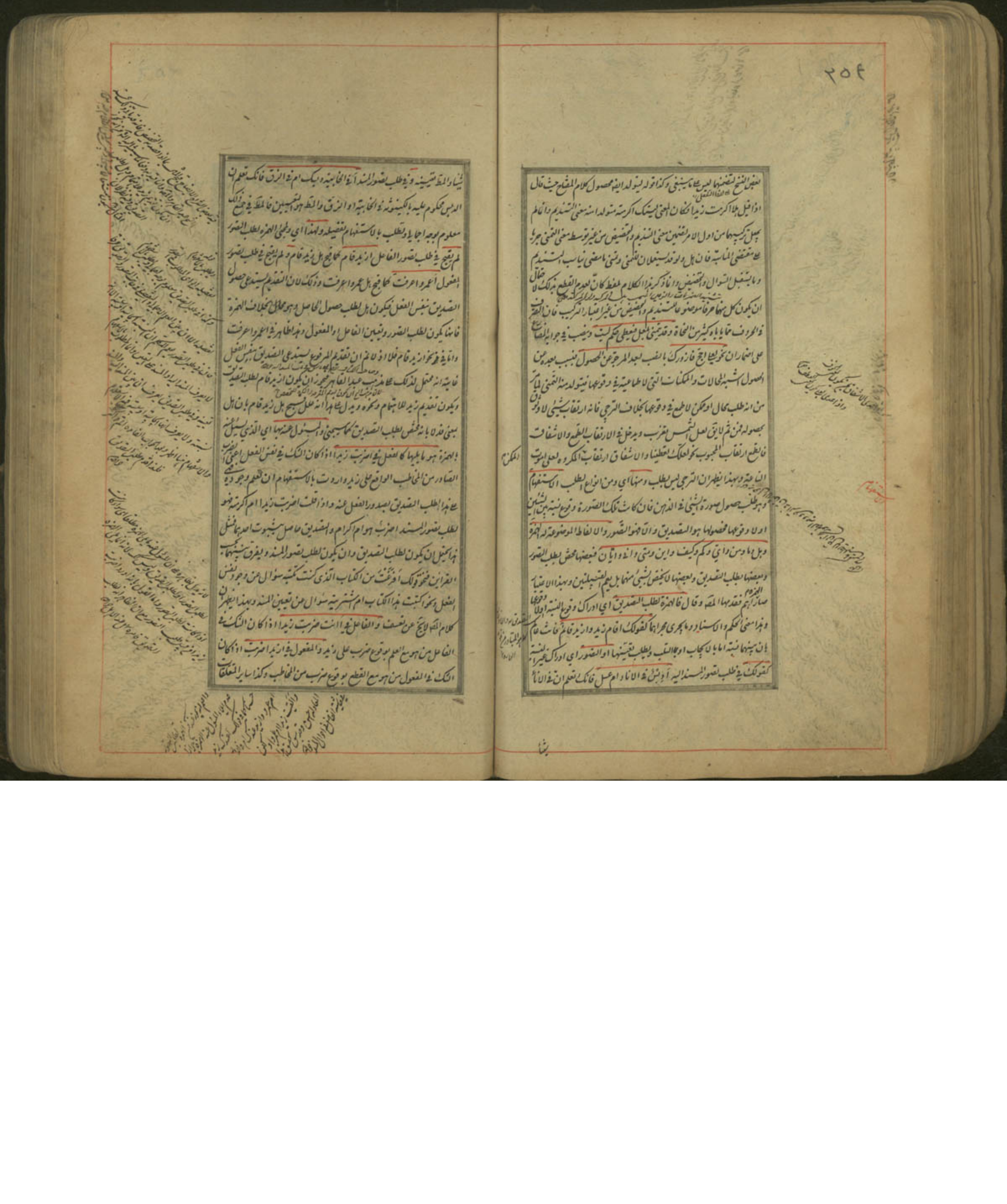




ما لكم وفيه بحث وفي ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال لانه اذا فرغ العامل الى
ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فان حسن ان يقال تأنيث الفعل
كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل حيث المراد وقوع الفعل منه واذا كان
الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا
كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين
يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف
الفاعل فجعل مذهبه كون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن الزم
في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار
على ضميره العائد اليه ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه
بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو
ما جاء زيد الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من
الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يعتبر
المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر
في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب
منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة
الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا
يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاء زيد الا يضحك

وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما شتمه الا اتاني وفي الحديث ما ايس
الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عاملها
الا على تأويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم غير النساء الا عازما على
اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم
كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير
مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم
المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء تقديمه لعدم الالتباس
بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس
الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى
بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز
اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد
قال ابو الطيب: اسامينا لم تزده معرفة: وانما لذة ذكرناها: اي ما ذكرناها الا للذة
ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير
كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا
وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر
غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لاشتراطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها
من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

قد يقال على الكلام الذي ليس
لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي





بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله فيتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال
اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما
يحصل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا
على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم
وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام لغلط كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منها مركبا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التركيب
في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه لبعده عن
الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر
من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة
وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار
صار اعم فقدمها المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانك عالم
بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء

شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان
الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك
معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور
المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة
فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت
واما في نحو ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل
غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل
بمعنى قد الا بانه مختص لطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه
بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون
على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو
لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فيحتمل
هذا الجنس ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس
الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان
كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في ءانت ضربت زيدا اذا كان الشك في
الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان
الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات

نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك قال
الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا [illegible]
السؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر في الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
وتدخل على الجملتين نحو قام هل زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام
لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام
عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور
فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة في نحو ازيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على
التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولهذا قبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر
اي هل ضربت زيدا ضربت لعدم لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى
ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه [illegible] على قصد

الاهتمام دون الاختصاص ولا قبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها
مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز
اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف
لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار
التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب
المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن
وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة
لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل
زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام واقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها
في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان
لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق
بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص

اي لم يقبح هل زيدا ضربته



المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل
الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل
تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله
وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن
وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في
الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا وجدت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
يعني انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في
قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان
فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
وانشائه ههنا ثم الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين
يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان
جالبا وفي الشريف سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول
النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية من علامة الاستقبال لما نذكره في بحث الحال فهم
منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب
بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع
تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان
تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما يقال تخصك بالعبادة يعني لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان

لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مسندا او جزءه اظهر وزمانيا خبر الكون
اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا
اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله
كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل
تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على
كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد
في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا فرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى
ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود
الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب
بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي



الا وليشي واحد فهذا كانت مركبة بالبتة البتا فالوجود في البسيط محمول وفي المركب رابطة
والباقية من الالفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من
جهة ان المطلب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء اي ما
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي الحقيقة التي هو بها هو كقولنا
ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها من الجنس والفصل و
تقع بل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم و التي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك
المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية
له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان
كل من خوطب باسم فهم منها ما او وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان
عالما باللغة واما الحد فلا تقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما
كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات
فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم
من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب
شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب
الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في

وقتين وبمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي
العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه
وتعينه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان
وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف
في الخارج في شخص وان كان تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال
السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك
وجوابه كتاب ونحو ذلك ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي
اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد
سبق المفردون وقيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر
هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من
جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد
للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى
ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد ونظر من جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بالمفيد لتعينه وتشخصه على ما ذكرنا
ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن
ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد ص قد
اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو
مضمون ما اضيف اليه اي وضحه قوله في المفتاح بقول القائل عندي ثياب فتقول اي





حكاية ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على ان يقر بان كسر
كان منه بل ارادوا الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو
كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وقد اعترض المص عليه بانه يجوز ان
يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما دل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم
عليه السلام قد فعل بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا
كسرة الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي
انهم ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه
يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي
التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون
للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل
بها عنه نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت لفلان ومن الذي فعلته ونحو ذلك
والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار
بالهمزة واما غيرها فان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل
قولك ماذا ايضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونني وكيف تؤذي اباك
ومن اين تدري ما العوار من الزبد وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار
بايلائها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون سببا من الفعل
فلو كان لانكار الفاعل واذ ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد سبق الا انهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان
المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله قل اغير الله
اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله اتتخذ
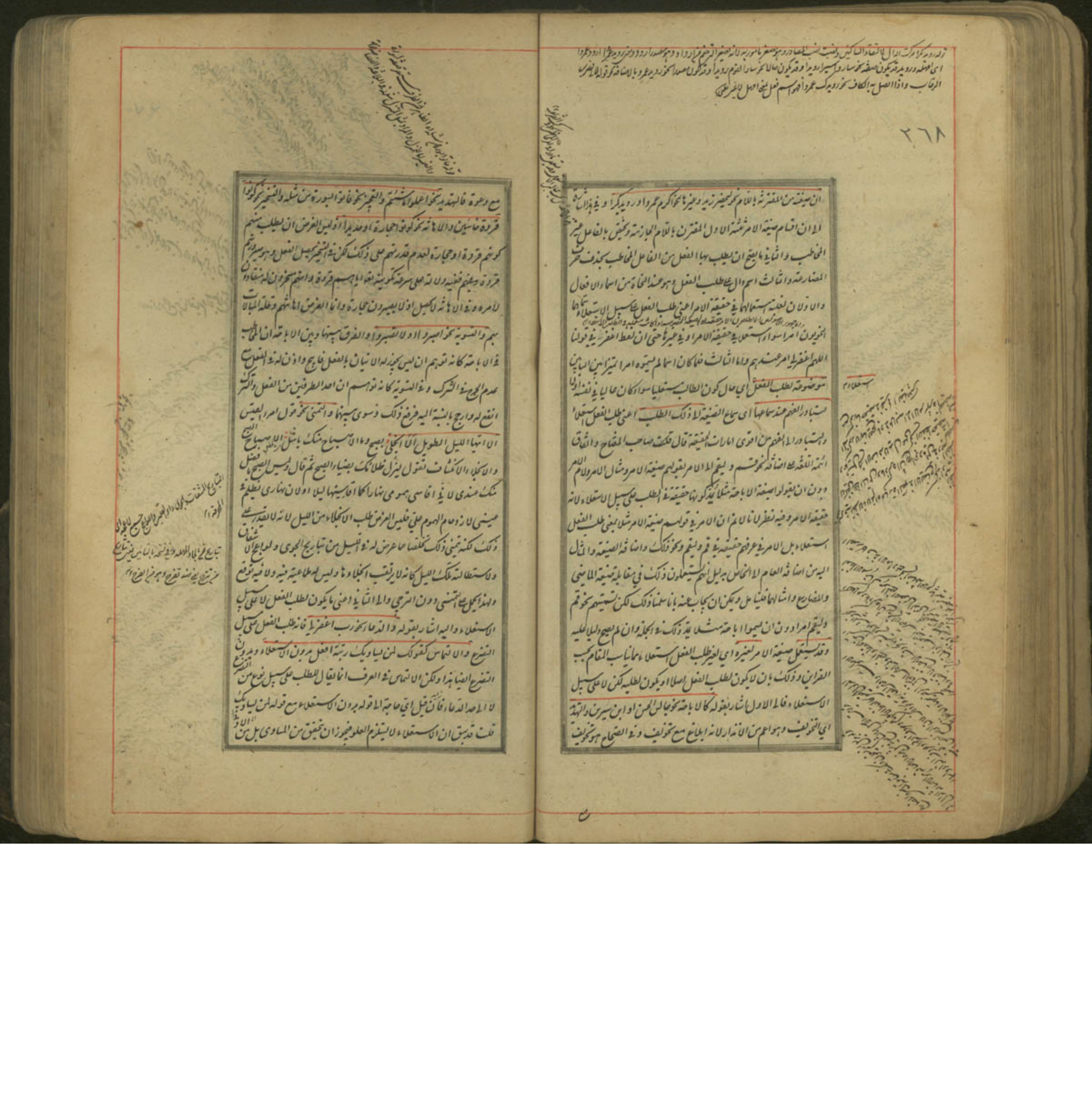
اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في
قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ويجوز ان يداخل على
الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا اقدم المرفوع على
الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون
لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح افانت تكره
الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب
هو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب المفتاح من
قبيل التخصيص نظرا الى انه صلعم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف
النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول
لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي
وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا وشيئا للتخصيص ان
كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى ما ذكرنا من التفصيل
ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله
دون غيره لكن احمله على الابتداء ومرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل
هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعده المعنى وهذا خلاف
ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا
على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي
كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو انه كاف
لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما



وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم
ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة
فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله
والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان
له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد
تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين
فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو
لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار وأفي
السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع فمعنى همزة
الاستفهام تقرير بمعنى انه ثبت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
أفوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة
من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة و
ذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها و
نقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه
قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا

ليومه

ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى
النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر يعني اي تبعة ووبال
عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه ومنها التهكم
عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل
كقراءة ابن عباس رضه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ
الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان
كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام
ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة
بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على
معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير
كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء
اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لانه يخرج عنه اكفف عن القتل ثم اختلفوا الاصوليين في ان صيغة الامر
لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها
للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع بشيء من ذلك
لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان



ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وفي هذا اشارة
الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترن باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما
النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل مستعليا
والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال فكلمت صاحب المفتاح واتفاق
ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر
دون ان يقولوا صيغة الاباحة مثلا يدل على انها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي
والمضارع وامثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم
وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يدل على ذلك في الجملة وان لم يصح دليلا عليه
وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب
القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد
اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف

مع وعيد فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم
كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع
عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرء القيس
ان ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح
والانجلاء الانكشاف تقول انجلى ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في
عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق
ولاستطالته تلك الليل كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا فيه توقع
ولهذا حمل على التمني دون الترجي والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لا على سبيل
الاستعلاء واليه اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل
التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع انتهى هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع
لا الى حد الدعاء فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك
قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الادنى



ثم الحكم قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب باستعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة في الامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان طلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ

وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ووجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل في الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه وفي الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جزم المخاطب بكون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه لا لغيره واذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة



الحال لانه يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا
في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى
قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان
توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو
ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن
سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي
ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة
فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة
الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة الانكار اي لا
ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده
نحو ان تنزل تصب خيرا فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه
يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة
نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا
انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ
من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما

يقال

يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان
جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لكنهم لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم
الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر و
حذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي
ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو فايا و
هيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى
الامر الذي ينادى له يعني انه يبلغ من علو الشأن ان المخاطب لا يفي بما هو
حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة
للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا
كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل
حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما
للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على امتثاله كانه امر بعيد
نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل
واما لانحطاط شانه وتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث
الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل



اسمه تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص
مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود وبذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر
نحو انا افعل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم وكل هذا صورته صورة النداء
وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير
المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا
فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء
لكن مجموعه في محل النصب على الحال فلهذا قال المص في تفسيره اي مختصا من بين
الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا
تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى
لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص
قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان
ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية وهو انه لو جعله خبرا
لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب فكان فعله لذلك لا يخرج من الخمول فيهم
وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال متفخرا انا اذكر من
لا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب
منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك

كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي
صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح
ومنها الندبة كقوله يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك
وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد
يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها
ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره فربما
يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ
فهو ذاهل من هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان
كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ايتني غدا تحمله بالطف وجه على الاتيان
لانه اذا لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية
في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة
الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء

كالخبر فانه كثير ما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي شارك فيه الانشاء الخبر
الناظر المتامل في ان اعتبارات ولطايف الاعتبارات فان الاسناد الانشائي
ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او
مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول
او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة والاسناد
وتعلقه الفعل اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر
لا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

باب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما
تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في
صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض
الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان
الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة
خبرا او صفة او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها
ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها
مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل

العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من
كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من
الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف
زيد يكتب ويمنع ويشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو
من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى بمعنى اذا وجد كان
العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد
يكتب ويمنع فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة
عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين
كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى
غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على
جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي
لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله شعر
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت
ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعدها وهو
قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والان



اي ولم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على
انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه
مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونها مفعول
قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل
وعلى الثانية اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج
عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من
حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفاصيل ذلك ان حتى ولا
العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف
المفردات ولبث او في مثل قوله تعالى الا كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف
او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن
قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد يكون لاستدراك
الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد
يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها

فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الى آخره ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا شك ان يكون فيهما معنى
السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في
المرتب ما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي عقيب نزول المطر
لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي
كما في المفرد ولكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية على الاولى وعدم مناسبته
له ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا قوله تعالى استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر
من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او
تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا
عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول
معانيها في هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع
بين مضموني الجملتين في الحصول نفسا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير واو احتمل
ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت
هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية



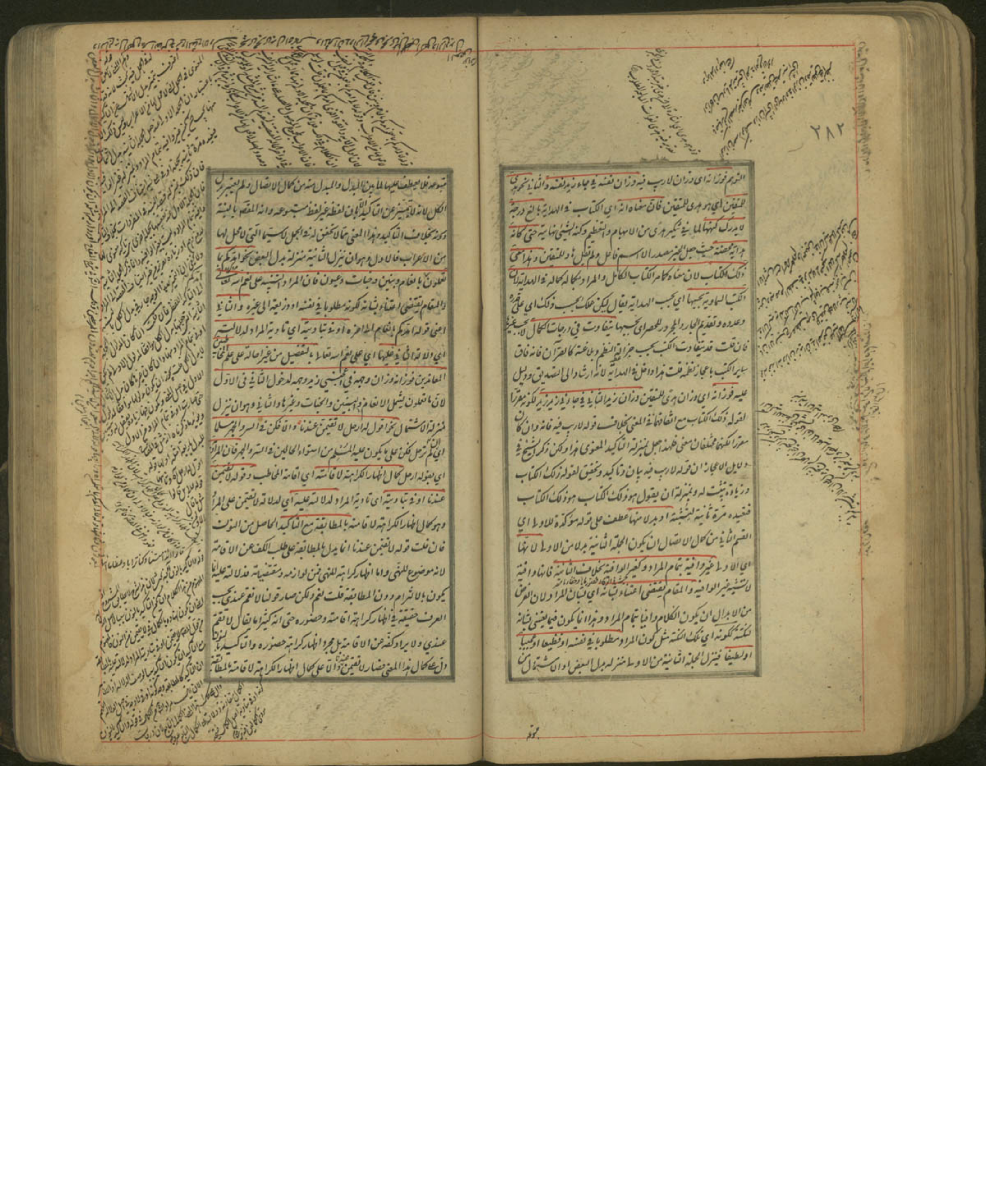
فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي اشكل في العبارات وان اي وان لم
يقصد ربطها الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم
نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان ينزل بهم الهوان والحقارة مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على المقيد
بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية تجيء لمعنى الظرفية
اصل استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى
لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك
واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا
عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو
ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على
المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك
اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع الامير استأذنت واذا استأذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت

لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني
استهزاء الله بهم انما هو في نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتقية عن شرهم
لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان
للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا
يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا
فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان
يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان
الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا
يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثاني كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال
والخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في
الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق
المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها



اي تحاولها وتعالجها والضمير للحرب اي قال رايد القوم ومتقدمهم اقيموا القتال فان سوت كل يجري نفس بمقدار اراسه اقه وقدره لا يجنبه ولا الاقدام بروية وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى وزنا ولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل الفاء مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني تعليل الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في البيت وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال كما قلنا انا معكم مفعول قالوا فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا امثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الراجز والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان مما له فيه اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي ولا اختلفا خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلاف فيهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سيأتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل

على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون لدفع توهم غلطا وتجوز وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على هو الوجه الصحيح المختار وهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة تدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم السامع ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك



الثوم فوزانه اي وزان لاريب فيه وزان نفسه في جاء زيد نفسه والثاني نحو هدى
للمتقين اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة
لايدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه
هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى
ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يقال لكن هلك بحسب ذلك اي على قدره
وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق
ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل
عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاء زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان
مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في
دلايل الاعجاز ان قوله لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدل منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي
القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها
اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لاشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي بشأنه
لنكتة لكونه اي لنكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا
او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من

متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل
الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما
تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته
اي ولا دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل
منزلة الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
اي الكلام ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد
وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه انما
يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب
العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم
عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة



وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة
على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل الثاني يدل على ذلك
بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من
امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن وكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك معنى نهيه عن الاقامة اظهارا
لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون
دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن
ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته
بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها
في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تأكيدا
لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما اي بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة
فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول
اقول كما مر في قوله ارسوا نزاولها وقوله في كلا المثالين اعني الاية والبيت ان
الثانية اوفى بتأدية المراد ويدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها غير
الوافية في الاية لما فيها من الاجمال وفي البيت لما فيه من خفاء في دلالتها على تمام المراد
القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح
فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء

المقام

المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما
جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفصل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاصل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتأمل وقد يعطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم وفي سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب
وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه
جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كقوله تعالى
عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه تبيين عذاب يوم كبير بان مرجعكم الى من هو
قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويشبه هذا بكمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء
وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دونه لان
المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله
وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين الخبريتين
اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى
اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف

اراد ما على ظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي لانه اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف فكأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تحير فيها او وتيه الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة
الشرطية اعني قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه
عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه
ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع
عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية
ولظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها
وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله تعالى بهم وقولهم بهذه
المقالات اوقات الخلوات بل الاتحاد بحسب التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما
متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بل الحق انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
او جملة انا معكم لما مر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل
الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال
السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه
كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع و
يطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل
السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل

او ان لا يسمع منه عطف على اغناء السامع اي مثل ان لا يسمع من السامع شيئا تحقيرا
له او كراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص وكان المص نظر الى
ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك
لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة
بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب
وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت
فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف
بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي
نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على
تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ
في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى استينافا و
مستأنفة وهو اي الاستيناف على ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان

عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا
لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب
المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء
فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب
لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من
ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد
ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له فاذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري لان الاستئناف
جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقوى
فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة
ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه
بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال

عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وشمل الصور
المثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال
الاول واما ان يشتمل على خصوصيته كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق
والكذب وانما السؤال عن تعيينه وللاستئناف باب واسع مكثار المحاسن
وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف
عنه اي اوقع عنه الاستئناف بحذف المفعول بلا واسطة واصل استؤنف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته
اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية
من صفات ما قصد استئناف الحديث عنه اعني صفة يصلح لترتب الحديث عليه
وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك
الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال
المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف
المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علة له وانما اذا اعقب المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات
ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم
الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فانه ظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف
عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب
كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان

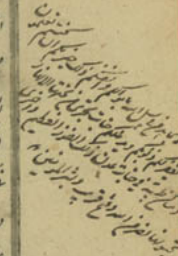
باعادة الاسم او الصفة فخارجة هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم
قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم
واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف
صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
فيمن قرء مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل
او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي
هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف
الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يحجوني اسد زعمتم ان
اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة
في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مولفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسوال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف
وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا
هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لايحتمل
سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف
او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون

فليس صفة الاستيناف مشعرة بعلية من
القبيل واما قال شيخنا
حفظ ان ثقيف اما واما

مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان
يكون قوله لهم الف تاسيس
لكم الاف اه

اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف
المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة
المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها
بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود
فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا
الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول
عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام
واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال
وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وهو اما بالفتح عطفا على اما
الاتية وقد علم بهما ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال وكمال الانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل
للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون
بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما
جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما ذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان
يكون كذا او كذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى
خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا و

كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
في الخبريتين اسمية وفعلية والمناسبتين بالتقابل وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في
الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر الا مثالا واحدا لكنه اشار بالمثال الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة وادخل فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط
فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على
لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى
الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ
من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد
له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون
بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم آخر وهو ان يكونا
انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او تقدر من اول الامر
صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة
الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا
في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله
ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن
عطف امر المخاطب على امر المخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم
قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف



اي بما يسر به

اي فابشر يا محمد وبشر او فبشر به فابشر اي سر وحينئذ اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط
وانشائية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل لم يجعل
عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر
في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو
جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول
زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا وان كان
حسنا لكن من اشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا
قال القوم ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية لكونه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا
الكلام لانه قد اورد فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول
لغلامك وقد ضرب زيد قل لزيد انا استحق ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع
هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما الجامع كما

اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط
ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك
وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسة له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان
متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان
بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر
عن الثاني فيما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل
القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل
المص كلام السكاكي وتصرف فيه باجمله مختلقا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما فيه من الاختلال فنقول من
القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات والمفهوم ومنها الوهم وهي
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من
طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة
معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات الظاهرة وتبقى
فيها بعد غيبوبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور

الماخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن
نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي
نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي القوة المتخيلة وان
استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة واذا
تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف
او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من التصورات فانهما
ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان
العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك
بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده من العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه
المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا من المشخصات صارا متحدين فيكون حضور
احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في
العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك
الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات
بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكلي
بالذات والجزئي بالآلة وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قيل
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بالعوارض

كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات
فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر
وهو ان التماثل اذا كان بما معناه يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على
مناسبة بين زيد وعمرو ومثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له
نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون
الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل
واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما
كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر
او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد الآخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف
بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل
والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجل ليس بالقياس الى تعقل
ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق
عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة
والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف

على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني
ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض
المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وآله في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال
الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها
اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد
والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان

الاسود ومثلها هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية
الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان
متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي
يكون سابقا على آخر ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد
فقط فان شبيها التضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل
نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان عنهما واما
الاول والثاني فان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليستا بمتضادين
بل بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في
مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبهه منزلة التضايف في انه لا يحضره
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر البياض وكذلك السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا
فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او
خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن

تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا
وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني
على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا
بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم
لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر
وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد للبياض
معنى جزئي وان اراد تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئيا فتماثل هذا مع ذلك
وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبهه
التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر
انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا فيظهر بالتأمل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة

العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم
الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا في فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي
ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت
ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي
في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما باشتراط التناسب
العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع
يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو
منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله
اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في
قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة
واما ما يق من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو
السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله
التصور معرفا فكما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام
فان حقيقة ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل
بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما

فعليتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الآخر
لزم ان يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا
زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله وكذا لاحتمال كونهما
اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرين وان تكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او
فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية
السقوط لما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما
جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية
كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يكونا فعليتين
فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره سيبويه في نحو
قولك زيد قام وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة تعطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير
لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون
باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم المستمع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف
الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع
مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو عالم
او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا

وليعدون عن سبيل الله وقوله فهم فريقا كذبتم وفريقا تقتلون اوبرا ويا احدهما الا
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا او ان جئتني اكرمك الخ ومنه
قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم ذنب شبه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو
اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء لكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل و
تكميل له والحال على ضربين مؤكدة وهي تذهب لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي و
مضمون الجملة مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست محل بحث تارة وتزول
اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشتراط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
حرمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسم دائمة او ثابتة فالجملة الى
الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير الواو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها
مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف
معلق آخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على
صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي الحال كما تثبت
بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك
زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت
به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف
لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها

كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود به بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه
مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير
وما اشبه ذلك من الصفات التي لا اشتغال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من
حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد
يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فاسى
وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت
فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك ما ورد على
خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب
معلوم حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون
نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال
ان يكون بغير الواو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها
جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان
يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء
بل يثبت اولا حكما ثم يوصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج
الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل

فلم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو
ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط واما الواو فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال
لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها
لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه
جزء من الكلام وبخلاف النعت فانه للتبعية للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه
صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل منهما مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة تجب فيها الواو
اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها
فقال فكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا وخبرا ولا
نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع
تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك
الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق
صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه
ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وقد يكون

قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال استثناء للمصدرة بالمضارع الخالية
عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء
زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قوله ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتي
من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة
الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان
يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت
المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام
فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا
اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو
ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك
لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها
الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ
لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما
شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بالتزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فقد جعل
صاحب الكشاف الا انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور
وقال الجنزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه



ان لم يستمني وان تستمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق و
الطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم
انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان
يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي
فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها
يرجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت
فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير
نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الوصفية غير ثابتة
لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل
على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير
ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال

يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته
ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي
نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بها
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل
لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول
عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية
فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله و
اصك وجهه وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه
ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت وجهه
ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا
كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو

فهو كقراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون اي بتخفيف النون فان لا
ح للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الاعراب الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف القراءة
العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد
واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي
ثبت لنا والمعنى انتفى حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر
هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا او ما دون لن لانها حرف استقبال و
يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن
ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة
لان لفظة يركب في قولنا يجيئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى فحسن حال بالمعنى المقابل
للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استهجنوا تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ لا
يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك
الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رقيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت
وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال و
المعنى وجدت غير منهنهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان

الفعل

الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد
بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا
فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما فانهما
تقلبان معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثله ذلك بقوله وقوله تعالى انى
يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال
المنفي بلما مجردا من الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى
سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي
المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال
ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول
مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان
يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي الى
الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم
مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال الذي هي زمان التكلم لوجب تصدير
المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيئ الامير تقاد الجنائب
بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن
ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد
انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استهجنوا لفظ الماضي

والحالية لمنافاة الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لتظاهر الحالية وقالوا جاءني
في السنة الماضية وقد ركب الامير في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فنظر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل
الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر
سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري اشدة قد في مرتبة وقد انشرت
صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة
لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال النحاوي من انك اذا قلت جاءت وقد كتب زيد فلا يجوز
ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يقع حالا اذا كان شرع في
الكتابة وقد قضى منها جزءا الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء
بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال
واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه
ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو زيد ندم ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم
وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم
نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي او بان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب

اليوم

اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ومن غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء
الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي
وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في
طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض
لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا
في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل صعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان
النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما
انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب
وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجد بخلاف استمرار العدم فانه
عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن
من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة
على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها
اي ترك الواو وعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات
نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء

اي رجوعه على ما ابتدأ به على ان المبتدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي وان المشهور
ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم
الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره
فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات ويقدر تقدير المفرد
في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في
الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل
ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه
ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته
حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته
حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء في الماضي على ارادة قد

هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع امامه في نحو جاءني زيد وهو يسرع
او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد والسيف على كتفه او
خرج والتاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك
جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف
كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك
فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا لضرب من التأويل
والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا
او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو
استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت
للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد
هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في
موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك
اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه
اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت
قلت جاءني زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت
خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها حالا

لا تخرجها عن كونها مجتنبة بضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة
في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاء زيد يسرع
بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاء
زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي
ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر
فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او
نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة
ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور
مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي
بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل
هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض
مع قد وقال الله لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعها الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وانّ امرأً اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا
كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالوجه
ان يذكر مناسبة تقتضي اعتبار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت
ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر
عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه

سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما
جاز ذلك في نحو في الدار زيد وأقائم زيد ويحتمل ان يكون جملة فعلية مقدرة بالماضي
او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز
فيه ترك الواو وهذا ان لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب
لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في
الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من
الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بنيّ حواليّ الاسود
الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بنيّ الاسود جملة اسمية وقعت حالا من
مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حواليّ
اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله
سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال
المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من
الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا
فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض
عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط
في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار

والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن اصل ... كثر فيه ترك الواو م



[illegible] (الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة) قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر
فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن
ان يتكلم فيهما بالتعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك
المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يتكلم على التحقيق والتعيين والتحديد ان هذا
ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه
اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي
وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تأليف يخرجها من حكم النعيق والايجاز اداء المقصود باقل من العبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا
بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
كما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من العبارة
المتعارفة وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر
كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى
المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه
مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط

ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة
المتعارف الاوساط والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد
شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله
اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني
بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في
الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكره والنسبة بين الاطناب
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فتأمل وقد توهم
من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من عبارة المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز
اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية
والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة
ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويبين ان هذا
القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن
ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف

ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول
والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما
المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني قدر معلوم من الكلام يجري
فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم
للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط
وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر نبذ من ذلك في الابواب
السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا
عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة
او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق
التعبير عن المراد فتادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف
به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك
اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي
الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه
نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش

الجهلة الحمقاء دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فيجعل مطلق العيش في ظلال
النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين
في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما
وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل
لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل و
هو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا
نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم
لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد
ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء والبيت
في قصة قتل الزباء لجذيمة وهي معروفة وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن
الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك
الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي
كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما
صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع
اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من
الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد
وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص منه بل بمجرد طول العمر
مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان يا صبر ايوب

فمن ابن لامعمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود وشق عليه بذل المال لاحتياجه
وايما فيكون بذله اسهل واما اذا تيقن بالموت هان عليه بذله ولهذا قيل فكل الى
الكل واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد بالذي بذل النفس
فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الذي ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة
والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر
الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير
فضل وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن
ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت
وتحريق البصرة بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ووطئته برجلي من الحشو لو عم
في الشرع نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى
التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفته ما كتبه يا هذا انه كتبته بيمينك هذه واما قوله تقدم
وذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان
القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول
بالفم لا غير ولهذا قال انه تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة
قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول
النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان
المنتأى وهو اسم الموضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة
وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح
وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له

بجمع

في جميع الافاق سلطانا لا وامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح
لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا
لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا و
بالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد وحكم على انه قد صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير
ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك
داعيا له الى ان لا يقدم على القتل وارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير
من قتل الناس بعضهم بعضا فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه
فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف
مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا
مع ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المعنى المراد وتقدير الفعل انما
هو مجرور رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بالفعل وفضله
اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في
هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه
هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين
والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبرة الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب

الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اي لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من
الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص
نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن
القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقصد فعلم انه يقتص
منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم
في القصاص حيوة مطردا الان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فانه
غير مطرد فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق
القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له ولو خصصت قيل القتل قصاصا انفى
للقتل ظلما كان صحيحا ولكن يصير تطويلا بخلاف الآية فانه تؤدي الكثير المعنى المقصود مع بقائها
على الو[جازة] وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو من
التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان في هذا
التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات فحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة
رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي من التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد
العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بل ان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر و
استغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف
قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة
المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن
توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه

ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من
التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة
محضة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في
الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف
بدل من جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول
العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او
جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم غير هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا
لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه حكي
كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحويين لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا
في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي وان كان في حكم المفرد ففيه الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان ورائهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها
كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب
الانشاء او جواب شرط لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم

لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعا وما تاتيهم من آية من آيات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون
حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز
ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده
الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتراحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب
وكذلك اذا قال الشيخ اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار له بما لم يجل بها
لو اتى بالجواب فمثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف
والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعا حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك
عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو ابر الكريتين
اي ساعد والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد
ونحو يارب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما
اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعا
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او اما جملة عطف على اما
جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
قول ابي الطيب اذا الزمان بنوه في شبيبته فسرّهم واتيناه على الهرم اي

فثارنا او سبب لمذكور نحو قوله تعا فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب به
فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعا ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فاء فصيحة انما هو على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر
كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في مثلها قوله قالوا
خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب
والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتداء
والخبر في قوله من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما
اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طرين لضوء
البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي اي طربن فاخذت اسكتها وهي
لا تسكن ثم اعادوها وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتها وشدة
تدافعها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب
الرسل متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم
مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل
عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون
الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها
لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير

الا كل شيء شرب البانها فانها ايضا حرام فقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل
بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع
المجيء على الله ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد على انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل
عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله
فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه
واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا، وفي مراودته
كقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة
دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في مراودته نظرا
الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع
مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
اي فيقدر عند الشروع في القراءة نحو بسم الله اقرأ وعند الشروع في
القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران
اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والاتفاق من رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب

العقل

الا ان عليه قد شغفها حبا

في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر

او مقارنة المخاطب الاعراس

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس
عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل
لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب
الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له اي للطالب وصدري يفيد
تفسيره اي تفسير ذلك الشيء والايضاح وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع
ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن
الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم
رجلا زيد كان المعنى مبهما في الفاعل اولا ومفسرا ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار
مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة
وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه
حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر
الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاكمال

والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يلتذ بها النفس
عنده وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال وايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد
من جهة واحدة هذا تم ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان
يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه
الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وليسمى هذا توشيعا لان
التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير على المعنى الواحد
بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف
على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل
العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان
اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير افراد
العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد
نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او الفضلى من
قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر في قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من
كان عدوا لله وملائكته وكتبه وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون

ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون
الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم
اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي
تكريره تاكيد للردع والانذار وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم
الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم
ما ادريك ما يوم الدين ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ
من سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم
اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع
والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب
طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الرابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين
هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في
قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون
مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين
يفرحون لبعده من المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة
في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي تقتدي الهداة

به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة في المبالغة وكتحقيق
اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا
وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي
والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها
بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت
العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبهذا تبين بطلان ما قيل ان المراد
انه قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع
توهم غير المقصود كما في بيت السقط فسقيا للكاس ... فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله
قال فانه لما جعل الفم كالساقي مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا
مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله
ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم
مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة
دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها اي معنى الجملة الاولى للتاكيد فالتذييل اعم من الايغال
من جهة انه يكون في ختم الكلام وفي غيره واخص منه من جهة ان الايغال

قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل
نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة
يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في
قوله جزيناهم بما كفروا اي عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل
نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج
مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في
الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت
فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل
من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما
تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على
ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم
بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني
كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان
يكون لتاكيد الجملة التي قبله اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه لوقوعه في
سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا
يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا

على شعث اي تفرق ولم تلمّه اي الرجال المهذب اي المنقّح الفعال المرضي الخصال ليس الرجل الكامل من الرجال والمراد نفي من يكون كاملاً في ذلك تأكيداً لذلك وتقريراً لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب من الرجال واما بالتكميل ويسمّى الاحتراس ايضاً لان الاحتراس هو التوقّي والاحتراز عن الشي وفيه التوقّي عن ايهام خلاف المقصود وهو اي التكميل ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سبباً لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعاً لهذا الوهم واشعاراً بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدّي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زيّن اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت يزين الحلم لا هله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زيناً واما المصراع الثاني فزعم المص انه تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زيّن اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زيناً لاهله فان من لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم يكون مهيباً في

عين العدو ولا يخفى ان يكون هذا تذييلاً لتأكيد المفهوم لا تكميلاً كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم يكون مهيباً في عين العدو لجواز ان يكون غضبه حال لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف واوفق مما يشعر به كلام المص وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليماً في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيباً لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ويتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل الدلالة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال كلامين ان يكون الثاني بياناً للاول او تأكيداً له او بدلاً عنه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيهه وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلّم

الشبابا فليكوا كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي ترجم
كلامه اذ افتقر طلبا ان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه
اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ولا يدل تنبيرا وذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو ان اجل
آتاها او الحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطف على الجملة
قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله تعالى اني وضعتها انثى وقوله تعالى واني سميتها مريم ومثل هذا
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر
في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال
اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتشبيه في قوله اي وكالتشبيه في قول الشاعر اعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كلما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني
ان المقدر وراءت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا التسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم
المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية
ومما جاز اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما
ان الواقع في سنة اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم قوله ان الله يحب التوابين و
يحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني
ان الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض

والنكتة

والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت
الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان
اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها
المطايبة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت
لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطايبة مع جهنم
والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره
يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مبطئا
للحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه
اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يليها جملة فيكون الاعتراض
في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف
فالاعتراض عنده هو ان يؤتى في اثناء الكلام او آخره او بين كلامين متصلين
او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الا في
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط
ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل و
بعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي
وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني

تكميل لانه لما وصف قومه بشمول النقص اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا
الوهم بوصفهم بالاستبشار من قاتلهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب
ان لا يكون لها من الاعراب محل وهذا اتمام لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة
ذات محل من الاعراب يعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها
او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاول اللهم الا ان يق انه اصطلاح في هذا الا
على ان شلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون لفضلة والفضلة
لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر
واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر
من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام او
بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احدهما ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء
ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم
اصلا لانه انما يكون لفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة
الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يق ان الاعتراض اذا

كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل
او اكثر فمعناه لان ما هو اقل من الجملة لا بد ان يكون له اعراب فمعنى الجملة كلامه لا يخلو عن
خبط ولها بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او
كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى
به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل
فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قوله رايته
بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد
اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والتقرير على ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان
يكون له ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة
في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود
ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه فيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا
من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يتادى به
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل
المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد
اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء
البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الآخر ولست
بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه
اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب الي من الراحة
والدعة وهذا يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا لا
يجوز ان يكون الايجاز بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا
مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل و
هم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض
علينا ... يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس
في المهمات الى رأيهم فالايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب منه لان ما في الآية
يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم
تم علم المعاني بحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي وآله ونسأله
التوفيق في اتمام القسمين الآخرين منه وجوده **الفن الثاني في علم البيان** قدمه على
البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومما اليه في تحصيل بلاغة الكلام
بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس

بعون الله

المقتدر بعلم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد
ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد
بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان
ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته في
تراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة
ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة
في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا
لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان
كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى الاختلاف في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر و
الليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على
ما هو المقصود ههنا والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على

واللام للاستغراق العرفي

المؤثر كالدخان مثلا على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية
وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية
لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم
دلالة وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون
بحسب مقتضى الطبع وهي الدلالة الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ
يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هي التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع
والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم
توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه
لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض عليه بان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على
الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم
المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال
وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا بروابط مثل
ان يقال اللفظ يفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى

منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل واذا
عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له وهي
الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون
يسمون الثلثة وضعية يعني ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون
الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و
اريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع
له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك
بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به
اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع
انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه
يشير بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين

اللزوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع من حيث انه جزء والالتزام دلالته على خارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق
واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه وان فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام المعنى الموضوع له
لا يراد بها المعنى الآخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة جارية على قانون الوضع لان
قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى
واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن وان
فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل
للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده
اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
يبطل استلزام التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس لان التضمن فهم الجزء في
ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ الواحد اكثر من
معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا ذلك
لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به
الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا
المشترك بين اللزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي
شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي

بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن
والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا دلالة للفظ
عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو
كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه
المفهوم عند اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف
في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم
بسبب اللزوم بينهما ذهنيا او غيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم
عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى
فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع اذا كان
عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا
اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان
عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة
المطابقية دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد واذا اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه
اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن

عالما بوضعها العالم ليفهم من المراد فات ذلك المعنى اصلا و اما قال وان لم يكن كل
واحد منها و الادون ان نقول لم يكن واحد منها و الالان المفهوم و المقصود
من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فيقتضيه المشار اليه بقوله
و الا ان لا يكون عالما بوضع كل منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء
منها فلا يكون لشيء منها دلالة او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون
فيكون لبعضها دلالة دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا وتحتمل
ان يكون لبعض منها دلالة متساوية وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت
لو توقف المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت
الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على
فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال موقوف
على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق
فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز
ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات
اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى اعادة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة
تكرر اللفظ مع الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح
والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من
حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية
كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي

ريب تطلعا منه العلم بالوضع ويمتنع تطلعا منه عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات وتبانيها لعقلية اي والايراد المذكور متأت في الدلالة
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في
التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فقط لجواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن
تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر
في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن
حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم
بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم
مختلفة اللزوم مثل كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فلما انه يجوز ان
يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه
على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم
من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فلما الامر كذلك لكن القوم صرحوا
بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكلامهم
مبني على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من

غير الثقات الا الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الحبشي ما لم يخطر بالبال ومعنى الزنوج
بالبال ولم يرتسم البتة فيهما في هذا الحال لكن ان يغيب عنه الذهن فيجوز ان يخطر الزنوج
بالبال ولا يلتفت الذهن اليه هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد
ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا
من الافادة بالعبارات المختلفة انما هي في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد
بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره
وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما اتبعنا
القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون
بسبب ان بعض اجزاء الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا
عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا
تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا
المقام وهو بعد موضع النظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني
باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام
ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم (ل)
قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية
من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره
السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة
للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المسمى لا على الملزوم
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح
الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها
لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية

فانه

فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج
اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع
ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر
المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز
الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في
الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء
الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت
لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة و
استحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي
واتباعه بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن
التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث
التي اوردوها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني
عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من
مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي
مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة اي على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير
ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص
فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي
عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هي مصدر قولك
دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير
شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن

التشبيه

أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث
لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد أسدا أو لقيني منه أسد
على ما يسمى في علم البديع فإن في هذه الثلثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن
شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه يصرح
بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا
ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وإنما قال استعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لأن الاستعارة التخييلية وهي إثبات الأظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيها دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المص لأن المراد
بالأظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق إن شاء الله تعالى فدخل فيه أي في تعريف التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو زيد كالأسد أو كالأسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه
وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه به أو مع حذفه
فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ أي هم فإن
المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى
ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد المنقول عنه والمنقول
إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب
التشبيه إن شاء الله تعالى والنظر ههنا في أركانه أي البحث في هذا المقصد إنما هو عن
أركان التشبيه المصطلح وهي أربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه وأداته

للمذكورة

والغرض منه وفي أقسامه وإطلاق الأركان على الأربعة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه
لأنه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه وإما باعتبار أنها مأخوذة
في تعريفه أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة
نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة طرفاه إما حسيان قدم البحث عن طرفيه لأصالتهما
لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة لبيان التشبيه ولأن ذكر الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والأداة فالطرفان أعني المشبه والمشبه به إما حسيان
أي محسوسان كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس
وهو الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في
الملموسات وهذا الكلام فيه نوع تسامح لأن في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك
لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ونحوهما لا نفس هذه الأشياء
لكونها أجساما لكنه قد اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير أو عقليان عطف على قوله إما حسيان كالعلم والحيوة ووجه
الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه أو مختلفان بأن يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا أو على العكس فالأول كالمنية والسبع فإن المنية أعني
الموت عقلي لأنه عدم الحيوة عما من شأنه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فإن العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر
عنها الأفعال بسهولة عقلي وقيل إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لأن العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما

يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس
بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب
كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر
المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما
كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل
الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا
للانتشار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كما قيل الانتشار قلت الاقسام واذا
قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي
المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في اي كالمشبه به في قوله
وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اذ المراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر
في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب
اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع
علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود
في المادة حاضر عند المدرك على هيآت محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب
هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع بخلاف

الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة و
لكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به
في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي
سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال من سننت السيف اذا احددته و
وصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال
مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين
ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا يتحقق كصداقة زيد وعداوة
عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع لا حقيقة لها كالانسان
له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية
وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس
كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع

وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات
كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين اي
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وكل منهما
حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال
كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة
الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات
اليقينية فانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما
اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما
يدركه الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى
الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي في وجه التشبيه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف
الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان
لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله
اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها جمع

والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك م

وهي بالضرورة مما لا يدرك بالحواس الظاهرة م

دجية

دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي
في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب
شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشأن لما كانت
البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن ان
ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما
ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم
مقابل البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور كما ان النور مقابل الظلمة وشاع
ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني
اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام اتيتكم بالحنيفية البيضاء
والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له
بياض واشراق والاول مما له سواد وصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما
سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات
الشديدة الخضرة فيما سواده حسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل
وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب
القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى
كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه
والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح

في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني
النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل
يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه كلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان
وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا اذ المعنى ان الكلام لا يستقيم
ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب
والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم
يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو
اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام
ماهيتهما النوعية او جزءا منهما مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها
كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك
في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا بد ان يكون
معنى قائما بهما ولذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى
ثم يأتيان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة
بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع
كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا

يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن
العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر معا انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي
جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركات من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة كالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله
بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك
بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات
الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي
هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاحوال
في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المشددة او في قصر المنفذ وضيقه
او شدة التواتر كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي
قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها

تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة
والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زايدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة
كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يجاورها
كرايحة الحلاوة من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوايل
الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها من بعض فيتولد منها
المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات و
الاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال
واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء
اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين
وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل
عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط
لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم
يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة قد توجد مع عدم الحركة كما يجد
الانسان من الحجر او الزق المنفوخ الذي يسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه وما يحصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية

اي

اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل
هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع
بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم للعلم قد يقال على ادراك المعقول
صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو
غرض من الاغراض صادرا من البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة النفس مبدأ ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة
لا تحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرايز جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق
وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاحتياط مدخلا في الخلق
دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه
ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه
الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب
كذلك يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والانياب للمنية والاكليهما اشار صاحب المفتاح
قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي
كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي
محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة
قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فقدوة الايام

عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها واقسام وجه التشبيه اما واحد واما
بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور
وهذا اشبه بلفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي
او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير
الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين
في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من
تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما
حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو
بمنزلة الواحد ايضا حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب
دون كل واحد من الاجزاء لم يقسم الى اقسامه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان
وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا
حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير
الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من
العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما
او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكون حسيين
وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اولا
امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها
عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل
ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه

المشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك
فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره
من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي
فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي بالضرورة فلا شيء من
وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بوجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته
مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد
مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة منهما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان
هذا انما يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون
هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق الى المسامحة كما ترى قوله الواحد الحسي شرع
في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او
متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت
سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي
او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر
قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من
المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في
تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة
ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسر
الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد
فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب والاستعلاء

النفس فيه وجه الشبه وجود الشيء العديم النفع كعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود و
العدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا
يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك
تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل
المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده
كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر
قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت
الا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه
حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق
ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء و
العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي هذا الكلام لف
ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
من الفائدة واستطابة النفس وذكر في المفتاح والايضاح من الامثلة العقلية
فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة التي تقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والشرط والسبب يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل
ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما
ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي
من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي
مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان

او مركبان

او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا
ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد
بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين
في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان
يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة
وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجيء ان شاء الله تعالى
ومع لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون هيئة منتزعة
من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان
تركب الطرفين بهذا المعنى اعني ان يقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين
ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا
فيتأمل فالمركب الحسي فيما طرفاه اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه
التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما
ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد اللام
كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة
انارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار
المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة

وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه
يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد
اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة
واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر

قريبة مما تجده في رأي العين من ذلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية
جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب
المفتاح بينهما وتبعه المص فكانه اراد بالمقدار مجموع مخصوص مقدار الثريا والعنقود
اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص
لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على
ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وان لا يقتضي التركيب ومنها
اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع
يقال اثار الغبار هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط
بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين ومن جعله ماضيا
لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي يقصدها الشاعر
مما سنطلع عليه في اثناء شرحه فقوله من الهيئة بيان لما في كما الحاصلة من هوي
بتشديد الياء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء
مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من
جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع
ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان
الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا يرى انك
لو كنت تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فجعل الكلام جملتين وقد تنبه على

وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمص قد جمع بينهما م

ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع
لليل ولو كانت مستبدة بنفسها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت
من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع
في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب
واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال
السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب
اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي
تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله
ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الا انه
مضروب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر عمل على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان
اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام اخضر مستطيلة مخروطة فالمشبه
مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر
وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي اي
وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون تغيير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان

لكون الواو بمعنى مع وهذا كما تقول في قولنا زيد جاء مع عمرو او بكر ان يكون بكر ايضا في حكم الصلة م

حاجزا وبه التشبيه وقد يقع التركيب ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة
في التشبيه على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة
حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كالهيئة التي في قول ابن المعتز او ابي النجم
والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه
يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب
الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه
الهيئة وكذلك المرآة في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا
في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين
وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا
مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا
لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى
جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان
يعز ويندر ولما كان التفاوت في الجهات التي اليها تحرك ابعاض الجسم اشد كان
التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو
كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في

قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس وذلك الكلب على اليته جلوس البدوي في المصطلي
باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك
المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض
ومن لطيف ذلك قول الاشتر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه
بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فيه مع مراعاة الجهات الثلث
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قرب التناول يقع
في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور
لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا هو الاسفار التي
هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع
من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق
وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت
السماء اذا جاءت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك و
تعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت

فان المراد بالتشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاشا
ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه
والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر
للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه
فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
فتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان
الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احداهما لا تدوم قلنا الغرض
منها ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء لانتهاء امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين
الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالآخر على انك لو قلت هو يصفو ولم يعرض
لذكر الكدر وجدت تشبيهك بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا
يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المص
وقد تعلم من اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح
بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما
ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه
لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة
ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون
لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه

نفسه اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما
حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة
باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد
المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه
كالشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس
التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل
التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تحريز واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق
بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وتحريز فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو
غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجي في علم البديع وليس في
قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد
بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل و
حاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما

عيضا والاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء والبغي فيه لا حاجة الا قوله ثم ينزل
منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى خطا المثالين اذ قولنا للجبان هو اسد
وللبخيل هو حاتم وارد في التمليح بوجه التشبيه لم تبات لنا ان نقول في التضاد واو
في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم
ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة
الجراة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما نجعل في الاكاذيب
المضحكة فوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح او التهكم
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال
الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا
ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر المقدر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كانك قلت وكانك قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير
قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا
وهذا اكثر في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد ان سد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان
المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي
صيب فحذف ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق

كان م

عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله
كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به مقدر ولا الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما
لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل بتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا
مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا
مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان
ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم
بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون
المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية لا تكون نظيرا
لقوله او كصيب وبان التشبيه الكون بالقول محال وجه له وهذا لان مراد
القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به

مثل

ان المراد اي م

قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين م

محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي
تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي واي اي بين كون الحواريين
انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على
ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون
الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو
الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى عليه السلام وقيل المراد بالحواريين
في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لا انهم حواريين محمد صلى الله عليه وآله
او حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف غير
المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك
احترازا من نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والصفة العجيبة الشان
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح
كان لم يكن فان قلت فليعتبر هنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به
يلي الكاف فتقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي
ان يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير من قوله يجعلون اصابعهم في
اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان فيه اي في الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف

التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية
كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قلت ايجب
ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال
لان المشبه ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل المجموع المنتزع
المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف في
التقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا
ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل
الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما
في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت
من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او ظننت وخلت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه ادنى بعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق
وفيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتحقق بانه هو هو بل يظن ذلك ويخيل
وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك
وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة
التشبيه وطرح سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل ينبئ عن حال
التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود

الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن
الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي
قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه
اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار
اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد
النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه
من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف
كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه وان لم
يكن لبيان الحال بقية او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف
والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي المشبه الثوب الاسود بالغراب في شدته
اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال
المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في
غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط
الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول
ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل

الرمح قصر طوله ودم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم كابهام القطاة و
قول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان
اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله
عنه شيء فانك لا تجد فيه من الاريحية ما تجد في قوله اذا هم القى
بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة يقتضي ان
يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر
واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك
لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله
دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في الشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه
به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد ولان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد
مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا اي لاجل
انه كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة من الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في
القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه
به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه
وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في
وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور وسلحة
الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه انسب بهذه الاغراض او نحو وقد اشتهر

في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه
واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشي بما يساويه والتقرير الابلغ او نحو
في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وفرع المشبه به وهو البحر الموصوف الا الواقع وهو الفحم المذكور المستطرف
المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخرى لقلة الندرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لا المشبه لمثل ما ذكر اي لمستطرف استطراف
النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون
اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب لسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق مدعاه
لانه لا يدل الا على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة
التقرير نعم لا يدل فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم
في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة لحصول الغرض واما في وجه الشبه
الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا بعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي
توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان
يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه
او بيان مقداره لكنه يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف
على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه
الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عنده انتهى وان
يكون مسلم الحكم معروفه فيما نقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او

تزيينه او تصويره تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما
في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة
الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان
يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو
قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها
يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني ان يراد بها الازهار الحمر
المشبه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من
المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات
غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس
ومبنى الطباع على ان الشي اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان
احدهما ايهام انه اتم من المشبه اي في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب والآخر
ان يحمل الناقص في وجه التشبيه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول
محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم قال غرة الشي اوله واكرمه وغرة الصباح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح

فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة
على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه
والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم لاتصافه بالبشر والطلاقة عند استماع المديح
والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار
المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه
بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من
الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول
ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت
السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر
ناقص حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في
وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك او لو قصد

ترجمه
در فرقت تو [illegible] چشم من
[illegible]

شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان
قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه فلا يجوز التشبيه
اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها
والاخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه الى
التشابه في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام
في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار
الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر
هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا للمشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم
توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل
هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء
والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين
الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل

قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى
لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الشبه
للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه
كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين
في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع
وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده
او قريب منه في الاصل فان العكس
يستقيم في التشبيه متى اريد شيء من ذلك لم يستقم

عزم

ونكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد
واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق
تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال
ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه
بما يقابله من الطرف الآخر وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون هذه الحيثية كقوله وكانما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة
فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل
جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد التكلف والتعسف كما في قوله
تعالى كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة
التي لا يتكلف لواحد واحد شيئا يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان
جعلتهما من المفرقة فلا بد من التكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه
دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد
والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق واما تشبيه المفرد بالمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة

على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى و
كذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا
والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم
على الماء الهواء الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من
مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب
وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب
بالمركب وذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم
يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكرناه اقرب قول واما تشبيه مركب بمفرد
كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا
في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف
تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره اي صوره صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا والشمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد
خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس
الذي اختلطت به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت
تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ان هذا من
تمام وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي
قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا

كان مثار النقع فوق رؤوسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه

ز سم ستوران دران پهن دشت
زمین شش شد و آسمان گشت هشت
فردوسی

المراد بالهيئة الى صلوات المريخ
والمشتري قدامه بالبعد الى قطعه
من المنصرف عن الدعوة
بسبب الشمع نزوه

بعضها وثبا بعضها لدى وكرها العناب والحشف وهو اردأ التمر البالي شبه الرطب
الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من
حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف النساء
النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف
البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني
فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي
الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو
ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن
برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه ثغره بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين
من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما
في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة ويستقيم في هذا كلاما ان شاء الله ومن تشبيه
الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات انشدني بالامس ابياته
تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الزمان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل
وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله تمثيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من

المرقش من شعراء الاكبر
... الاصغر ...
سعد ١٢

الصدغ بالضم ما بين العين والاذن
والشعر المتدلي على هذا الموضع ق

صدغ زلف ١٢

النشر الطيب والرائحة ١٢

تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الآية والتشبيه في
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان
منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه
الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب
من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فجرى التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه تضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا
وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم
مثلا لكذا لا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي
بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون
منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور و
ليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم
يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه
كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو
لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراغ منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار

ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل و
عمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني
المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايهم افضل والخفا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول واما
اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف
الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة لكنه ينبغي ان يفهم ومنه اي
ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة
الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني: فانك شمس والملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ...
هذا فتى كثير ذكر الرضا في حالة الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف
مواهبه عني وعاوده ظني ولم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه
يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله
وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان
مشعران بوجه التشبيه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض
عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر اياديه لدي ووصل مواهبه

اي طلب عنه او لم يطلب كالغيث فكأنه ترك لعدم الظفر بشيء من كلامهم واما المفصل
عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللالي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له
واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة
فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة
الحجاب وينبغي ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث فسروه الى حسي وعقلي مع
ان التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح
ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي
قطعا حملهم ذلك على ان قسموا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح
قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل
وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة
ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك
لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة
فبهذا الاعتبار سموا الحسي وجه الشبه والله اعلم تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير

وجه الشبه في مثل هذا حسيا

مرتبتين نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو
اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا وقعنا وفي اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي
الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه
من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل مشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان
العام اشرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك المحسوس
فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء
فلان لم يتبين النظر ولم ينعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح
وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا
اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه
لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه
مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما
حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على
قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر
على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع
غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى
والتكرر على الحس في الثانية تعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي

سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا
للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل
وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق
نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجه الشبه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي
او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار
الكبريت واما مطلقا اي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او لقلة تكرره
اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف
الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى
مرآة في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه
فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يخطر الطرفان
اولا ثم يطلب ما اشتركا فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس
والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في
الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر
واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال واعظم اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها
ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها
كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة
الا ما ذكرنا من ان الامثلة المذكورة صح

ودون تغير الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل
عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا
وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء
واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان
تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في البيت حين عزل الدخان عن الشرار وجرده وثانيها
ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في
تشبيه الثريا بالعنقود ان تجمع انضمامها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود والملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر
الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يبين
كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على ان تغلب الاعرف والا
فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان
التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر
جمل تداخلت فقد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب
اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا
غير مبتذل للاسماع ولا ممنوحة عليه العاكف ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ
واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف
وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويعني
بالكلام الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض
المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال
الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل لك اخلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا
مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود وانما المردود المعدود في التعقيد

هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى
المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال
كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان
تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته
فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل
ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء و
مثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي
كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان
تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه
المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه
صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر
يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي
التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي
مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف
الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على
ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة
الاصيل او شمس الاصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال
الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل

صفرته وشعاع الشمس فيه

من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن اما لتها اياها وخص وقت الاصيل
لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر كما خضلت و
الشمس تمس آصال بكذا اي ان يتقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق
الى بعض الاوهام ان قدة للعبارة ان قدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء به او ان الاصيل هو الشجر الذي
له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل
من هذين الوجهين ابعد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر
اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر
ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به
اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه
الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في
وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم
التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد تبين
ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور
قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور
او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم
اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد
او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا
الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى

المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا
المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او
بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب
انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر
اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط
اي بدون حذف المشبه والمشبه به نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في
مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة
حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة
في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد
كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان
متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية
متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل
المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية
القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في
القوة والضعف ثم لا بعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة
اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث
وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد
او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك
انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا

تشبيها لا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او
مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان
وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها
لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه
لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد
لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه
بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان فهذا الافتراق
ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى
ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان المشبه به
خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما هو مستعار
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على
اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير
لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة

على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو
شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من
الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض
تقدير ادوات التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به
نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تانق والفراق غروبها عنا
وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الا
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وفي مثل
القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير
ادوات التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لاطلاق وزيادة قرب
كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى
ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس
السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس
خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه وان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى
يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم

من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا
امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف
في نحو هو زيد وبحره يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد ولنكرة
فيما نحن فيه غير ثابتة ودخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول واليه هذا التعين
اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انه انك تدعي حدوث شيء هو من
الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه
فيه معنى مثلا قولنا هو الاسد الذي يحضنا بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه
ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة
والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان
المقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من شبه تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز
على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف
على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال
على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا
عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم
انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى
غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق

الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر
ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما
على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على
موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه
فالتانيث واجب له نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث
واجب له رفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا
يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة
فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له
في اصطلاح يقع به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى
حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير
ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد
في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع
عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في
الاصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير
اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها

في اصطلاح الشرع انما وضعت اركان والاركان المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في
اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي
وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا لقرينة تنضم اليه
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ الى
للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت
فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه
فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض
المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه
على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد مثلا وذلك لان معنى الدلالة بنفسه ان يكون
العلم بالتعيين كافيا في الفهم ودون المشترك فهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا
وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين
غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى
الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان الواضع حينئذ للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى

اي يخرج المجاز لا المشترك

الحيض

الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة
بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام
صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز
الطهر والحيض وان الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ويلغو قوله القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر
وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة لا تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي
اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في
قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي فضعيف وان ادعي لظهور ان دلالتها على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ
الموضوع في تعريف الموضوع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى
لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح السكاكي حيث
قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من
تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم
ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يخفى لا على ان
يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء منه هذا كلامه واقول كيف حمل ذلك الطال
كلام المص بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله
فما ابق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته
الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص وضعه لهذا دون
ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علوم ضرورية
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ
والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور
على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على
اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد
معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان
له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى آخر بحيث لا يفهم منه عند

لفظا

الاطلاق الى المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
كما ذكرنا ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان و
المتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو
ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تأوله اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر و
الهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان
يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم
بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة
وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى
الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم
جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم ليغاير اعتبار المعنى
في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط التناسب في الوصف دون التسمية فعند زوال

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من
تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم
ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يحل له ان
يبطل كلام غيره بحمله على معنى هو بري منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال
كلام المص بحمله على معنى هو بري منه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاول
فما ابق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته
الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون
ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تع وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ
والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور
على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على
اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد
معنى كل لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ انه
له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزال بالغير ولامتنع نقله من معنى الى آخر بحيث لا يفهم منه عند

لفظ

الاطلاق

الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
كما ذكرنا ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان و
المتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو
ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين والمتضادين وهذا اوسط من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر و
الهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان
يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم
بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيآت تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه مسماهما
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة
ونحو ذلك والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى
الكلمة الجايزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم
جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم لغاير اعتبار المعنى
في وصف شيء لشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترطنا المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال

بقاءه

الحمرة لا يصح وصفه بالحمرة حقيقة ولصحة التسمية بذلك باعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز سببا
لصحة تسميتها بهما بل الاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد
ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد
فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة
عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا يسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او
منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع
له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا استعملها المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مخصوصا مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز
كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم
العلاقة وليخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما و
ضع له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد
ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة قد يكون مجازا او قد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى
مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في
الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان

المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة
في الشرع وبالعكس ومنه ما غلب في بعض الافراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة
فاذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي
موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية كما في
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه
الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على
كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة
ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع في كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وهو ما يتعين ناقله من المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك
او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة
فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان
كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع
يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون
حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني
اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة
وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع

والا فانسان فانما في عرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ النكرة
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز المرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى
والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد
في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا
ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا
اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به
مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل المجاز وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من
شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المقصودة بمنزلة العلة
الفاعلية لها والية بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من
اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه في فلان او جلت يده لدي ونحو ذلك
بخلاف اتسعت اليد في البلد كا والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك وانما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع
كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل
بعض اجزاء اليد بعضها وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين
في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان تما

لا يكفي وحده لاداء التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يخل من القبول وههنا كذلك
اذ لا يكفي ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي المزود الذي
يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة
والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة من انواع
العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت
العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا
يتوقفون في اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على
ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع
بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة
وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة
لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه
اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي
العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها
من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق
على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في
آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع

الاصابع في الاذن للمبالغة شيئا من الصاعقة والسببية اي ومنه تسمية الشي باسم
سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشي باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في
امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية
المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة
عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشي باسم الشي الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم
بعد البلوغ او تسمية الشي باسم ما يؤول ذلك الشي اليه في الزمان المستقبل نحو
اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشي باسم محله نحو فليدع
ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشي باسم حاله اي
باسم ما يحل في ذلك الشي نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في
الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشي باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق
في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير
نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز
على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم
فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه اما في الاستعارة فظاهر لان
وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن عن المشبه به اليه لا محالة
فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين
وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير متصفا
بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او ما

يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير متصفا
بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به
لا بالفعل ولا بالقوة فلا بد ان نريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي
معنى ينتقل الذهن من معنى الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره
واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصر على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي
بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن
للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في
الآخر كالحال والمحل او لسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا
للآخر فجميع ذلك مشتمل على لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من
حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين
الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهو
معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على
شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان
اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز
عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عنى بها واستعملت
هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه

وفي رائيه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما
لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله
اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك
السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى
الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة وتمامه له لبد اظفاره
لم تقلم اللبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع
فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا
وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر
من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو
ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون
عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد
به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة
فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنه
فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن
تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان
معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة

تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم
المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا
فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسد في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد
ولا دليل لهم على ذلك بان تلك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا
الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني
انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة
عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا
المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام
هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما
نقلنا من عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا
ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ورقهن ترجها الكتمان ففيه اشكال لانه
ترك المشبه لفظا وتقديرا او اجرى اسم المشبه به عليه فيقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة
ولاحت من تصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل

ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير
زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك اه

في منزلة النقط والتقاء اي هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم
من ان يكون جزء الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي فهم لا يرجعون او يكون في الكلام
ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود داخلا فيه مبينا لسواد آخر الليل والبعد من
ذلك ما يشعر به كلام صاحب المفتاح الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه
شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع
اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح نحو رايت اسدا ان يقال
رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لا في قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه
حلية تلبسونها ما ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو من المنفعة فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك
ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف
اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف وقيل انها
اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كالاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه

محمدرضا

وليس بمشغول رحم

اعني الرجل الشجاع ولا للاعم منهما من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على
كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون
استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني
المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص
لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا
فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت
نعم ما فعلت لم يكن لفظ ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار
ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم يتوهمون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين
ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة
وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق
على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل
الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة
في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة
لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم
المجرد عاريا من معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله
اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا

الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الأسد

اما مستعملا فيما كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا
اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه
بمعنى انه اثبت له معنى الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا
بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف في جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في
الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل
بن العميد في غلام له قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي
من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا
ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه
ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب
في ان تظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا
قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن
ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضع له للعلم الضروري بانها مستعملة
في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخوله في
جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة
والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو

الذي

الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة
السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين ونحوهما فللبناء على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى
ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف
الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل
وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد
خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى
الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب
بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره
الكذب خلاف ما عليه الجمهور واشارة السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل
بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق
هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار

لكن وجه التخصيص غير ظاهر لعله ولا يكون الاستعارة علماً لما سبق من انها تقتضي ادخال
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في
العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل
في الفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان الرجل المعهود من طي او آخر غيره كما مر في اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان سبعا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون
استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع
له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون
كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في
ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها
ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبه لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر
كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه
مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي
بها من الانكفاء اي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد
سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود

وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بالارؤس
الاقران جمع الكثرة بقرينة المدوح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى
لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه
ثم قال على ارؤس الاقران خمس سحائب ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك
فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع
الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا
فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة
على طريق يوصل الى المط والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى
من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه
في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في
ذلك الموجود كما في المعدوم لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره
وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين
للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما
او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من
الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان الافعال المختصة به

ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود ١٢ منه

اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد
اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي
هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم
احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك
المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك
وتسمى هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين
ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي
الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او
التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا
قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء وان
باعتبار الجامع اعني باعتبار ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وهنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها
او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها
واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان
فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس [illegible] وسكن في بعض
رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه

استعارة

يعبد الله

الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران
قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهومهما اي مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران
اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا
ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران
والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن و
الطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن
في طار مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن و
الحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة ولهذا افادوا خلط التشبيه كما في غليظ
المشافر تعد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على
ذلك الاستعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم
لا مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف
نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما اصلا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع
في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر
في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هي في الماهية الحقيقية الا ترى
ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم

تنبيه

ثم يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيقع
كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة
داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها من بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم
خرق الثوب للسرد الذي هو نسج حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما
الا انه اشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في
اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا الشجاعة
وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا
داخل في مفهوم الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ فمبني على التجوز و
التسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له و
اما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل
في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد
وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة
لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما مر في قوله اي

قول

قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل
عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى
قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى
انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد
بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه
هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوبه او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة الشبه فان قلت الظاهر انه يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي
الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس
الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس
والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ممتد مستفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي
يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف
الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وفي
السواد والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن
من قضاعة والاباطح جمع البطح وهي مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا
عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على
المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين الرواح للاستعجال اخذنا

بالأحاديث وأخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في
الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها
ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة إذ أسند الفعل
يعني قوله سالت إلى الأباطح دون المطي أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت
الأباطح من الإبل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وأدخل الأعناق في السير
لأن السرعة والبطوء في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق ويتبين أمرهما في
الهوادي وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد
تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل كما في قول
امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل أراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به إذ كان كل ذي صلب يزيد
شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بأن جعل له أعجازا يردف بعضها بعضا ثم أراد أن
يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء
به أي يثقل به والظاهر أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال
والاستعارة باعتبار الثلاثة أي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام
لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي و
المستعار له عقلي أو بالعكس فهذه أربعة أقسام والجامع في الثلاثة الأخيرة
لا يكون إلا عقليا لما عرفت في التشبيه والقسم الأول ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن
الجامع فيه إما حسي أو عقلي أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة أقسام
وإلى هذا أشار بقوله لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج
لهم عجلا جسدا له خوار فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي
خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك

إليها

من قصيدة امرئ القيس
وليل كموج البحر أرخى سدوله
علي بأنواع الهموم ليبتلي
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
بصبح وما الإصباح منك بأمثل

إليها التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فإن ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار إنه فرس بجامع الشكل
والجميع أي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر ومما عده السكاكي
من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له
هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار أقوى والجميع حسي والقرينة
هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي أن يمثل به لأن كلامه فيما هو أعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المصنف فإن كلامه في المصرحة وزعم المصنف أن فيه تشبيهين
الأول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والإنارة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع
تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي وإما عقلي عطف
على قوله إما حسي يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو و
آية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة و
المستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع إلقاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي حصول أمر عقيب حصول أمر آخر دائما أو غالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
وهذا معنى عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الأصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه
فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل أي كشط وأزيل كما يكشف الشيء
الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ
بعد سلخ إهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح أن المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بأنه لو أريد ذلك لقيل فإذا هم مبصرون

ولم يقل فاذا مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من
ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور
ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وعيرها
الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما
وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واما استعمال الفاء في قوله
تعالى فاذا هم مظلمون فظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها
موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار
وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا
وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى
ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار
من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس من الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم
ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار

قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب

الا الكسر فلهذا جعلنا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقويم
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار
لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما المختلف فبعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسية ونباهة الشان
وهي عقلية وقد اهمل صاحب هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان
الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر
فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى الخمسة انواع كتنوع
التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الى اقسام ستة وان عطف على
قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له
الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في
المصدر وجعلت الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان
اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر
سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان
والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد
القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا
بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك
ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح
جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه

لامر وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فقد زعم ان القرينة
هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه
اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي و
الآخر عقلي والمستعار هو الحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار
منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة
على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب
الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل
ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي
بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل

اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا
باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون
المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر وانما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير محذوف
اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تمامه
مختص بغير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا
وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان
المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
اصلية فيها لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك
انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة
الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود

الا اسم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس
الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر
التشبيه فيما هو المقصود الا اسم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ
الدال على نفس الذات ولم يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في
الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما
كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي
متعلقات لمعانيها اي اذا افادت تلك الحروف معاني رجع تلك المعاني الى
هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في
نعمة غير صحيح لما نشير اليه فيقدر اي التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة
بكذا للدلالة على بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح
المعاني وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور
فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل والوصف تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة
لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت
ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان
يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي
نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة

الانسان

الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق
النطق على الدلالة ولم يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى عم آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته
اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة
الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص
ماخوذ من كلام صاحب المفتاح الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد
على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب
ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية
ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجب
على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام
التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي
في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني
العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك
انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم
استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي

هو المشبه به بحروف الاستعارة اولا في العلية والعرضية وتبعيتها في اللام كما مر في
نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والى مثل
انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك في ما دخل عليه الحرف فاستعارة مكنية
والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال
بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة
الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو
جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري
بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة
القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما
نطقت بيانا واقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان
دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى
حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنا بت واما تمثيل السكاكي في
ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان
ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بالسرى لا بتقري وما ذكره

الشارح

الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير في الليل
فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار
قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرينة الاحوال نحو قتلت زيدا
اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة
باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن
بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له او قرن بما يلائم
المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام
مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية
لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم
المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء
للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر
الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام
اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب
المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك
بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو
مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع
البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع
اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت

المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها
بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا و
الشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من
كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو
ان شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو ان شبه ما يدرك
من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمشبه فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة
وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم
بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكي السلاح هو تجريد لانه يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه
وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر
الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي ابي تمام من
قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو

القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو
القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لولا ان يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء
على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في
التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات
والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل
هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة
مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه صرح في الايضاح ويدل على ما ذكره لفظ المفتاح
وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء
فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع
انت اليها اي الى الشمس الصعودا ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وجب تقديم
الظرف على المصدر وقد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط
اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى

بالمجاز لانه قد طوى فيها ذكره فلا يحصل اخفى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء
الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه فهو المجاز المفرد واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه
اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان
يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة
المشبهة من جنس صورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى كما كتب وليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد
وقد بلغني انك متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة
بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك

وضع

وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد
قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع
له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين البيت
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز
المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا
استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة
لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان
لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق للمشبه به اخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغير لما كان هذا اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا
لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما
ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع
في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل هو ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة
او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا اي حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي
الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم

من العجائب قصة الحية العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية و
والاستعارة التخييلية قد اتفق الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في
تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى
ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويجي
بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانت هذه امرين معنويين غير داخلين
في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها
وتكميلا للمعاني التي يطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في
نفس المتكلم فلا يصرح بشي من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في
التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج من ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد غير
الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان
يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا
يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او
مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه
واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي
يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليتخيل انه من جنس المشبه به
ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى
الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت

اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق
الموت مخلبه في شي ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي
ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة
لا تقلع حكي ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معوية يعوده فلما رآه معاوية
قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع
فاجابه الحسن عليه السلام على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه
في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين
نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك
مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود
وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها
اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات الشي ليس هو له وهذا عقلي
كاثبات الانبات للربيع والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران
معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون
الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون
قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية

الشبهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه
كما يسمى اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني
اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية
شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط
منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح
بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت
اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل
منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا اشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تع ينقضون والذين عهد الله من بعد ميثاقه حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا
قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي
واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان نحو
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار
وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة

الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا وثانيها ان يؤخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول
لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت
بشيء مثل اليد للشمال كما يق رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك التشبيه هذا
بعد ان يغير الطريقة فيقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة
شبه المالك تصريف الشيء بيده فيجد الشبه المشروح لا يلقاك من المستعار نفسه
بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له
اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء
وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى
شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب
عن سلمى واقصر باطله يق اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه
قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع
باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية
وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على
التحقيقية يبقى الاستعارة بالكناية ضرورة فلذا اورد اولا في بيان التخييلية
وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي
واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه وكذا الغير

معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى
منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة
بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل
التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال
صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة وكذا في الصحاح لا من
الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان
واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او
اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة
اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب
المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المص في تعدد مواضع اراد ان يشير اليها والى ما لها
وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو
قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير ما هو موضوع له

الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي وجعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا
القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
ومجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد
بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن
عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من
ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما
وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو
اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف تخرج بقوله من
غير تاويل فليتامل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة
او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا

لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود اقامه السكاكي مقامه فقال يشير الى غير ما وضعت له بالتحقيق في
اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
وانما اكتفى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل
في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي كما مر من انها مستعملة فيما وضعت له
بالتاويل لا بالتحقيق ولو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق
عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه
قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن
خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان لا يكون لا زائدة مثله في قوله
تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي في الاستعمال في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز
عما اذا اتفق كون الكلمة المستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع
لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا
في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف
مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ونبه تعالى ذكره السكاكي
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه
انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل
وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان
اراد ذلك فقوله يحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح والجواب بان الا

الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي
الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير
متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف
لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورده ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب
او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا
استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له
في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص
باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له
استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان
هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت
اليه لاستبانة التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع للعهد اعني
من هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة
له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اولا ولا دلالة عليه ولو سلم ذلك
فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه
وقع التخاطب ولا نعني بقيد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي

تعريف الحقيقة مختل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد فيه

لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة م

يختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفهما من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه في العلم بكونه اضافيا
كما حذف في جمع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات
الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة و
مجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوع له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لاستيا ان
تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج من التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع
في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء و
الا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقع فعلى هذا ينبغي
ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد
وما ذكرنا انما هو احتراز عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى
انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له و
استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوعة فلهذا جاز تركه
في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه
الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها اذ لا نصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط
لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه
قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا
الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى

الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور
الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الهيكل المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع بحيث انه كذلك يعني كما هو شان العارية فان المستعير يبرز
العارية في معرض المعار منه ولا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر
ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى
اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار
منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له
هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا
ويسمى من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع فيه خبط في تحقيق الاستعارة
بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى
بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها
اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما
آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر
اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال

في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك
بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللازم عند وجود الملزوم
وجوابه انه اي التمثيل قسم من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي
مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون
كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد
يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام
المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها
والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على
ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد
والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح اهل العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها
هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع
شخصي وان اريد ما هو اعم من النوعي والشخصي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة
لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني

اللوازم بل الاشارة اللازمات والازم
اجتماع المتنافيين ضرورة

لانم

لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية
وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح
ردا لكلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي
لانه قد عد من المحققة مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه وان لم يستلزم التركيب
فلم يستلزم الافراد ايضا هذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة
الى شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة
ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو
التردد وهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان
صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان تقدم في قولنا
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا
الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من تقدم ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر على من له
مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بان لا تحقق لمعناه
حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق
العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته
اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة

مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي
هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق
اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده يجب
ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه
ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني
صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة
للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء
لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف
شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية
او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين
الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة
للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير
الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعوا اليه حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي
ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تحدثه وهي التي لها

قوة

قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها
مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير التخييلية تفسير غيره لها اي غير
السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يراد وجعل الاظفار للمنية
اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد
ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما
وضع له وعنده غير الاستعارة هي اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستعملة في معناها الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى
شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا الا انه انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم
لان الاستعارة في الشيء الحقيقي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق
ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه معناه الحقيقي بما سبق
من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع
لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم
من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير
للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية المشبهة
بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية

من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافهم ويقتضي ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره
السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من
الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه
ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما
اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه
بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت ما يخص المشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء
المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء
ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه
المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح
بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه
بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في
التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر
تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد

والاعتصام

والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المصنف المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه
عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا
يفترس اقرانه ورايت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن
الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل نعم هذا لا يكون الترشيح
خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته
ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة
المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد
به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد
به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره
من تفسير الاستعارة بالكناية المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي
التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي
قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر
وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها وان قال ذلك لم
يرد الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم
جنسه ولا اعتراف لحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل
ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه به فكما ندعي هناك
الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن المناقضة
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان
تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع
اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك
لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل
حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع
من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يطرد استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا كذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر
استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل
وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ

موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية
بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا
فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمنية هو السبع وهذا مما لا يمكن
انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر
بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن
لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من
افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان
استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية
فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل
الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكني عنه بذكر رديفه والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما
سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد
بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا
لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة

بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الاخيرة كلها من الامثلة وفيه آخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي يجاب الاشكال فالوجه ان يحمل
مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المنية
في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال
وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها
على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
والاظفار قرينتها وفي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة للاستعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات المشتهاة على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل
العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة
لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع
استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون
اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي

ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه
جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به و
ارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل
يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني
عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام
المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها
قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا
عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر
آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا
نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل
لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت
الاستعارة بل انما يكون اذا كانت حينئذ مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق ذلك
في هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من اضافة في غير هذا
الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم
يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها اللسان
وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة
للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان

التصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة المتكلم
للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها
موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تقرح بالمشبه به في نطقت
الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن اقتفوا بالذب عن
كلام احد من غير ان ينظر فيه اذ فيه نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام
المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو للقوم دليلا على ابطال كلامه لانه
بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال
العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح
بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم
بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي
توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها
اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق
كالانياب في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند
قلت هذا الصنيع البطلان لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت
من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار
وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل
على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تقدير
اللفظ مثلا في نطقت الحال يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في

الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف
ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل**
في شرائط حسن الاستعارة برعاية جهات حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه
الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك
مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح
وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك
لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه
الشبه ظلت كل في تشبيه مشد مجاب بالمسك فعلامة التشبيه نقصان ما يحكي شانه ومن
زعم ان شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام يلائم
لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة
ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي
تعمية في المراد يقال الغز في الكلام اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل
رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا
لم تراع كما لو تشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية
رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الغاية

تجدون الناس كابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير
من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال
كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه
اعم محلا يعني ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة الحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس
كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة الحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه
الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكلفا بان يعاق كالمثالين المذكورين ويتصل به
اي بما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه
انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول
حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول
وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة و الاستعارة المكنى عنها كالحقيقية في ان
حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها في نفسها
تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة
لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام وللقائل ان يقول
لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في الحقيقية والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة
كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن
اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز

هو الاعراب

هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد
نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا تحقيق لذلك الانتقال فيه
وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى
الاول لكنه حاول التنبيه على انه في اقتدار بالتلطف واحتذاء بقضية التوسع
عن الزلق عن اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وهو تفسير
لفظ المفتاح اي بتغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول
كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء
اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ
عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير القرآن
لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها
وقل لها ما صنعوا كما تقول سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني
الى النصب بسبب حذف المضاف وليس كمثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب
لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي
ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة
ويكون من الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه
لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس

زيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا انفيت ان يكون لمثل
انه مثل والمراد نفي مثله لعد اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير
انه موجود واثبات ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه ثم لا فرق بين
قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها
وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة من ذاته ونحوه قوله تعالى
بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجود ولا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد
له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة
مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي
صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول
يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد
نقصان منه يتغير الاعراب والمعنى الا ما يخالفه راسا كنقصان الامر والاهل فيما مر
لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من
قوله او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه
على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع
من المجاز ثم اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع
في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير
المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة

ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب
والمعنى الا ما يخالف بالكلية فخرج ما لا تغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما تغير الاعراب
فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط نحو الرجال بزيادة اللام للعهد وما تغير
المعنى لا فيما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في
غير الموضوع له تم كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف
فلا يرد مثل في سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب
المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي
من الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة
في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدّه من المجاز اطلاق لفظ المجاز
عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير تناوله وغيره فليس كذلك
لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته لما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت
له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز
لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا
النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرف للسكاكي
ههنا زيادة يتفرد به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت
اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي
هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني في نفس اللفظ وهذا الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه

كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه
كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو استعمل
هذا انتفى المجاز لانتفاء اللزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة
معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق
الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد
في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وهذا اشبه بقوله في الايضاح
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده
مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة في اللفظ بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا
جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من
الشرح التصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في
التصريح وعدم التصريح وهذا اشبه بكلام القوم انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع
ارادة لازمه وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم
من قولنا جاءني زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع
فلان ووجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا

الو

الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه
وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية
من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم
النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان
اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز
ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير كونهما
متساويين فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم
فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف
على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب
ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة
ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من
المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه
نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في
الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار
كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها

اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان تتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القطع والضغن الحقد ومجامع
الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ
صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا
كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما
اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان
بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني ما يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي
معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان
القرب هاهنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى
آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص ما البعيد بخلاف ذلك
الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والنجابة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بها بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة
كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين
اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها
شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على

هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير
الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن النجاد المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف
في اللفظ خبرا وحالا ونعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة
المذكورة كحسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متعلق بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه
لا يصح فيه الاضافة وكذا لا يصح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير
الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة وذكر احد
الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى الموصوف انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى لازم
آخر ومن ذلك الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن لا بادي الرأي
وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا وقال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن
الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في

الكناية

ان يكون بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد
يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال
بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير يجيء منها عايد الى كثرة
قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط
وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر
آخر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة
والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد
ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
اولا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اي او مثل القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اي
او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة مثلا
والاسناد ومفاده مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او
سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف
مصرح به في اشتر القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره
الا ترى ان طول القامة المكنى عنه لطويل النجاد مضاف الى الضمير في قولنا طويل

نجاده

نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد ونحوه كذا في المفتاح
وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها
الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة
وهي ما يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء وضربت عليه اي على ابن الحشرج وانما صح
الاخبار لوجود ذوي قبات في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة
له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له فيه ونحوه اي نحو قول
زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى
عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على
اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك
لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول
القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول
القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان
تحصى فان قيل ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في
قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية
واحدة بل كنايتين احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضيافية
والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له و
الموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد

لكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده و
لسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام
وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد
حل الخمر فهذه كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا
باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية
عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني
مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته اي من جانبيه يقال
نظرت اليه من عُرض وعَرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت
الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرّضت
لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد
جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب
الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا
يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلّم عليك فكانه
امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال
ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما ويكون في المركب والمفرد والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب

كقول

كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير
العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز
ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله أوما رأيت المجد ألقى رحله في آل
طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب
وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ
المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا فيكون كناية وههنا بحث وهو ان
المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون كناية بل انه
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية قال الشارح العلامة معناه ان
عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة
استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من
ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية
من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية
اذ لا يتصور فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا
مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل

على معنى ولا له صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان
الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا
آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء و
يلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فاذا استعملته واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان
الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما
قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز
قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها
الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني
وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه
لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني
واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في
المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيده

قوله رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة
دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق
في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد
وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من
هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت
رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها
قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت
المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد
بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل
مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان
المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا تتغير حال
المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة
الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا
صريح في ان مراده ما ذكرناه لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات
الشيخ لافتقاره الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والحمد لله
المشكور على نواله وهو المسئول باتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها
ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه

المذكورة في صدر الكتاب وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله بعد رعاية
المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن
التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو اعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء
كان داخلا في البلاغة او غيره اذ لا يكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف
والنحو لانه يدخل فيه بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان
معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها لا يخلو
عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما
المعنوي فالمذكور منه تسعة وعشرون قسما المطابقة وتسمى الطباق والتضاد
ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما
تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او
تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك
الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين

يحيي

نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه
اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين
عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع
حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي
مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو
ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس
واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المص بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله
اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد
منع من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يشتبه الا على من لا يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر

اسود ويومي الابيض اي يبيض فودي الاسود حتى رثى لي العدى والازرق اي فاجعة
الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو
الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلحق به) اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين
معنيين احدهما ما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي
هو ضد الشدة وكذا قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة
المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق
المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان (نحو قوله) اي قول دعبل (لا تعجبي يا سلم من رجل) يعني نفسه (ضحك
المشيب برأسه) اي ظهر ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للبكاء
(ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر وحمل
على الحقيقة (ودخل فيه) اي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يخص باسم المقابلة)
التي جعلها السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية (وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر) اي بمعان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) اي ثم يؤتى بما يقابل
المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه
جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم خص
اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين

تعلق

والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما (ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله) اي قول ابي دلامة (ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر
والافلاس على الترتيب (ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى)
ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
(والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه) اي عما عند الله تعالى (فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تركب من الطباق
وقد تركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من
قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة
قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا
شرط ههنا) اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر شرط ثمة) اي فيما بين الضدين
او الاضداد (ضده) اي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا
بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل
والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط
في الدين الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) اي من المعنوي
(مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع
امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر و

مراعاة النظير

ليخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان
وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي
المعطفات اي المحنيات من عطفت العود وعطفته حناه بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون
بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق
يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين الاكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى
ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا
عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور
والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما
في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في
سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف
الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى وان تناسب قد يكون ظاهرا
نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله تعالى ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور
الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن
يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه
يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه
خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب

فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان
يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان
لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم
اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد
ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم
الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في
البيت السابق تحمل من الرهط الامانية والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه
به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم والراء اسم من رأته
اذا اصبت رئته وكذلك والدال اسم فاعل من دلا الركاب اذا رفق
بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة دال
والمعنى يجل هذه النجيبة عن ان تركب من الشوق ما في الضمر والانحناء كالنون
يركبها ان عراد لزيارة اطلال فيضرب رسمها او لا هواك لها من شدة الهزال
يريد ان مراكب هذه النجيبة سمان وذات سمنة فقبح ذكر الحرف والنون والراء
والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم التفويف
من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى
في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من
يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي طرازا

غاوة ثامن عقيل فيما كلها رهط

والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والمطارز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقوله وبك الله احلل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش
وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا وليا مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا
للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش من راش اي اصلح حال من يحتمل
حالة وابر من بري القلم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي
واجبها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق ولكونه جمعا بين
الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق
من رصدته رقبته والراصد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم
وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر
بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر
او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي
الظرف متعلق بيدل اي انما يحصل فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف
الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في
كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي
كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم
ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير
جرم وحرمت ... بلا سبب يوم اللقاء كلامي ... فليس الذي حللته بمحلل ... وليس الذي

حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز
بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معديكرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه
الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في
صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته
اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه
اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم
ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه
في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله
ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله
اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة بمعنى تطهير الله تعالى مؤكدا لمضمون قوله آمنا
بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقوع تطهير الله تعالى في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل اي في هذا المعنى
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا

آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين اما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا
بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء
الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس
فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة

مزاوجة

وهي ان يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم
قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله
اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني من حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت
الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى
علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة
للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين
في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي
الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في
مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي

العكس

العكس

العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم
على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء
ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المص صادق على مثل
قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو
الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات
ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي
والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان
بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن
حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين
طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون
فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي

رجوع

الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله
اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على انه تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد
اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن
والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض

بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بل عفاها القدم وغيرها ابطال الارواح والديم
وسلسلة تاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم
يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة
وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما
بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد معناها البعيد اعني القدرة وقد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ
بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا ١ او الغزالة من طول
المدى خرفت . فما تفرق بين الجدي والحمل . يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها
صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل
اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد
يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط . اذا صدق الجد افترى العم
للفتى . مكارم لا تخفى وان كذب الخال . اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس
وبالخال المخيلة فان قلت ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك
جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت
اليهود يد الله مغلولة غلت اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير
تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة

التورية

عن علم البيان مسيرة اعوام (صح) وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى
اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتحمل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد
شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء
واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد
باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على
السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فحمل ذلك من طريق التمثيل
قلت قد جرى المص في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين
ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي
احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير
الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا
غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله
اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان
وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو
ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا
المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل فرد من
آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل
التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر

الاستخدام

اللف والنشر

للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون
فيه وما للنهار وهو ابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب
اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني
لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس
كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم او
لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء
وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل الاجمال نحو وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور
اجمالا هو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا
اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين الفريقين او القولين
فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
بواحد ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان
هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بينهم بين الفريقين
او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل
قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك

وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال
ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف
مسلكه وذلك كما يقول ضربت زيدا واعطيت عمروا وخرجت من بلد كذا للتاديب
والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
شرع ذلك يعني جملة ما ذكره من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما
افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان
تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه
جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات
فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التقصي عنه
بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعللات ليس لانه بالاستقلال له
تعلق بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة
وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة عرف الكر
كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر
هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة
واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها الامر

المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص ومع ذلك
متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال
ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء
على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا
معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر
بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر
المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد
في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ
والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى
مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق
وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة آلاف
درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة
ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر والقائل ان يقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس
في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه
فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع
الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به وذلك الظلم بذلك الا هذا الا
الاذلان في هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان
في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب

جمع

تفريق

تقسيم

هنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته قطعة حبل بالية وذا
اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي له اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير
والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا
وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد
فلا يتحقق التعيين ويجوز ان يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف
التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يقتضي الاشارة بما فيكون اشارة الى عير الحي
ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى العير وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية
ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا التعيين في اللف والنشر فليتامل ومنه اي ومن المعنوي
الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله
اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه
الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وجهة ادخال
القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد
تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة وتضمين الاقامة معنى
التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وما حول المدينة خرشنة هي
من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة
بالكسر وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني
قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه
الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه شمل القتل والنهب
والسبي وغير ذلك ثم قسم في الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا الم نقل
من نكحوا ومن ولدوا للتوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في ايراد التعبير

جمع مع التفريق

جمع و تقسيم

منهم بمعزل ما ولانه على الامانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول ذكر
صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف
ومرتبع وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في
هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشروح سوى
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني
كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية
اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي ما احدث بعد الاستكمال والمراد
ههنا محدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية
تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض للتفسير لكونه
معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت اي الله يعني
اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم
نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون
الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر
الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق
والزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد

ونفي

ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب
النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به عليهم مما لا يعرف
كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في
وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم وان التأبيد من مبدا
معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة
عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع
بين الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي يعم ثم فرق
بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
اي الانفس او اهل الموقف واعاد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة
والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد
يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك
الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم
من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم في اللقاء
اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف سراع الى الاجابة اذا دعوا الى

كفاية مهم ومدافعة خطب كبيرا او اشد وان الواحد منهم يقوم مقام جماعة قليل
اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم
ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان
كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لتجبير تاخير الذكور
عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث
تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر ومنه اي ومن المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي
الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في
ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن
التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي
تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص
منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في
اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا
والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى

سخف

سخف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي
من حصوله صديق حميم ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع
نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء وهي صفة محمودة يراد بها
سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو
اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس
اللامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله
المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع
لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا
آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف
نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي
تجمع الغنائم الجلة صفة غزوة وقد روى تحوي الغنائم فالظرف منصوب بارحلن
او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني
كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى
التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في
البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه
ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته
ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتنبيه في قوله اقول لها اذا

بجناث وحاشت لكانك تحدي بها وتسري ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير
من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع
عن الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف
البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي
على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في
شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي
التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة
الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي
سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله
في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردود
لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان
خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله
بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان
احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استقل
جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول
الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة
منها مقبولة ومنها مردودة فالمتن اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها وتعيين

المقبول

الكيس الصفيق كيس كثيف يعني دوال

الجفان جمع جفنة وهي قصعة كبيرة من الخشب

المقبول من المردود بقوله والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك
لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير
الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس
يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء اي والى العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة
اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح
بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك
ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان
ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا
ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا
ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا
لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي ابي نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى
انه يخاف منه النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه
اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط شمار كنا وافراشا وابلا
وزاد وكاد ان ينجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي
قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا الضميران للجياد اي عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع

من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق والمعنى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان
يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال
ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني في
وصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن
اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها
والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة
ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب
على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد فسادهما بخروجهما
عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على
الجاحظ حيث زعم ان مذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه
وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح
آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هي ما
يريب الانسان ويقلقه واراد وهل اثك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو
اعظم المطالب فالحلف باسمه اعلى الحلف لئن كنت قد بلغت عني خيانة
لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خاف واكذب واللام في لئن كنت

موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه
اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق و
مستمع من راد الكلاء وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان
اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا
منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا اي لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد احسنوا
الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا
ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان
مدح ذلك القوم ايضا لك ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة
القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي
الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة
ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل ورب
ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف
علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل
فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير منعقد
لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة اما

مناسبة ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة
علة وان كانت لا تخلو في الواقع من علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه
نائلك اي عطائك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه
عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من
السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة
بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت
علتها هي المذكورة لكان المذكور علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي
قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان
قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو
ملكهم من منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق
رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب
ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات
العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان ينالوا من لحوم
اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي
ليست قوته الغضبية متسلطة بل ذيلها لا فراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه و
فرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة
التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت
فينا اسائته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من
الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه
حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر

استحسان اساءة الواشي حقا بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي
نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا
منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق
اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكر المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة
لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول
مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية الجوزاء خدمة الممدوح فقد اخطا خطاء
مبينا لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد
به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف
ذلك فان قلت بل يجوز ان يكون لو هنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية
ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما
ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد
كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد
يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
جعل نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى من

لان الظاهر من قوله ان يرى لوصف علة مناسبة انها علة له فعلى ذلك الوصف لا
للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل
من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام
كان سحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها
حبيبا فما ترقا اي ترقأ بالهمزة فخففتها اي ما يسكن لهن مدامع والضمير في تحتها
لربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا لرياضها الى المزن
حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن
وهيب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا
بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد حبيب نفسه
ولا ادري ما هذا التغيير قلت وجه هذا التغيير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
الا ان صدري من عزاء بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه
اي ومن المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات
ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام
زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب باكل لحوم
الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له

تفريع

انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي
طريقة قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء فقد فرع
على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي ومن المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه والتعميم تاكيد
الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء
صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي
كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب
صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي اذا
كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه
اي كون الفلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود والتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى
تعليق بالمحال كما في حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه
اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة
لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات الشيء من العيب بالمحال والمعلق
بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت على الا فالاستثناء

تاكيد المدح بما يشبه الذم

ليكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم اثباتا للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى توهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة
وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من
افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب فيقال توهمت
الشيء اي المتسنه او همه عيبي فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد بما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه
لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت
لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا
افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل
الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا لما ان الاستثناء في
الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال [illegible] لكنه اي الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع
لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا
لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج الشيء مما قبلها من حيث انه استثناء واذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول اعني

دعوى

دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا
ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول
افضل لافادته التاكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما
فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر الكلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد
من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام
الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من
من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يحتمل حمله على
كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثاني اعني حقيقة
الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن
جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددا
ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة
الا زيدا ولو قصدت ذلك لكان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي ومن
تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل فيه معنى الذم والمستثنى فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان
آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو
الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى
قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين و
الاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه

السلام

الذم كالاستثناء في افادة المراد وكما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني
يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام
لكنه الوبل فالا والان استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه منقطع
والا فيه بمعنى لكن ومنه اي ومن المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها
فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء
الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثاني من جهة واحدة وتحقيقهما على ما مر ويأتي منه الضرب الآخر
اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي ومن المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء
لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عليه من علو الهمة
والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما
في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي ومن المعنوي الادماج

يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا
كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول
فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن
نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج
شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة
ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب
او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم
عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود
خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن ذلك الفخر شكوى الزمان لتغير الاخوان
من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان
مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من
يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه لان الودائع تستعاد فهذان آخران ومنه اي
ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني
ان تصير العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه فيكون ذما قال السكاكي
ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو [illegible]

احتمالين ونحو المتشابهات وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو
يجب نحو التوجيه استواء الاحتمالين ونحو المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد
ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه
الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف
اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق
المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور هو موضع من نواحي ديار بكر مالك مورقا
من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع
على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم
ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة
اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام
ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها
وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال
خاصة والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله
بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ
ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها
كقوله اخبرنا يا سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يدفع البكا ثلث الاثافي والديار البلاقع وكالتقرير كقوله تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد

تجاهل العارف

يعنون

يعنون محمدا عليه السلام كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر
من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان
تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره
اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك
الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية
عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم
صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني
حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمل اي حال كون خلاف مراده من
المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان
مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت
طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت وابرمته ايضا احكمته وتطول التفضل والانعام
فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا
فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن من ودادي فالبيت الثالث
من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر

القول بالموجب

لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى محمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من
المعنوي الاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على
ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء
في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت
عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم
ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا
بقتلك وصاروا فرحين به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل
رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي
واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة
فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى
نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو
ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان
تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف
والباء والتاء الى الالف نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح
وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد
بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات
الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة ضرب المبني للفاعل وضرب
المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه
وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه تحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع
ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع

الاطراد

التبجح التفاخر

تجنيس

من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا لان التماثل
هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين
نحو ويوم تقوم الساعة اي يوم القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام
او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول
جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
واما مختلفان نحو حلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد
هو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين
اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي
تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في
الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب
هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك
منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي
قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه

بدمع يضاهي الوبل حال مصابه وتمثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه
ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة
مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من باب صاب المطر اذا انزل وهما غير
متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة
يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح حتى
عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم
الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها
او في هياتها او في ترتيبها لانها لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق
الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من
باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان
اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا وعلى تقدير
اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد
جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة
فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرِط او مفرِّط لان الفاء
من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط
ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان حرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة

واحدة

واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه
كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا الى
ان الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط
وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف
غير الاول ونحوه قولهم البدعة الشرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة و
السكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما
اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا
اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق
بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله
اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صلة موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة
على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة [illegible]
مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه
حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون
للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء جامعات للاولياء صائلات على
الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها

أي الكلمة التي معنت وإنما جاء بها تأكيدا للاولى حتى إذا تمكن آخرها في نفسك ووعاها سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها وإما بأكثر عطف
على قوله إما بحرف واحد ولم يذكر منه إلا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر
كقولها أي قول الخنساء إن البكاء هو الشفاء من الجوى أي حرقة القلب بين
الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون زيادته أكثر من حرف مذيلا وإن اختلفا
في أنواعها أي أن يختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع
الاختلاف في أكثر من حرف واحد وإلا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان
وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو
ثلاثة أضرب لأن الحرف الأجنبي إما في الأول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل
معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين
اللام والراء من تقارب المخارج وإلا وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا
وهو أيضا إما في الأول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها
في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال
ضحكة ولعنة إلا للمكثر المتعود أو في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الأولى أن يمثل بقوله تعالى وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب
الخير لشديد لأن في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا وإن أريد بالتقارب
أن يكونا بحيث يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك أو في الآخر
نحو قوله تعالى فإذا جاءهم أمر من الأمن وإن اختلفا في ترتيبها أي وإن اختلف
لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم

في أحد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لأنه إن وقع الحرف الآخر من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل وإلا سمي قلب البعض وإليهما أشار
بقوله نحو حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه قال أي حسامك فيه للأحباب
فتح ورمحك فيه للأعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن
روعاتنا ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما أي أحد المتجانسين في أول البيت
والآخر في آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لأن اللفظين كأنهما جناحان
للبيت كقوله لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال وإذا ولي أحد المتجانسين
سواء كان جناس القلب أم غيره ولذا ذكر باسمه الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر
الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين
ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للأولياء فتح وللأعداء
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالأبكار
فإنهن أشد حبا وأقل خبا وكقولك غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا وقد بعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه إلا الحروف
وانفصالها كقولهم في سعود ومتى يعود وفي المستغفر يده جنة المسيء يعثر به جنة
وقيل لفاضل استفتح ثقة وأيش بتصحيفه فقال أيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول
مرتبة والاتفاق في أصل المعنى نحو فأقم وجهك للدين القيم فإنهما مشتقان من
قام يقوم والثاني أن يجمعهما أي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس

باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف
او اكثر لكن لا بالترتيب الاصلي واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
فانه قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة
الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن
انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز
على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى
او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول
الفقرة وقد عرفت معناها والآخر اي اللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة
اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال
والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق ونحو قال اني لعملكم من
القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر
ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع

الثاني

الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالغير عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ
الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب
الاربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او
شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة في اربعة لكن
المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة
الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر
مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول صمة بن عبد الله
القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء
طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع لانه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول
اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجادي
رفيقي واثباته قصتنا واثره واصل تسرع بنا بين هذين الموضعين واقول في اثناء
ذلك مثلها استمتع بشم عرار نجد فانا نفقده اذا امسينا لخروجنا من ارض
نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو
ثديها للنهود مغرما اي مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان
لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو
وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها المام النزول القليل والتعرج على الشيء

الاضافة عليه ونصب مع على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الامام وقليل صفة مؤكدة
لان القلة تفهم من اضافة التورع الى الساعة ويجوز ان يريد الاقل بحاقليل في ساعة
فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره مقدم عليه والجملة
في محل الرفع خبران والضمير في قليلها للساعة اي قليل التورع ذو الساعة يعني قليل الذي
التي لو وجد ثمّا هو له ماكان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان
لم يكن الا كلها بها الا تورع ساعة فان قليلها نفعني وشي قليل وجدي واما اذا كان
اللفظان متجانسين مما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل
قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من لوم سفاها هو الخفة و
قلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل هو الطائر المعروف
افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع
بلبلة وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والعقود بالتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على ما
الكاي دون المص وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن
ما كان اقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وتسمى
جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني
اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى من ثنى
وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما
اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في

صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا
نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضرب الرجل و
طبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول
امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزن على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر
له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر
البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما
شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائري ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية
محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر
نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر
اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده
من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما
الامثلة الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه
الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض من
يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع

الاول قوله ومطلع تلخيص المعاني ومطلع التلخيص عاني فالاول من عنى يعني
والثاني من عنا يعنو وشاكل ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري
لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء والثرى مهموز الثروة
والثرى بالياء ومنه اي ومن اللفظ السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد
يطلق على توافقهما والاشارة بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف
واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر
وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اواخر ابيات اما الكلمة بأسرها او الحرف الآخر
منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين
من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها
في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة التي هي في اواخر الفقرة وهي التي يقال
لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد
المص فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني
كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الفقرة لكن ان التقفية هي توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر
هنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في
الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان
وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل
ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الآخر
فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في

القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها
شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله من الاولى والا فمتوازي اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره
مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين
او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا
او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او
لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من
الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابي لا يدركه الاعين
بالحاظها ولا يحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور
بكدورها والصلوة على من لم ير الكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله
وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكدور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء
الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان تؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن
الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثانية اطول من الاول

لا طولاً يخرجه عن حد الاعتدال كثيراً والا كان قبيحاً كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد
جئتم شيئاً اداً تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هداً فان
الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على
ثلثة فقر فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولاً
ويجوز ان يكون متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود وهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة
منها خمس لفظات او ستاً كان حسناً والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول
وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا
جاء الثاني قصيراً يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها
ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع
السامع وايضاً هو اوعر مسلكاً لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد
عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة
الى اثني عشرة والاكثر خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا
رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان يزاوج بين
الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون
كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات
السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي
ولا وافٍ بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم من

اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني
الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالضم مع ان
فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه بل يقال فواصل وهذا مشعر بان
السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضاً ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي
واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واوري
به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم
الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اذا خرجت ناره فغلط
وتصحيف والضمير في به يعود الى الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصراً
ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة
لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر
اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعاً سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه
المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين
سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب
وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية
تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم

قرما ولم يهتد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع
الاول من البيت والضرب هو آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع
ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه و
يسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت
هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا
به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج
البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة
ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني
الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة
واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب
الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام
فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون
المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول
معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته
ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة
خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين

الاخيرتين

الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان
الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول وظاهر
من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية
البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون
السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة
هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحروف ايضا كما في
السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع التساوي
الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الموازنة في الحرف الاخير كشديد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان
مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر
به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها
تجري في النظم والنثر جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص
بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما

الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي
بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه الفتاة تانس بك وتجد نبك ومها الوحش
نوافر فقال الخطا الا ان تلك الفتاة وابل والنساء نوافر لا ذهول منها والظاهر
ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه
او لا تحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول
البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي ومن اللفظي

قلب

القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف
الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر
اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا
انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي
الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار
اليه بقوله وفي النثر بل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في
حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي ومن اللفظي التشريع ويسمى

تشريع

التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لان التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين
من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرء
الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار
اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار

لا تنقضي داسيرها لا ينفذ بحبائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها
من الكامل والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الى
الروي الى الآخر او مجموع قوله كالروي والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار
الى الآخر او لفظه دار مهنا منه وههنا اقوال آخر مذكورة في علم القوافي ولو قال آخر
بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل قول الحريري جودي على المستهتر
الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي والمبتلى المنكر القلب الشجي ثم اكشفي
عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء
على قافيتين قلنا النكتة في قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما

لزوم ما لا يلزم

فقط ومنه اي ومن اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين
والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروي وهو الحرف الذي
يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين
قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به
الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عنده الارتواء
ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي
من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موضع حرف الروي في
قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع
بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمراد

ان يجي ذلك في بيتين او اكثر و فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجي قبل حرف
الروي ما ليس بلازم في السجع مثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في
السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم
في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من
فاصلة الفقرة بشي لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل القافيتان
او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشي ويتم السجع بدونه وبهذا
يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية
ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه مجي ما ليس بلازم في السجع قبل
ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر فالرا بمنزلة حرف الروي وقد جي قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ما ليس
بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تصغر ونحو
ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تقهر ولا تصغر كما ذكر
في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر
مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمروا ان تراخت
منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان
عظمت وفي الاساس شكرت له نعمته واشكروا ايادي وقد يقال شكرت فلانا اي ذكرت
نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو
فتى غير اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرا زلت القدم به وزلت النعل به اي

لا يظهر

لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء او ابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث
الزمان وفي طريقه قول الآخر واذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء ايسر
صاحبه راى خلتي اي فقري من حيث يخفي مكانها لانه كنت استرها بالتجمل فكانت
خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها بايادي يعني
حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جي قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع
لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية و
الابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام و
الثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا
فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان
قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول
الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني
العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك التزم في اشتار واختار
التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يدخل
بقوله قبل حرف الروي او في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف
القافية او الفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الا حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء
في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد
والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة لانهم
صرحوا بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من

يجي حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او في معناه
يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في بيت او
الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير القافيتين اي في معناه ان مثل
هذا الاعتبار الذي يعني لزوم ما لا يلزم قد يجي في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل
واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ
تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني
اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واما ان
اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه
ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان تجتنب
مما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات اللفظية ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله
جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهو قسمان ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن
البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما
يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين
في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة
الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل
المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وَ اُدْرُكْ اِنْ زُرْتُ دار وُدٍّ وَ دُرًّا
وَوَرْدًا وَوِرْدًا وَوُرُودًا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف
احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري

الكرم ثبت اله جيش سعود ك يزين اللامخاز رسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان
يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف
المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في
المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي
رسل الله الله اعلم حيث يجعل رسالاته وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق
السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين
الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد
اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف
المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع
المساواة الى القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة
الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

خاتمة

في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق

القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان
يذكر ما يستدل به على اثبات وصف الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك
الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي
السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في
معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول و
العادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في
هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة
ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة اي وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه
الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس
في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال
الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع
البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان

ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده
عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه
فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما
كل اللفظ او بعضه اما بتغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين
المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن
الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط
صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل
ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك
مبتذلا لك وبوا خانك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف
اراد به كوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد التصبر
على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يابى ان يركب من الامور ما يؤثر
فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او تلحقه عار او اهتضام حتى لم يجد عن ركوبه
مبعدا او لا معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين
فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن
بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا
تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله
بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من
الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي ومعنى ما لم تغير فيه النظم ان تبدل بالكلمات

كلها او بعضها امر مايراد فيها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسي * ذر المآثر لا
تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس * وكقول امرء القيس * وقوفا بها صحبي
علي مطيهم * يقولون لا تهلك اسى وتجمل * واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد
مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار
بالدار التي كنت تعلم * واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب
كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول *
سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الآخر * وان كان
اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي
هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول
او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه
وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز
بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول
سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه
باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات همّا
اي حزنا نصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة
فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروى عن ابي معاذ راوية بشار انه قال
انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب

والله

والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر فلقناهم في كل عين وحاجب
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده * خلقنا باطراف القنا
في ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهي الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في
الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان
قد استشهد في بعض غزواته هيهات اي بَعُدَ ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بَعُدَ نسيانه ذلك بدلالة ما قبله وهو قوله اَنسى ابا نصر نسيت اذن يدي * من
حيث ينتصر الفتى وينيل * لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر
في السابق المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل
وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاما جعل سبب فقد مثله بخل الزمان فقد اخل
بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود
بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا
فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا
لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على
الماضي والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع
على حكاية اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا تسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب
لصلاح العالم ونظامه قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد
بذله فلم يبق في تصرفه حتى تسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص رحمه الله واعترض
عليه بانا لا نسلم ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه
وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك

والحاصل ان ابي اي وددوا لو انه كان بيد الزمان فيجاد بها جاده لكنه لا يسمح بها لدار قحط
لكونه سببا للصلاحة وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود لسلامته
من تقدير المضاف الذي لا يخطر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى حالم بمذهب اليه
احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخاءه فسخا به واخرجه من
العدم الى الوجود ولولا سخاءه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال
ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود فلا يوصف بالعدوى
وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه واسعدني بضمي اليه وهداني
وعلى التفاسير الثلث فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بمثله
او بالجادة او باصابة الاشاعر لكان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل ابي تميد ولو
اشترط في الاخذ اتحاد المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما يتحقق الى بعض
الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله
مركبا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع
الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان مثله اي مثل الاول فالعبد اي الثاني
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة
للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها
الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى
ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهي
قد قلت وجدت بمعنى اصابت اي المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني
لم يكن الحديث فراكم لا اشربه اي سقوه عني وهو ذلك الدر الذي اودعتم

في مسمعي الغيبة من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي
تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر التي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط
من عيني وقوله هو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على التفرقة
باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك
والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن
جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن
فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما
فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في بيان الضرب
الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان
اخذ اللفظ حتى هذا المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا
نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن نحو الشاة فاللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى
جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني لان
الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون
ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره
الجملة الشرطية وهو قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطو فللريث في بعض المواضع
انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطو سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع
السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه لقول الحق تاخر عطاياك عني لكثرتها
كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي
فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا
تالق اي لمع في النادي اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح

قلت لسانه من غمده اي كما يسل القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان
السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان
الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضائها واسنة رماحهم ونفاذها
كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة في
النفاذ كالاسنة فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري
بلفظي تسل والمغمود من الاستعارة التخييلية حيث اثبت اللسان والمقالة للكلام
كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة و
السوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان
رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس
باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر
ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الآخر في مرثية ابن
والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان
يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى
الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء
ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء القوم على صورة الرجال
لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب
فتعبيره عن الرجل بذي العمامة كثيرا ابي الطيب حسنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير

من المرأة بذات الخمار ومن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد المختلس
لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك
وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول
البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة
صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن
غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى
الى السيف ومنه اي ومن غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس
كلهم وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص
ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى ان نكبه
والام محبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت
فامر هرون باطلاقه ومنه اي ومن غير الظاهر القلب وهو ان يكون الثاني نقيض معنى
الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول
ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني
قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما
على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي
وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته
ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من

عدو والحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا النقض معنى بيت ابي الشيص والاحسن ان يبين ان هذا النوع
الذي بين البيتين كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهر الحكاية قول ابي تمام ونغمة معتف
جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه
من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح
بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه
اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى
الطير على اثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام
الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا
لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي
تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدمار
نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي
الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دماء القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول
الافوه رأي عين ومعنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام اخذ بعض معنى
بيت الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت
متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
المقصود اعني وصفهم بالشجاعة وانهم قادرون على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام
فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول

ابي تمام ظللت الخ بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا وهم اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن ابو تمام زاد عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه
من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي وباقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت
عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل
الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق انها
بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول
ان هذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على اثارهم
وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء
بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان
اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون
اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او
بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخير لا
تترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين

في اللفظ والمعنى جميعًا وفي المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيدًا ومتلافًا اذا ما اتيته
تهلّل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت
اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرًا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما
اعفي وقد اشير اليه بسيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف
ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا غلام اوان فلم
ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
اتعجب ان ترى اني اضحكت سيدًا * خليفة الله يستسقى به المطر * لم ينب سيفي من رعب
ولا دهش * عن الاسير ولكن اخّر القدر * ولن يقدّم نفسًا قبل ميتتها * جمع اليدين
ولا الصمصامة الذكر * ثم اخذ سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب
صارم اذا نبا * ولا يعاب شاعر اذا كبا * ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرًا قد
هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم و
قام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشد يقول بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير
يا امير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال * ولا نقتل الاسرى ولكن
نفكهم * اذا اثقل الاعناق حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبًا
كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها * وتقطع احيانًا مناط التمائم * ولا نقتل الاسرى ولكن
نفكهم * اذا اثقل الاعناق حمل المغارم * وهل ضربة الرومي جاعلة لكم * ابًا عن كليب
او اخًا مثل دارم * فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن

نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه
اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرًا كان او نظمًا شيئًا من القرآن او الحديث لا على انه منه
اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار
بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا
وقال النبي صلى الله عليه وآله وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل للاقتباس في
الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو
اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت
على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل
والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان
شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي
صلى الله عليه وآله كفًا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي
قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقال الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل
العبد من قبحه الله تعالى بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد
قال الحبيب ان رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي الملاينة والملاطفة
وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسًا من
من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي قال حففته
بكذا اي جعلته محفوفًا محاطًا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب
كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما

ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه
اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت
في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله له حكاية رب اني اسكنت من ذريتي بواد
غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد
نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الاقتباس
قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس
من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك
يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي
قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا
الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر
شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه
من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه
وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال بدل قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن
ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن
طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله
ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وترك التنبيه
فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا

على الحسن ولم يكن في قديم الدهر انشد فيها ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله
اي قول الحريري على لسان الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على انه سانشد يوم
بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن
عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي
الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلدان اي اضاعوني وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا
الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول
الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره
الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الثاني لابي تمام واعلم ان تضمين
ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني
ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب
منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا
اشارة الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه
اي احسن التضمين ما زاد على الاصل نكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر
الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ
له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير
اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق
انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين

العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت
جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
مجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون
الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد تضمينه بالعذيب
وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة
وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح
وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية
والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام
كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد
وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت لسحيم بن
وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه
وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد
به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين
المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول
هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير لكن على
طريق الاقتباس وقد عرفت واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان
ينقل الكلام شيئا من القرآن او الحديث فنظمه يعقد على اي طريق كان اولا دخل
فيه للاقتباس كقوله اي ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وآخره جيفة

جيفة يفخر حال اي ما باله مفتخرا عقد قوله علي عليه السلام وما لابن آدم والفخر وانما
اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
لا يتحمل معه انه اقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
ومع يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد
معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا
تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية
عقد قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله
ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما
الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه
مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات
باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان
قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما
التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان
الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر
اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطا محض نشا من قبل

الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرها بأن يشار إلى قصة أو شعر ثم صار الغلط
مستمرا وأخذ منها لعدم التمييز فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر
من غير ذكره أي ذكر كل من القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر و
أقسام التلميح ستة لأنه إما أن يكون في النظم أو في النثر وعلى التقديرين فإما أن
يكون إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل أما في النظم فالتلميح إلى قصة كقوله أي قول
أبي تمام لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا
الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة
وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمت بنا أم
كان في الركب يوشع الضمير في أخراهم ولهم للأحبة المرتحلين وإن لم يجر لهم ذكر في
اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به وأزاله والضمير في ضوؤها
وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين
وقوله أأحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب أشار إلى قصة يوشع بن نون
فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس أي طلبه وقوف الشمس فإنه روي أنه
قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم
والتلميح إلى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء أرض رمضاء أي حارة ترمض فيها
القدم أي تحترق والنار تصطلي أرق من رق له إذا رحمه وأحفى من حفي
عليه تلطف وتشفق عند في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ
خبره أرق ومع الرمضاء حال من الضمير في أرق والنار عطف على الرمضاء و
تصطلي حال من النار أشار إلى البيت المشهور المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار

وعمرو جساس بن مرة وللبيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة
وهي أم جساس بجار لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية
فلم يكن يرعاها إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في إبل جساس ناقة الجرمي
وترعى في حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء
صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال
جساس أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس
يترقب غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه
واتبعه فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز عليه فقيل
المستجير بعمرو البيت ونشبت الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر
ولهذا قيل أشأم من البسوس والتلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد أشار إلى المثل أي يريدون غليان القتادة والخرط وور
خرط القتاد يضرب للأمر الشاق قاله كليب إذ سمع قول جساس لأعقرن فحلا
فظن أنه تعرض لفحل له يسمى عليان والخرط أن تمر يدك على القتادة من أعلاها
إلى أسفلها حتى يتناثر شوكها وأما في النثر فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية أشار إلى قول النابغة فبت كأني
ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع وإلى قصة يعقوب عليه السلام
والتلميح إلى المثل كقول الحريري فيها لهما من هرة تعق أولادها إشارة إلى المثل
أعق من الهرة تأكل أولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي أن تميميا
قال لشريك النميري ما في الجوارح أحب إلي من البازي فقال النميري وخاصة
إذا كان يصيد القطا أشار التميمي إلى قول جرير أنا البازي المطل على نمير أتيح
من السماء لها انصبابا وأشار شريك إلى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم أهدى

من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب
دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب
ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها
كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها
حية البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه حتى اراد قول
القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

فصل

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا
ان يتانق اي يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تانق
في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى
تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر و
الثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس
وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني
مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان
صياغة وتتناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة
العرف والابتذال ونحو ذلك وصاحب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة
في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات
الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان
كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض
عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي

وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فحومل كاسم الجمع مثل القوم ولذا
لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
فباين الاول فاحسن من هذا البيت قول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع
السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا
نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا
فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب
في المدح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك
المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشده لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى تبتدأ
بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه
ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة
الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء
ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل اذا فاق
اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد
لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في

المرثية اي وقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار
حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي
تمام يهني المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود
الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرفت له ذكائه
عظيم لعمري ان يلم عظيم بآل علي وان نام سليم وكقول ابي الطيب في التهنية
بزوال المرض المجد عوفيت اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم ومنه
ما يشار فيه في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي
انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء
العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص
اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتداء وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب
ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصايد الشعر فسمي ابتداء
كل امر تشبيبا وان لم يكن فيه ذكر الشباب من نسيب اي وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله
مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول مما ابتداء به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه
وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق فيقال هو يشبب بفلانة اي ينسب بها
فتشبيب الكلام بالتشبيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان
اكثر ما يفتتح به القصايد المدايح تشبيبا وتسبيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال

من الانتقال

من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع
واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم
من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر
كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت
منا السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريت
سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يونث السرى والهدى وهم
بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ذكره في المصادر كذا في
الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة
بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
اقود اي يقول قومي والحال ان قد اثر السرى وسير المطايا بالخطى فينا ونقصت من قوانا وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعني ان السرى اخذ
منا واخذت خطى الابل مما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت
كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود و احسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
مرت بهم وابين فتيانا كانه قفا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به
الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الانقطاع والارتجال
وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية
والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص
كقوله اي ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو راي

الله ان في الشيب خيرا جاورته اي الابرار في الخلد شيبا مع الشيب وهو حال من
الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي
صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب
من التخلص في انه يشوب بشيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد
فانه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
والثناء والصلاة على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانه فعلت كذا وكذا قصدا
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد
فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان
ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان
بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه الكلام
فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ
هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا
كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء و
اراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن
الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة
بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب

من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر
هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث الآخر فجاءة ومن
هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث
المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء ويجب على البليغ ان يختم
كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم
في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما
سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان
كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق
كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي حقيق
اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير
فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهله اهل لاعطاء ذلك
الجميل والا فاني عاذر اياك من هذا المنع لا جاحد رحمي من البرام
وشكور بما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة
واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق
الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا
دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ودعة وصلاح
حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في
رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها
واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت
الى فواتح السور جملها ومفصلاتها رايت من البلاغة والتفنن و
انواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى

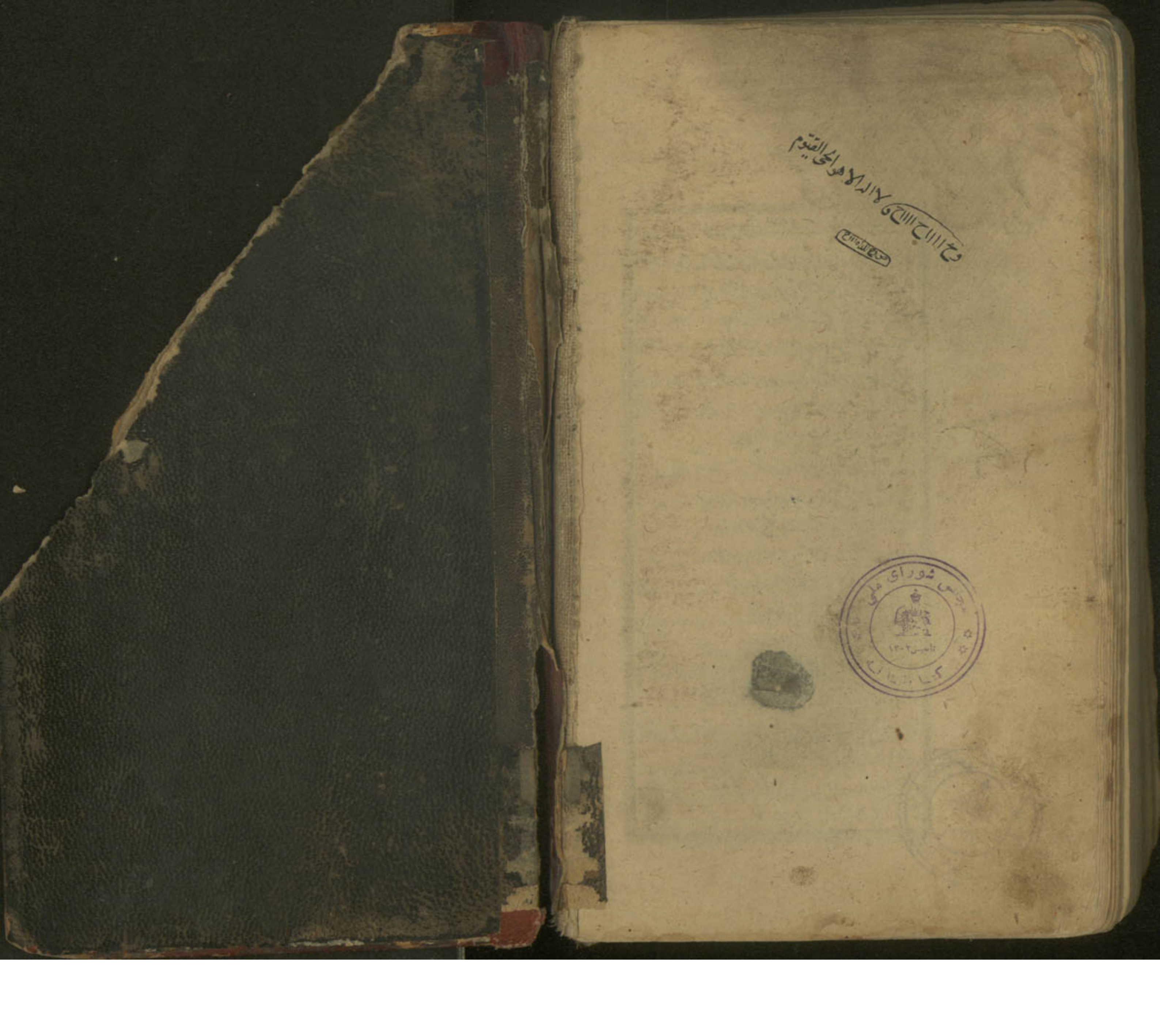


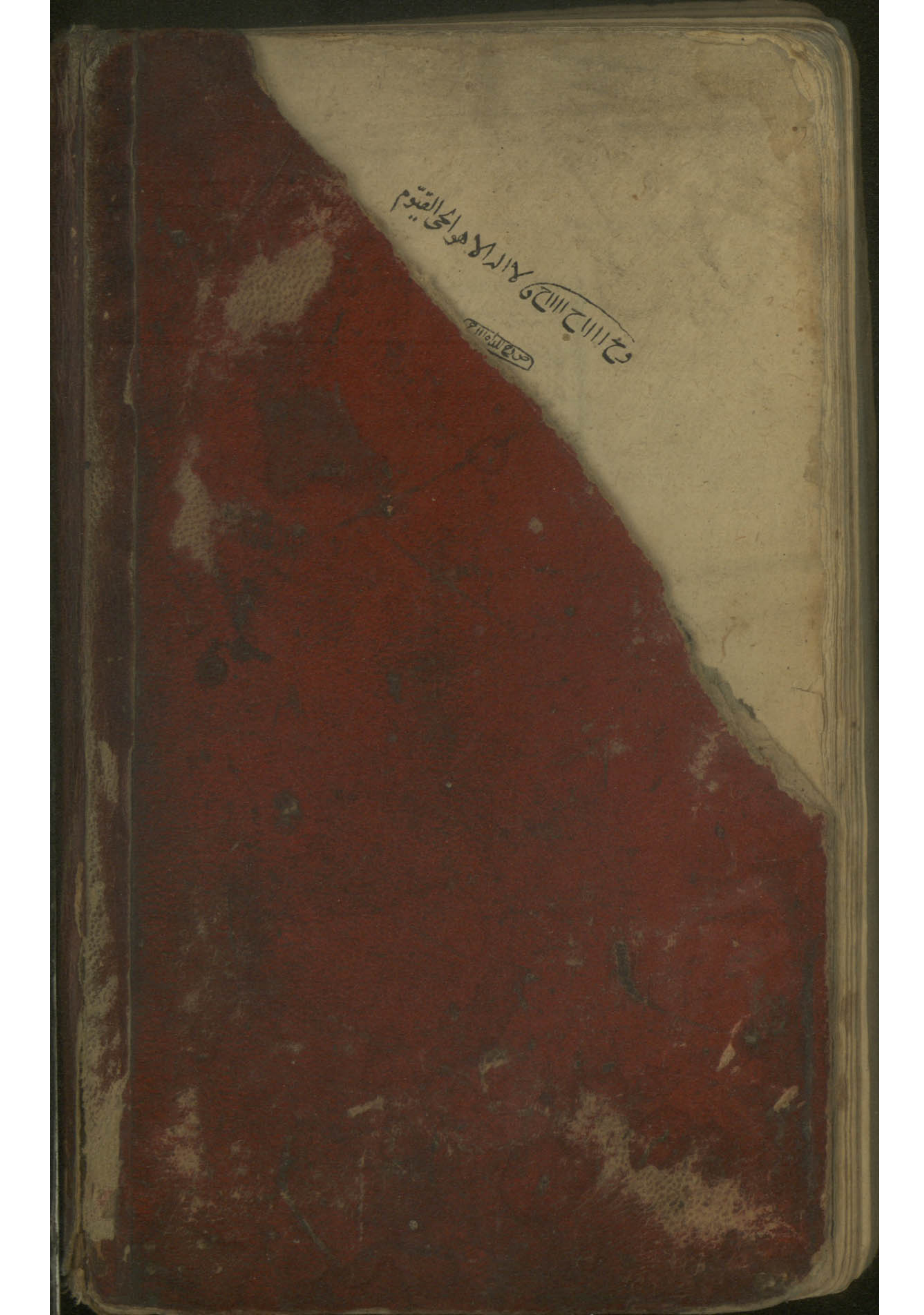
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية وصايا
ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس
بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف
الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء
واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان
حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال
ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان
لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله فيظهر ذلك
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة و
تفاصيل ذلك مما لا تفي لها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام
هذا آخر ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال
وتشتت الاحوال وتقاسم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن
والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن
الله تعالى جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام و
تهيا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر
من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها
الله من الآفات والبليات وكان الافتتاح يوم الاثنين
الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية

خوارزم

خوارزم حماها الله تعالى من البليات فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية
الى سواء الطريق والصلوة على النبي محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي الزكية و
الحمد لله رب العالمين قد فرغت من تحرير هذا الكتاب الشريف في مدرسة المباركة
الخيرآباد بعون الله الكريم حين مذاكرته الى خدمت استادي الاعلم الارشد
الافضل جامع المعقول والمنقول حامي الفروع والاصول افضل الفضلاء
علامة العلماء مولانا محمد رضا ادام الله بقائه ابن المرحوم المغفور مولانا محمد حسين
بن المرحوم المغفور المبرور مولانا محمد صالح المازندراني طاب ثراه في
تاريخ يوم الثلثا الثامن من رجب المرجب
سنه خمس وعشرين ومائه بعد الالف
من الهجرة النبوية عليه وآله الطاهرين افضل
الصلوة واكمل التحية بيد الفقير
الحقير المحتاج الى الغني محمود بن كمال الدين
غفر الله لهما وعفى عنهما بحق محمد
وآله الطاهرين
سنه ١١٢٥




لا اله الا هو الحی القیوم
مجلس شورای ملی


لا اله الا هو الحی القیوم